

التقرير السنوي

لبنك البركة 2024



الفهرس

3	كلمة رئيس مجلس الإدارة	I
4	كلمة المدير العام	II
5	تقديم مجموعة البركة وبنك البركة تونس	III
6	مجموعة البركة	1
7	بنك البركة تونس	2
8	استراتيجية بنك البركة تونس	3
9	المحيط الاقتصادي والمالي للبنك	IV
10	الوضع الاقتصادي العالمي	1
11	الوضع الاقتصادي الوطني	2
15	التطورات النقدية والمالية	3
17	المالية الإسلامية سنة 2024	4
18	نشاط بنك البركة تونس	V
19	تطور أداء البنك وملخص لأهم الأرقام الرئيسية خلال السنوات الأخيرة	1
21	نشاط البنك لسنة 2024	2
30	رأس المال البشري والاجتماعي لسنة 2024	3
33	الحوكمة	VI
34	هيكل رأس مال البنك	1
34	مجلس الإدارة	2
34	صلاحيات، اجتماعات وتشكيلات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	3
47	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البركة تونس	VII
52	رضاء العملاء وإدارة الشكاوى	VIII
49	سياسة تسويق المنتجات والخدمات المالية بنك البركة تونس	IX
56	إستراتيجية الاتصال، التسويق، والمسؤولية الاجتماعية	X
57	الحملات الاتصالية والتسويقية	1
62	المسؤولية الاجتماعية	2
66	القوائم المالية	XI
67	القوائم المالية الموحدة	1
98	القوائم المالية المحمعة	2
128	مراقبي الحسابات	XII
129	المكتب المسؤول	1
129	تقرير مراقبي الحسابات	2

I. كلمة رئيس مجلس الإدارة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرات السادة،

يشرفني أن أقدم اليكم، باسمي واسم مجلس الإدارة، ووفقا لأحكام النظام الأساسي للبنك، التقرير الحادي والأربعون لنشاط البنك خلال سنة 2024، متضمنا الحسابات الختامية الموقوفة في 31 ديسمبر 2024.

وقد سعى بنك البركة تونس خلال العام المنصرم الى تحسين مستويات أدائه على كل الأصعدة، ويسرني أن أستعرض معكم بإيجاز أهم الأرقام والنتائج المسجلة بالنسبة للأنشطة العملية خلال سنة 2024:

- بلغ مجموع الميزان العام 2 519 مليون دينار تونسي
 - بلغ مجموع الايداعات ما يعادل 1 941 مليون دينار تونسي
 - بلغ مجموع المستحقات على الحرفاء 1555 مليون دينار تونسي
 - بلغ اجمالي الإيرادات 214 مليون دينار تونسي
 - بلغت الربحية العائدة للمودعين 69 مليون دينار تونسي
- وقد حرص البنك على مواصلة دعم مركزه المالي بانتهاج سياسة بناء مخصصات كافية لتغطية مخاطر البنك وامثالا لمقتضيات مناشير البنك المركزي التونسي ليلبيح اجمالي تغطية المخاطر 102 مليون دينار تونسي أي بنسبة تغطية للأصول المصنفة تقدر ب 70 بالمائة متجاوزا بذلك المتوسط القطاعي في البنوك الإسلامية وحتى البنوك التقليدية.

أنتهز هذه الفرصة لأترجم على روح فقيدنا العزيز مؤسس مجموعة البركة الشيخ صالح عبد الله كامل الذي كان يكن لتونس محبة خالصة سائلا الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ عبد الإله صباحي

لقد واصل البنك نشاطه خلال سنة 2024، حيث تميزت هذه السنة بتباطؤ نسبي في وتيرة التعافي الاقتصادي بعد الصدمات المتلاحقة التي عصفت بالعالم خلال السنوات الماضية بدءا من حائحة كوفيد19 مروراً بالتوترات الجيوسياسية ووصولاً الى ارتفاع معدلات التضخم وتشديد السياسات النقدية في العديد من الاقتصادات الكبرى.

وعلى الرغم من هذه المعوقات فقد أظهرت بعض المؤشرات تحسنا تدريجيا في قطاعات معينة لا سيما مع التوجه نحو التحول الرقمي وزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة وعودة سلاسل الامداد الى مستويات أكثر استقرارا. ومع ذلك فان معدلات النمو تبقى متفاوتة بين المناطق حيث تواصل الاقتصادات الناشئة مواجهة تحديات كبيرة على مستوى التمويل والتضخم والبطالة. ورغم صعوبة الظرفية الاقتصادية سعت تونس إلى الحفاظ على توازنها المالي من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية وتحفيز مناخ الاستثمار ودعم القطاعات الإنتاجية.

ومن هذا المنطلق نؤكد التزامنا كمؤسسة وطنية فاعلة بمواصلة الاسهام في تجاوز هذه المرحلة الدقيقة من خلال دعم النسيج الاقتصادي وتحفيز المبادرة وتوفير حلول مبتكرة ومستدامة تتماشى مع متطلبات المرحلة.

II. كلمة المدير العام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرات السادة،

أود في البداية أن أذكر بأهم التوجهات الإستراتيجية التي وضعتها الإدارة العامة كركائز أساسية لسياستها والتي تتمثل بالأساس في تعزيز مساهمة البنك في تمويل الاستثمار في تونس والمساهمة الفاعلة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من خلال تمويلات مسؤولة وموجهة نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.



وفي إطار تدعيم النشاط التجاري للبنك وتعزيزها لاستقطاب باقة جديدة من العملاء، قام بنك البركة بافتتاح فرعين جديدين ليصبح العدد 42 فرعاً. كما ارتفع عدد الحسابات لدى البنك ليلبلغ 168 586 حساباً.

من ناحية أخرى واصل البنك مسيرته في النجاحات و أكد موقعه الريادي في القطاع المصرفي التونسي من خلال فوزه بـ 5 جوائز من قبل « Islamic Finance News ». كما تحصلت تطبيقاً Banecti على لقب أفضل منتج لسنة 2024 في فئة التطبيقات البنكية.

وفي النهاية، استسمحكم أن أترحم على روح العزيز علينا جميعاً مؤسس مجموعة البركة الشيخ صالح عبد الله كامل الذي كان القدوة المثلى والمؤمن الصادق الذي اهتدينا به في تسيير هذا البنك، داعياً الله عز وجل، أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يجعل عزائنا فيما حفظنا عنه من الحكمة والسداد في الرأي وفيما غرسه فينا من الألفة والمحبة الصادقة، خدمة لمصالح الأطراف المشاركة في البنك ومساهمة في تطوير هذا البلد ودعمنا للتعاون المتواصل بين أطراف المجموعة.

والله ولي التوفيق
المدير العام
الأستاذ محمد المنصر

وفي هذا السياق يواصل البنك تمتعه بوضعية مالية جيدة وسليمة بفضل مستوى الأموال الذاتية المرتفع، مما يمكنه من الحفاظ على قدرة تمويلية مهمة مع الالتزام بالضوابط الرقابية. وقد حرصت الإدارة خلال السنوات الأخيرة على انتهاج سياسة متوازنة في إدارة المخاطر تمثلت في:

- تكوين مؤونات كافية لتغطية الديون المتعثرة والمشكوك في استخلاصها

- شطب المساهمات غير المحدية أو غير الاستراتيجية في إطار إعادة توجيه الموارد نحو مشاريع ذات الحدود الاقتصادية والربحية

وتؤكد هذه الإجراءات على التزام البنك بالحفاظ على متانة مركزه المالي وضمان نمو مستدام في ظل بيئة اقتصادية عالمية صعبة مع الحفاظ على دور فاعل ومسؤول في المنظومة المالية الوطنية. وفي هذا الإطار لا يفوتني أن أعرج على محطة بارزة في تاريخ مؤسستنا تمثلت في الانتقال خلال سنة 2024 إلى المقر الاجتماعي الجديد الذي يعد من أبرز المعالم المعمارية والإدارية في القطاع البنكي سواء من حيث البنية التحتية التقنية أو الوظيفية.

ويعكس هذا المبنى الممتاز ليس فقط طموحات البنك في التوسع والنمو بل يحسد حرصنا على توفير بيئة عمل متطورة وملائمة تواكب تطورات القطاع المالي وتعزيز صورة البنك ومكانته لدى الحرفاء والشركاء.

The background features a light gray geometric design with several triangles of different sizes and colors (orange, red, and gray) scattered across the page. Some triangles are solid, while others are outlined.

III. تقديم مجموعة البركة وبنك البركة تونس

1 مجموعة البركة

2.1 رؤية مجموعة البركة

نحن نعتقد بأن للنظام المصرفي يجب أن يكون له دور أساسي يقوم به في المجتمع، دور تقع فيه على عاتقنا كمصرفيين مسؤولية كبيرة عن الموارد التي في أيدينا وفي عهدتنا. وللقيام بهذه المسؤولية واستخدام هذه الموارد بحكمة نحن نعتمد على مبادئ الشريعة لتوجيهنا أثناء مساهمتنا في نجاح عملائنا وفي المساهمة في التنمية الاجتماعية للعائلات والأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام.

إن «الشراكة» إذاً تعني أن نحاضن ونحاج عملائنا متشابكان كشابك معتقداتنا التي نؤمن بها سوياً. إن المساهمة في الجهد المشترك هي إذاً مكافأتنا. إننا نرى المال كوسيلة للاستفادة من الفرص وخلق مجتمع أفضل لنا جميعاً. إن المال هو وسيلة للدخول معا في فرص جديدة والمساهمة في جهد مشترك مقابل الحصول على مكافأة متبادلة. وبصفتنا مؤتمنين على الموارد التي وضعت في عهدتنا، فإن جهودنا تساهم في بناء المجتمع: في الوطن وفي العالم أجمع.

إننا نسمي هذا المفهوم: «ما بعد العمل المصرفي»

3.1 عناصر القوة لدى مجموعة البركة

يمكن تلخيص عناصر القوة الرئيسية لدينا والتي تعود إلى أيام تأسيس نشاطاتنا الأولى قبل 30 عاماً والتي اعتمد عليها نمونا الروحي منذ ذلك الوقت كما يلي:

الاستقامة المالية.

بنك محلي أولاً وأساساً - ولكن بعد عالمي

الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء.

علاقات وثيقة مع العملاء - شراكة متكافئة.

انطلقت أعمال بنك البركة تونس منذ أكثر من 40 سنة وهو البنك الإسلامي الرائد الذي يعمل تحت مظلة مجموعة البركة وهي شركة استثمارية مطابقة للمبادئ الإسلامية، حيث تقدم خدمات مصرفية متميزة للأفراد والشركات والمهنيين مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا عن طريق انتشارها الجغرافي الواسع في 14 دولة.

تفرد المجموعة بمسيرة حافلة بالإنجازات تمتد لأكثر من 3 عقود في مجال الخدمات المالية الإسلامية عبر شبكتها واسعة الانتشار التي تضم أكثر من 650 فرعاً موزعاً على دول تونس، الأردن، مصر، البحرين، السودان، تركيا، جنوب إفريقيا، الجزائر، باكستان، سوريا، لبنان، ألمانيا بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا. حدير بالذكر أن رأس المال المصرح به للمجموعة يبلغ 2.5 مليار دولار امريكي.

1.1 قيم مجموعة البركة

- **شراكة:** تخلق مفاهيمنا المشتركة روابط قوية تؤسس لعلاقات طويلة الأمد مع العملاء والموظفين.

- **مرونة:** نعمل على قدم وساق للتكيف مع العصر الرقمي والتأقلم مع سلوك العملاء المتغير بسرعة لتلبية احتياجاتهم في بيئة ديناميكية وصعبة.

- **ابتكار:** ندرك أن ثقافة «الابتكار أولاً» ضرورية لنكون قادرين على خدمة عملائنا على قاعدة «هنا والآن» في عالم سريع التغير.

- **ثقة:** ينعم عملائنا براحة البال والاطمئنان بأننا ندير مصالحهم المالية وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية للمالية التشاركية.

- **نماء:** يقدم عملاؤنا من خلال تعاملاتهم مع المؤسسات المصرفية التابعة لنا، مساهمة إيجابية في مجتمع أفضل، إذ يحافظ نماؤهم ونماؤنا على الصالح العام للمجتمع.

إن «الشراكة» إذا تعني أن نحاحنا ونحاح عملائنا متشابكان كشابك معتقداتنا التي نؤمن بها سوياً. إن المساهمة في الجهد المشترك هي إذاً مكافأتنا. إننا نرى المال كوسيلة للاستفادة من الفرص وخلق مجتمع أفضل لنا جميعاً. إن المال هو وسيلة للدخول معاً في فرص جديدة والمساهمة في جهد مشترك مقابل الحصول على مكافأة متبادلة. وبصفتنا مؤتمنين على الموارد التي وضعت في عهدتنا، فإن جهودنا تساهم في بناء المجتمع: في الوطن وفي العالم أجمع.

إننا نسمي هذا المفهوم: «أكثر من مجرد عمل مصرفي».

2 بنك البركة تونس

تأسس بنك البركة تونس في 15 جوان 1983 تحت اسم «بيت التمويل التونسي السعودي» من قبل الدولة التونسية والشيخ صالح عبد الله كامل مؤسس مجموعة دله البركة.

شهد عام 2009 نقطة تحول أولى في تاريخ البنك مع تغيير اسمه ليصبح بنك البركة تونس كجزء من توحيد هوية مجموعة البركة. (ABG) وقد ترافق هذا التغيير أيضاً مع توسيع أولي لنشاط البنك في أوت 2009، مما مكّنه من تقديم التمويل للشركات المحلية بغض النظر عن قطاع نشاطها.

في سنة 2013، حصل بنك البركة تونس على الموافقة على تحوله من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم، مما يمكنه من تلبية الاحتياجات المالية لجميع فئات العملاء: الأفراد والمهنيين والشركات.

إننا نتطلع بحماس للتحديات المقبلة ولتبني أخلاقيات عمل جديدة وشفافة لمجموعة البركة، أخلاقيات نستطيع أن نوحزها في عبارة قصيرة هي: «مصرفك شريك».

تظل المجموعة شديدة الالتزام بخدمة الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، من خلال نهج أخلاقي يتمحور حول العملاء ومُصمَّم خصيصاً للعالم ديناميكي وسريع التغير.

• رؤيتنا

«أن نكون رائداً عالمياً في المالية التشاركية المبدعة، ونقدم نظاماً مالياً أخلاقياً رشيقياً ومصمماً للعصر الرقمي».

• رسالتنا

«تلبية الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم من خلال إدارة الأعمال وفق نهج أخلاقي محوره العملاء ومصمَّم للعصر الرقمي، بناءً على معتقداتنا الأساسية وبهدف مشاركة المكافآت المتبادلة مع شركائنا في النجاح: عملائنا، موظفينا، مساهمينا ومجتمعاتنا بشكل عام».

هذا لا يعني أن رؤيتنا الأصلية وهي أن نصبح المجموعة المصرفية الإسلامية الرائدة في العالم التي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لم تعد هي المستهدفة فقط، ولكن المقصود هنا هو إننا بإعطاء الأولوية لقيمنا والسمو بها لما هو أكثر من مجرد حجم وكبر المجموعة ومجموعة المنتجات وقنوات التسليم، فإننا وبشكل طبيعي سوف نحقق النمو تلقائياً عن طريق بناء علاقات مع عملائنا تقوم على أساس من الشراكة الحقيقية معهم.

نحن نعتقد بأنه يجب أن يكون للنظام المصرفي دور أساسي يقوم به في المجتمع، دور تقع فيه علينا كمصرفيين مسؤولية كبيرة عن الموارد التي نقوم بإدارتها. وللقيام بهذه المسؤولية واستخدام هذه الموارد بمسؤولية وحكمة نحن نعتمد على مبادئ الشريعة لتوجيهنا أثناء مساهمتنا في نجاح عملائنا والمساهمة في التنمية الاجتماعية للعائلات والأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام.

3. استراتيجية بنك البركة تونس

واصل بنك البركة تونس تنفيذ استراتيجيته الحالية والمنبثقة عن رؤية ادارته العامة وتوجيهات مجموعة البركة التي تهدف الى:

تطوير وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي

زيادة اليرادات

مواصلة العمل على تخفيض ومراقبة التكاليف التشغيلية وحسن ادارة التأثير السلبي للتضخم

تقليل تكلفة المخاطر وادارة رأس المال بأكثر كفاءة

الزيادة في الارباح الموزعة للمساهمين

تشجيع المبادلات التجارية على الصعيد الدولي

المشاركة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

ولتحقيق ذلك يركز البنك على حملة من العوامل المساعدة اهمها:

- خدمة عملاء عالية الجودة وعلاقة طويلة الامد مع الحرفاء
- الصلابة المالية لبنك البركة والتي تتحلّى في نسب الملاءة المالية والسيولة
- الخبرة الطويلة في مجال التمويل الاسلامي والتي تمتد لأكثر من 40 عام
- سياسة التحكم في المخاطر الحذرة والحكيمة
- ادارة جيدة واستباقية للاستخلاص
- وجود مساهم مرجعي (مجموعة البركة)
- كلفة الموارد المنخفضة والتنافسية

نظرا لحجم المتغيرات التي طرأت على المستويين الوطني والإقليمي لا سيما تلك التي اثرت على القطاع المصرفي والمالي والنسيج الاقتصادي للبلاد خلال الفترة الماضية، يتبنى بنك البركة أهدافاً استراتيجية طموحة تتمثل في تعزيز مكانتها في السوق، وزيادة كفاءتها التشغيلية، وتحقيق نمو مستدام يلبي تطلعات العملاء والمساهمين على حد سواء، وذلك في إطار الخطة الاستراتيجية لبنك البركة 2024-2028. وتنطبق هذه الأهداف الاستراتيجية من رؤية البنك ورسالة عمله، وتُترجم إلى خطط واضحة تعتمد بشكل أساسي على محركات النمو الرئيسية، التي تشكّل الأدوات الفعّالة لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق، يمكن تلخيص الأهداف الاستراتيجية للبنك في النقاط التالية:



The background features a series of overlapping, semi-transparent geometric shapes. On the left, there are several triangles pointing right, some in solid colors (dark red, orange, light grey) and others as orange outlines. These are interspersed with diagonal bands of light grey and white that sweep across the page from the top-left towards the bottom-right.

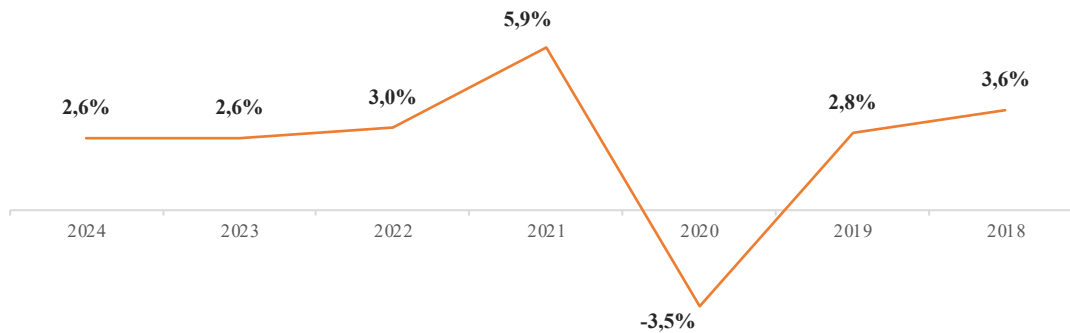
IV. المحيط الاقتصادي والمالي للبنك

1. الوضع الاقتصادي العالمي

• الناتج المحلي الإجمالي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال الفترة من 2018 إلى 2024 تقلبات حادة، تعكس اضطرابات غير مسبوقه وتحديات متراكمة أثّرت بشكل مباشر على مسار النمو. فقد بدأ النمو يتباطأ تدريجياً في سنتي 2018 و2019، حيث تراجع من 3.6% إلى 2.8%، متأثراً بتصادم التوترات التجارية العالمية، وخاصة بين الولايات المتحدة والصين، إضافة إلى تباطؤ في بعض الاقتصادات الكبرى. في سنة 2020، تعرض الاقتصاد العالمي لصدمة قوية بسبب جائحة كوفيد-19، التي تسببت في انكماش غير مسبوق بلغ -3.5%، نتيجته الإغلاق العام وتوقف الأنشطة الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، شهد الاقتصاد العالمي سنة 2021 انتعاشاً استثنائياً بنسبة 5.9%، مدفوعاً بإعادة الفتح التدريجي، والتوسع في حملات التلقيح، إلا أن هذا التعافي كان متفاوتاً بين الدول، حيث استفادت الاقتصادات المتقدمة أكثر من الدول النامية. في سنة 2022، عادت مؤشرات التباطؤ للظهور مع انخفاض النمو إلى 3.0%، في ظل تفاقم الضغوط التضخمية، وارتفاع أسعار الفائدة، وتداعيات الحرب في أوكرانيا التي أثّرت على أسعار الطاقة والمواد الغذائية. واستمر هذا الاتجاه في الانكماش سنتي 2023 و2024، حيث استقر النمو عند 2.6%، وهو معدل منخفض يقترب من عتبة الركود (2.5%)، مما يعكس هشاشة الوضع الاقتصادي العالمي. تُظهر هذه الفترة أن الاقتصاد العالمي يواجه تحديات هيكلية تتطلب استجابة متوازنة وشاملة، بما في ذلك إصلاحات في السياسات المالية والنقدية، وتعزيز الاستثمار الإنتاجي، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاقتصادية بين الدول. كما تبرز الحاجة إلى مواجهة التحديات المناخية والحيوسياسية التي أصبحت تؤثر بعمق في ديناميكيات النمو.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي



• نسبة التضخم

في سنة 2024، شهد العالم انخفاضاً تدريجياً في معدلات التضخم مقارنة بالسنوات السابقة، بعد أن بلغ ذروته في أعقاب جائحة كورونا والأزمة الأوكرانية. ساهمت السياسات النقدية المتشددة التي اتخذتها البنوك المركزية حول العالم، خصوصاً رفع أسعار الفائدة، في تخفيض نسب التضخم. وقد قُدّر متوسط معدل التضخم العالمي بحوالي 5.9% وفقاً لصندوق النقد الدولي، مقارنة بـ 6.8% في سنة 2023. ورغم هذا التحسن، لا تزال بعض المناطق، مثل أمريكا اللاتينية وأجزاء من إفريقيا، تعاني من معدلات تضخم مرتفعة نتيجة عوامل محلية مثل ضعف العملات وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. ويُتوقع أن يستمر التراجع التدريجي للتضخم خلال السنوات القادمة مع استقرار الأسواق وتحسن سلاسل التوريد العالمية.

2. الوضع الاقتصادي الوطني

• النمو الاقتصادي

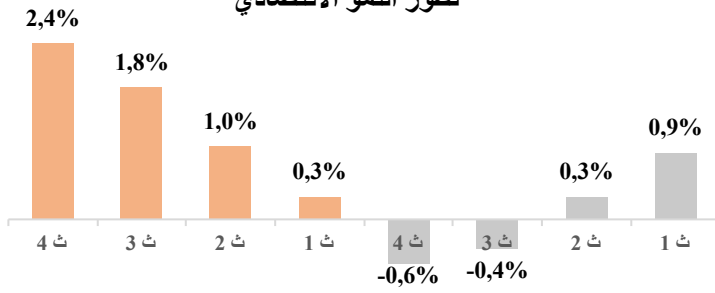
يتأثر النمو الاقتصادي في تونس بشكل مستدام بالأزمات المتتالية منذ 15 سنة. فبين مطلع الألفينات والأزمة المالية العالمية لسنتي 2008-2009، سجلت تونس نموًا اقتصاديًا بمعدل متوسط قدره 4.5% سنويًا، ما جعلها من بين أكثر الاقتصاديات تطورًا في القارة الإفريقية.

غير أن عدم الاستقرار السياسي بعد ثورة 2011، تلاه تتابع الصدمات الخارجية (الإرهاب، أزمة كوفيد، وأزمة الطاقة)، أدى إلى تباطؤ مستدام في وتيرة النمو، حيث تراجع إلى ما بين 1% و2% سنويًا، نتيجة انخفاض الاستثمار وتراجع الإنتاجية، مما أضعف الدخل الفردي، الذي انخفض من 4310 دولار سنويًا سنة 2014 إلى 3840 دولارًا في سنة 2023.

وقد شهد الاقتصاد انكماشًا بنسبة 9% جراء أزمة كوفيد في سنة 2020، ولم يتمكن من التعافي بنفس الوتيرة التي عرفتتها باقي بلدان المنطقة. سجل الاقتصاد التونسي سنة 2024، نموًا بنسبة 1.4%، وفقًا لبيانات المعهد الوطني للإحصاء، وقد كان النمو مدفوعًا أساسًا بالقطاع الفلاحي، الذي حقق ارتفاعًا قويًا بنسبة 12.1%، مساهمًا لوحده بنحو 0.97 نقطة مئوية من إجمالي النمو المحقق. كما ساهمت الصناعات بشكل إيجابي في هذا النمو، حيث سجلت زيادة بنسبة 1.5%، لا سيما قطاعات الصناعات الغذائية، الكيماوية والميكانيكية. وسجل قطاع الخدمات نموًا بنسبة 1.9%، بفضل النشاط الملحوظ في محالات السياحة، النقل وتكنولوجيا المعلومات.

في المقابل، شهدت بعض القطاعات تراجعًا أضعف هذا الزخم، وعلى رأسها قطاع الطاقة الذي انخفض بنسبة 7.9% بسبب تراجع إنتاج النفط والغاز. كما أثر الميزان التجاري سلبيًا على الأداء الاقتصادي، نتيجة ارتفاع كبير في الواردات مقابل تراجع طفيف في الصادرات

تطور النمو الاقتصادي

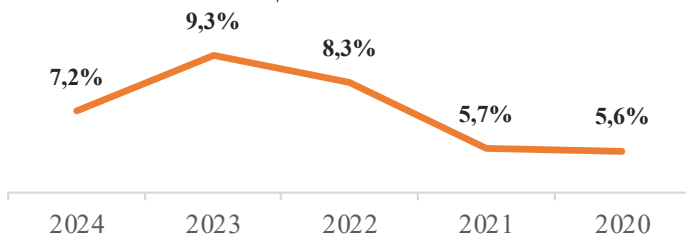


ورغم هذه الصعوبات، تظل التوقعات لسنة 2025 متفائلة، مع توقع تحقيق نمو يتراوح بين 2% و3%، شريطة تنفيذ إصلاحات اقتصادية حوهرية تعزز الاستقرار الاقتصادي وتدعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

• التضخم

بلغ معدل التضخم في تونس حوالي 7.2%، في سنة 2024، مسجلًا انخفاضًا مقارنة بـ 9.3% سنة 2023. ويرجع هذا التراجع إلى تباطؤ ارتفاع الأسعار، خاصة في قطاع المواد الغذائية، حيث انخفض معدل الزيادة من 8.5% في نوفمبر إلى 7.2% في ديسمبر. رغم هذا الانخفاض، لا تزال أسعار السلع الأساسية مرتفعة، مما يؤثر على القدرة الشرائية للأسر التونسية. فعلى سبيل المثال، شهدت أسعار المواد الغذائية في أبريل 2024 زيادة بنسبة 9.2%، مع ارتفاع في أسعار بعض المنتجات مثل القهوة (+35%)، اللحوم (+25.5%) والزيت (+21.4%).

نسبة التضخم



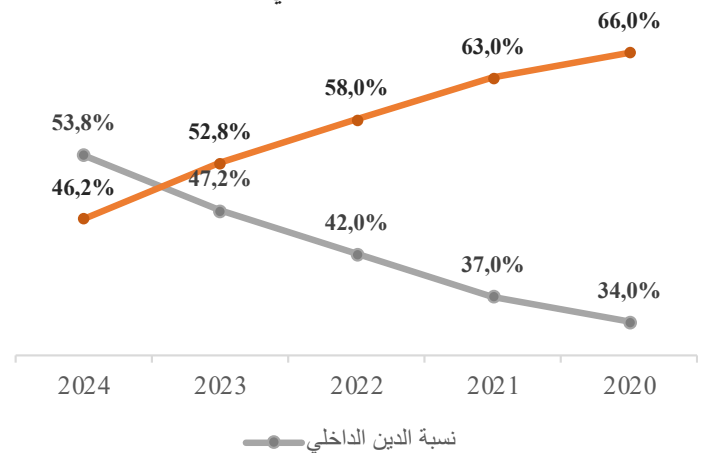
• الدين العمومي

بلغ الدين العمومي 135 مليار دينار خلال سنة 2024، ما يمثل 81.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 126.6 مليار دينار في سنة 2023، وهو ما يعادل 84.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وتحتد الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 2025 يتوقع رصيّدًا للدين العمومي يبلغ 147.4 مليار دينار، أي ما يعادل 80.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد مثل الدين الداخلي خلال سنة 2024 نسبة 53.8% من إجمالي رصيّد الدين، في حين شكّل الدين الخارجي 46.2% من الدين العمومي. ويرجع هذا التوزيع إلى السياسة الجديدة التي تبنتها الدولة خلال السنوات الأخيرة، والتي تُفضل اللجوء إلى الدين الداخلي على حساب الدين الخارجي. وقد ارتفعت نسبة الدين الداخلي ضمن رصيّد الدين العمومي من 39.6% في 2021 إلى 42% في 2022، ثم إلى 47.2% في 2023، ووصلت إلى 53.8% في 2024. ومن المتوقع أن تتجاوز هذه النسبة 58% في سنة 2025 وفقًا لتوقعات قانون المالية لسنة 2025.

وفيما يتعلق بخدمات الدين العمومي، فقد بلغت 24.8 مليار دينار في 2024، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 19.5% مقارنة بسنة 2023 التي بلغت فيه 20.7 مليار دينار.

الدين العمومي



• النشاط الصناعي

شهد القطاع الصناعي التونسي خلال سنة 2024 تحولات مهمة وسط تحديات متعددة، حيث سجل تراجعًا في أدائه خلال الثلاثي الأول بنسبة 5%، خصوصًا في قطاعات الصناعات الغذائية والنسيجية واستخراج الموارد الطبيعية، مما ساهم في انكماش الناتج المحلي الإجمالي القابل للتسويق بنسبة 0,2%.

وعلى الرغم من هذه البداية الصعبة، فقد ظهرت مؤشرات تحسن خلال الثلاثي الثالث بنمو اقتصادي بلغ 1,8%.

في إطار التحول البيئي، حققت تونس تقدمًا في تقليص انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون، ففي سنة 2024 تم خفض حوالي 55% من استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون (HCFCs)، ما يعادل 133 مليون طن CO₂ مقارنة بمستويات 2023. هذا الإنجاز يعكس التزام تونس بالاتفاقيات البيئية الدولية.

على الصعيد الاستثماري، سجلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة زيادة بنسبة 43% في سنة 2024، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالتحول نحو الطاقة المتجددة. ومع ذلك، تراحت الاستثمارات المعلنة في القطاع الصناعي بنسبة 14.6%، مما يشير إلى تحديات في جذب الاستثمارات الصناعية.

عموماً، يواجه القطاع الصناعي التونسي تحديات كبيرة، لكنه يظهر أيضًا إمكانات للنمو والتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. يتطلب ذلك تنفيذ إصلاحات هيكلية، تعزيز الابتكار وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المستدامة.



• الفلاحة والصيد البحري

في سنة 2024، شهد القطاع الفلاحي التونسي تطورات مهمة في مجالات الإنتاج، والاستيراد، والتصدير، تأثرت بتحديات مناخية، وسياسات دعم ونشاط تحاري متزايد.



• الإنتاج الزراعي

في تونس، بلغت كمية الحبوب المحصودة خلال الموسم الفلاحي 2024/2023 حوالي 660 ألف طن. تمثل هذه الكمية زيادة بنسبة 25، أي بزيادة 130 ألف طن مقارنة بالموسم السابق. ويتصدر القمح الصلب الإنتاج بنسبة 88% بما يعادل 578 ألف طن، يليه الشعير بنسبة 8.7%، ثم القمح اللين.

كما شهدت تونس موسما استثنائيا لإنتاج زيت الزيتون في سنة 2024، حيث وصل إلى رقم قياسي تاريخي قدره 340 ألف طن، بزيادة قدرها 55% مقارنة بالعام السابق.

رغم تراجع إنتاج التمور في تونس بنسبة 10.7% إلى 347 ألف طن في موسم 2024-2025، سجلت قيمة الصادرات ارتفاعاً بنسبة 33.5% لتصل إلى 40.8 مليون دينار خلال موسم 2024-2025، مقابل 30.5 مليون دينار في السنة السابقة.

• استراتيجية وطنية في القطاع الزراعي

يشدد المتخصصون في القطاع الزراعي على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية فعالة ومستدامة تتضمن خطة طارئة لإعادة تنظيم الخريطة الزراعية مع التركيز على الحبوب، الأعلاف والمحاصيل البستانية. كما يُطالب بإعادة النظر في النموذج الاقتصادي الزراعي لضمان الأمن الغذائي وسط التحديات الجيوسياسية وصعوبات النقل البحري، لأن الأمن الغذائي شرط أساسي للسلم الاجتماعي. ففي سنة 2024، أطلقت الوزارة عدة إجراءات لدعم الإنتاج الزراعي، منها توفير البذور والأسمدة والأعلاف، وإدارة مياه الري، والتأمين الزراعي وتمويل ومرافقة الفلاحين.



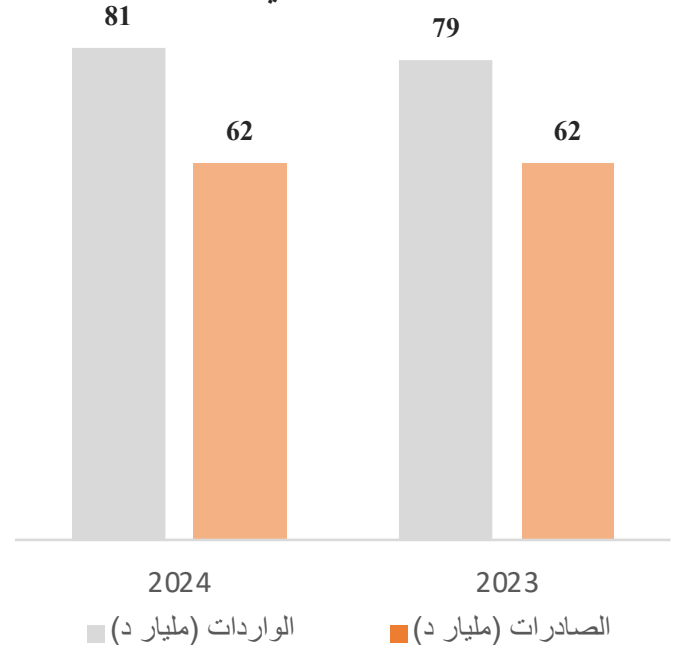
• الميزان التجاري

شهد العجز التجاري لتونس تفاقماً بنسبة 10.8% في سنة 2024 ليصل إلى حوالي 19 مليار دينار مقابل 17 مليار دينار في 2023. وانخفض معدل التغطية إلى 76.6%، مع ثبات في قيمة الصادرات عند 62 مليار دينار، وارتفاع في الواردات بنسبة 2.3% لتصل إلى 81 مليار دينار.

يفسر استقرار الصادرات بزيادة في قطاعات الصناعات الغذائية (14.6%)، والصناعات الميكانيكية والكهربائية (1.2%)، والطاقة (0.5%)، مع تراجع ملحوظ في قطاعات التعدين والفوسفات (-26.3%) والنسيج (-4.8%).

أما الزيادة في الواردات فكانت مدفوعة بارتفاع واردات المنتجات الطاقة (9.1%)، والسلع الاستهلاكية (6.3%)، ومواد التجهيز (5.6%). سجل أكبر عجز تجاري مع الصين (9 مليارات دينار) وروسيا (5.3 مليار دينار)، في حين حققت تونس فائزاً تجارياً مع فرنسا (5.1 مليار دينار) وألمانيا (2.3 مليار دينار) وإيطاليا وليبيا.

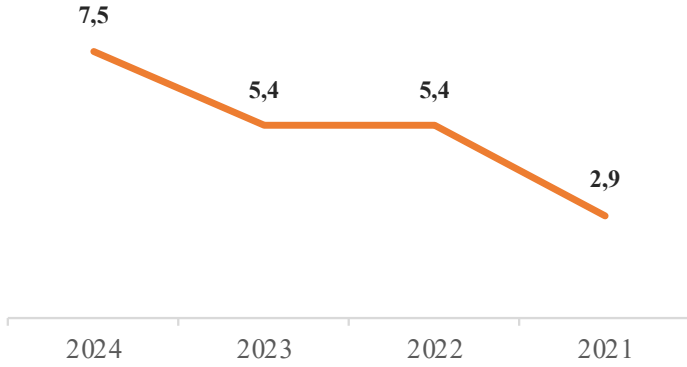
الميزان التجاري



• السياحة

بعد سنوات من الاضطرابات العالمية التي أثرت بشدة على قطاع السياحة، سجلت تونس في سنة 2024 انتعاشاً ملحوظاً، حيث استقبلت أكثر من 10 مليون زائر دولي، محققة رقماً قياسياً جديداً، وزادت إيراداتها السياحية إلى 7.5 مليار دينار.

تطور إيرادات السياحة بالمليار دينار



ويفسر هذا النجاح إلى تحسن صورة البلاد دولياً، وتنوع الأسواق السياحية، وارتفاع عدد الزوار من فرنسا والجزائر، بالإضافة إلى تعزيز السياحة المحلية التي تمثل نحو 30% من السوق.



3 التطورات النقدية والمالية

• السيولة البنكية

خلال الربع الأخير من سنة 2024، شهد السوق النقدي تحسناً ملحوظاً في مستوى السيولة البنكية. وقد انعكس هذا التحسن في انخفاض حجم تدخلات البنك المركزي، التي تراجعت بمقدار 1 149 مليون دينار تونسي، لتبلغ حوالي 12 169 مليون دينار، مقابل 318 13 مليون دينار في الربع السابق. ويُعزى هذا الانخفاض إلى وفرة السيولة لدى البنوك، نتيجة تراجع الضغط على الموارد المالية وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة.

• تطور مؤشر TUNIDEX

يعتبر مؤشر TUNIDEX المؤشر المرجعي لبورصة تونس، حيث حافظ على استقراره خلال الربع الأخير من سنة 2024 عند مستوى 9 953,71 نقطة. ورغم هذا الاستقرار النسبي في نهاية السنة، إلا أن المؤشر قد حقق أداءً سنوياً إيجابياً، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 13,7% مقارنة بنهاية سنة 2023، والتي كان فيها معدل الزيادة لا يتجاوز 7,9%. ويعكس هذا الأداء تحسناً في ثقة المستثمرين في السوق المالية التونسية، خاصة في ظل تحسن نتائج بعض الشركات المدرجة.

• تطورات TMM و TRE

استقرت نسبة الفائدة في السوق النقدية (TMM) خلال شهر ديسمبر 2024 عند مستوى 7,99%، محافظة على مستواها المرتفع نسبياً في سياق السياسة النقدية المتشددة التي تعتمدها السلطات للحد من التضخم. أما نسبة الفائدة الدنيا على الادخار (TRE)، فقد ظلت مستقرة أيضاً عند 7% منذ سنة 2023، ما يعكس ثباتاً في كلفة الاقتراض بالنسبة للدولة في السوق المحلية.

• سعر صرف الدينار التونسي

مع نهاية سنة 2024، شهد الدينار التونسي تغيّرات طفيفة أمام العملات الأجنبية الرئيسية مقارنة بنهاية سنة 2023، ما يعكس نوعاً من الاستقرار في السوق النقدية: - تراجع الدينار أمام الدولار الأمريكي بنسبة 0.2%، حيث بلغ سعر الصرف 3.07 دينار مقابل 3.08 دينار في ديسمبر 2023. - كما انخفض بنسبة 0.2% أمام اليورو، ليستقر عند 3.39 دينار في كلتا السنتين. - وسجل نفس نسبة التراجع أمام الين الياباني بـ 0.2%، ليستقر السعر عند 21.66 دينار. - أما أمام الحنيه الإسترليني، فقد سجل تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.1%، مع بقاء السعر عند 3.91 دينار.

تعكس هذه البيانات استقرارًا ملحوظًا في أداء الدينار التونسي خلال سنة 2024، مقارنة بالتقلبات التي عرفها في السنوات الماضية، ويُعزى هذا الاستقرار إلى تحسن عدد من المؤشرات الاقتصادية، وتواصل تطبيق سياسة نقدية حذرة تهدف إلى التحكم في التضخم ودعم التوازنات الخارجية.

العملة	قيمة ديسمبر 2023	قيمة ديسمبر 2024	التغير (%) ديسمبر 2023 / ديسمبر 2024	التغير (%) ديسمبر 2023 / ديسمبر 2024
الدولار الأمريكي	3.08	3.07	↓ - 0.2 %	↑ 3.4 %
اليورو	3.39	3.39	↓ - 0.2 %	↓ - 0.2 %
الين الياباني	21.66	21.66	↓ - 0.2 %	↓ - 0.1 %
الجنيه الإسترليني	3.91	3.91	↓ - 0.1 %	↓ - 0.1 %

4 المالية الإسلامية سنة 2024

• المالية الإسلامية في العالم

تشكل صعوبة وصول أفريقيا إلى الأسواق المالية التقليدية فرصة كبيرة لنمو التمويل الإسلامي في القارة، التي تضم نحو 53% من المسلمين لكنها لم تستفد بعد بشكل كبير من هذا النمو العالمي. فمن المتوقع أن تصل أصول التمويل الإسلامي إلى 3700 مليار دولار بحلول سنة 2024، بعد أن كانت في حدود 2875 مليار دولار في 2019، حيث يمثل القطاع المصرفي 69% من هذه الأصول، تليه الصكوك بنسبة 16%، ثم صناديق الاستثمار الإسلامي والتكافل بنسبة 5% و 3% على التوالي.

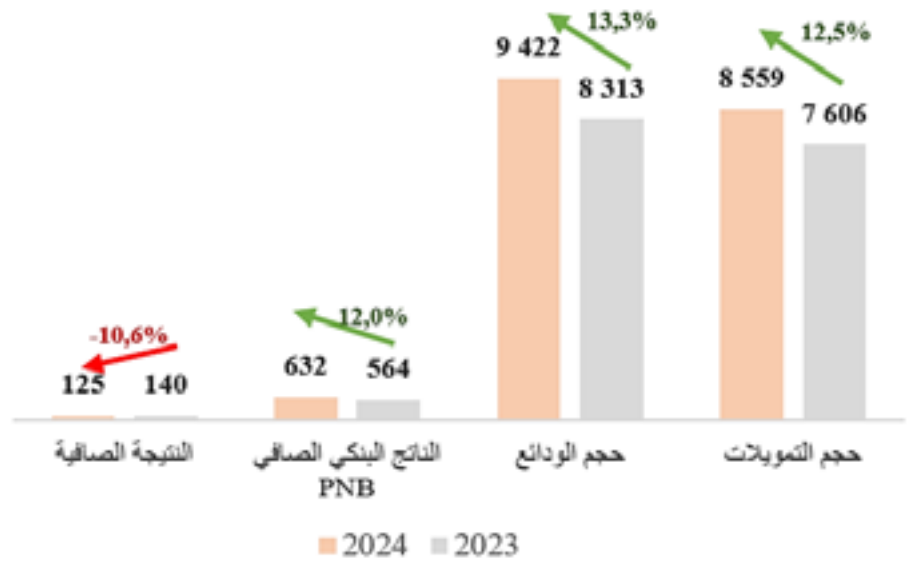
ينتشر التمويل الإسلامي في حوالي خمسين دولة، خصوصًا في الشرق الأوسط وأفريقيا، التي بدأت تشهد تنظيمًا متزايدًا لهذا القطاع. ورغم أن أفريقيا، التي تضم حوالي 636 مليون مسلم، تُعد بيئة واعدة لهذا التمويل، إلا أن أصول البنوك الإسلامية في أفريقيا جنوب الصحراء لا تمثل سوى 1% من الأصول العالمية، نتيجة تحديات تشمل ضعف الشمول المالي، قلة الوعي، محدودية الادخار المحلي، وقلة دعم الحكومات. مع ذلك، بدأ الوضع يتحسن في عدة دول مثل السنغال والمغرب والسودان ونيجيريا ومصر وجنوب أفريقيا، حيث يشكل الوجود الكبير للمسلمين فرصة حقيقية للنمو.



• المالية الإسلامية في تونس

شهد قطاع البنوك الإسلامية في تونس خلال سنة 2024 تطورًا ملحوظًا، حيث سجل الناتج البنكي الصافي ارتفاعًا بنسبة 12% ليبلغ حوالي 632 مليون دينار مقارنة بـ 564 مليون دينار في سنة 2023. كما عرف حجم الودائع نموًا بنسبة 13.3% ليصل إلى 9 مليار دينار مقابل 8 مليار دينار في السنة السابقة. كذلك، ارتفع حجم التمويلات بنسبة 12.5% ليبلغ 8 مليار دينار بعد أن كان 7 مليار دينار في سنة 2023، وهو مؤشر إيجابي على توسع قاعدة العملاء وارتفاع الطلب على التمويل الإسلامي.

البنوك الإسلامية في تونس



غير أن هذه المؤشرات الإيجابية لم تُترجم بزيادة في الأرباح، فقد سجلت النتيجة الصافية تراجعًا بنسبة 10.6% لتتخفض من 139.7 مليون دينار في سنة 2023 إلى 125 مليون دينار في سنة 2024، مما يعكس وحود تحديات هيكلية. ورغم هذه الصعوبات، فإن الآفاق المستقبلية تبقى واعدة إذا ما تم توجيه الجهود نحو تعزيز الوعي المجتمعي، وتطوير منتجات المالية الإسلامية بشكل يتماشى مع احتياجات السوق المحلية، وتوفير بيئة تشريعية ومؤسسية ملائمة لدعم هذا التوجه.

The background features a light gray geometric design on the left side, consisting of several overlapping triangles and trapezoids. Scattered across the page are various triangular shapes: some are solid red, some are solid orange, and some are outlined in orange. These shapes are of different sizes and are oriented in various directions, creating a dynamic and modern aesthetic.

٧. نشاط بنك البركة تونس

وتعكس هذه الجوائز التزام البنك بالتميز والابتكار في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، كما تؤكد مكانته كرائد في القطاع المصرفي الإسلامي في تونس والتزامه بالتحديد والتحسين المتواصل في خدمة حلفائه.

ويحذر التأكيد على أن بنك البركة تونس يولي أهمية قصوى للامتثال لأعلى المعايير الرقابية، حيث يحرص على تنفيذ جميع الضوابط والإجراءات اللازمة لتعزيز كفاءته التشغيلية وضمان احترام الإطار القانوني والتنظيمي، خاصة في ظل تسارع وتيرة صدور اللوائح والتشريعات الجديدة.

وفي هذا السياق، يعمل البنك بشكل مستمر على دعم وتعزيز الفرق والهياكل المعنية بالامتثال والرقابة، بهدف ضمان استجابة فعّالة وسريعة لكل المستجدات، لا سيما تلك المتعلقة بدعم الفئات الهشة، وذلك في إطار التزامه المتواصل بتعزيز مسؤوليته الاجتماعية.

وقد تحلّى هذا الالتزام من خلال تميّز البنك عن بقية البنوك في القطاع بتطبيقه الصارم للقوانين الجاري بها العمل، وامتناعه عن احتساب أي فوائد على أقساط القروض التي تم تأجيل سدادها خلال فترة حائحة كوفيد-19، خلافاً لغالبية البنوك الأخرى التي تعرضت لعقوبات من قبل مجلس المنافسة حسب تقريرها الأخير بسبب فرضها لفوائد محففة.

كما يواصل البنك الالتزام بقواعد التصرف الحذر واعتماد استراتيجية مدروسة في إدارة المخاطر بما يضمن الحفاظ على جودة محفظة التمويلات وتحقيق توازن فعّال بين مخاطر منخفضة ومردودية مقبولة.

1. تطور أداء البنك وملخص لأهم الأرقام الرئيسية خلال السنوات الأخيرة

شهد بنك البركة تونس تطوراً هاماً في نشاطه المصرفي خلال السنوات الأخيرة من خلال الابتكار المستمر في تقديم منتجات مالية متنوعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تلبية لتطلعات شرائح مختلفة من العملاء، إضافة إلى تعزيز تحوله الرقمي عبر اعتماد أحدث التقنيات المالية الرقمية، مما سهل إجراء المعاملات المصرفية بسرعة وأمان. وقد ساهمت هذه الإنجازات في تتويج أحد منتجات البنك الرقمية تطبيق «Banecti» كأفضل منتج من فئة التطبيقات وذلك للسنة الثانية على التوالي إضافة إلى تتويج بنك البركة تونس كأفضل بنك إسلامي في تونس لسنة 2024 وحصوله على خمس جوائز من قبل «Islamic Finance News» بناء على معايير دقيقة تشمل الأداء المالي والابتكار وجودة الخدمات وتجربة الحرفاء، تتمثل هذه الجوائز في:

- أفضل بنك إسلامي لسنة 2024
- أفضل بنك إسلامي في مجال الابتكار والتحديد لسنة 2024
- أفضل بنك إسلامي في العروض الرقمية لسنة 2024
- أفضل بنك إسلامي في خدمات الأفراد لسنة 2024
- أفضل بنك إسلامي في خدمات الشركات لسنة 2024



وفيما يلي نسق نمو أهم الأرقام والمؤشرات خلال الخمس سنوات الأخيرة:

2024	2023	2022	2021	2020	2019	
المركز المالي (مليون دينار تونسي)						
2 519	2 507	2 380	2 542	2 514	2 377	مجموع الأصول
1 555	1 587	1 459	1 425	1 285	1 054	مستحقات الحرفاء
1 941	1 905	1 769	1 727	1 653	1 520	ودائع الحرفاء
144	133	124	124	112	86	الأصول الثابتة المادية وغير المادية
293	275	248	223	188	174	الأموال الذاتية
النتائج (مليون دينار تونسي)						
162	147	129	135	114	95	أرباح التمويلات
26	28	26	24	18	17	العمولات
69	55	45	44	48	46	تكلفة الموارد
139	138	129	137	100	84	النتائج البنكية الصافي
42	51	50	36	16	15	النتيجة الصافية
إحصائيات أخرى						
168 586	156 935	138 236	117 097	100 050	83 890	عدد الحسابات
106 017	102 648	97 258	84 686	75 077	65 830	عدد الحرفاء
106 357	93 703	76 094	57 440	35 647	24 298	عدد البطاقات النقدية
29 925	27 228	22 011	15 873	9 989	4 487	عدد الباقات
42	40	38	37	37	37	عدد الفروع
مؤشرات المردودية						
17%	23%	25%	20%	9%	9%	العائد على الأموال الذاتية (النتيجة الصافية/الأموال الذاتية قبل النتائج)
1.7%	2,0%	2,1%	1,4%	0,6%	0,6%	العائد على الأصول
48%	56%	57%	57%	46%	49%	العمولات على مصاريف الأعوان
55%	51%	51%	46%	63%	65%	الكفاءة التشغيلية
المؤشرات التنظيمية						
112%	104%	104%	119%	124%	129%	مؤشر السيولة
21%	18%	20%	21%	23%	25%	مؤشر كفاية رأس المال
7%	6%	8%	11%	13%	16%	نسبة الأصول غير المنتجة لتمويلات الحرفاء
61%	65%	63%	69%	74%	73%	نسبة تغطية الأصول غير المنتجة لتمويلات الحرفاء

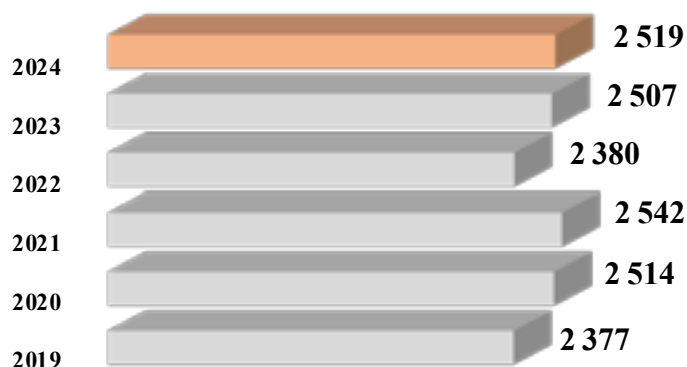
2. نشاط البنك لسنة 2024

1.2. المركز المالي للبنك

• مجموع الأصول

بلغ مجموع الأصول في نهاية سنة 2024 ما قيمته 2 519 مليون دينار تونسي، مقارنة بـ 2 507 مليون دينار تونسي خلال نفس الفترة من السنة السابقة. وقد حرص البنك على مزيد تعزيز حودة أصوله من خلال المواصلة في تقليص الالتزامات اتجاه البنوك والتي انخفضت بنسبة 43% خلال السنوات الأربعة الأخيرة، وتعويضها تدريجيا بالالتزامات تجاه الحرفاء والشركات، التي حققت نموًا هامًا بنسبة 38% خلال نفس الفترة.

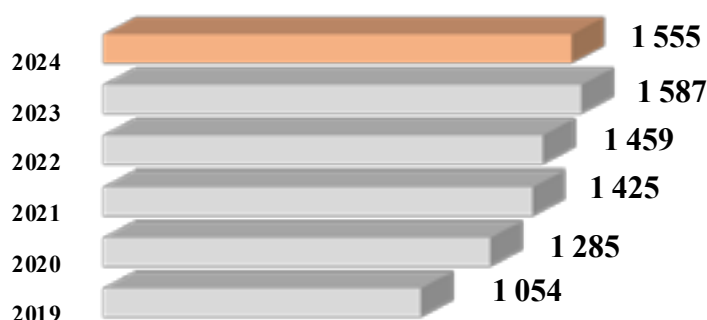
2 519 مجموع الأصول (مليون دينار تونسي)



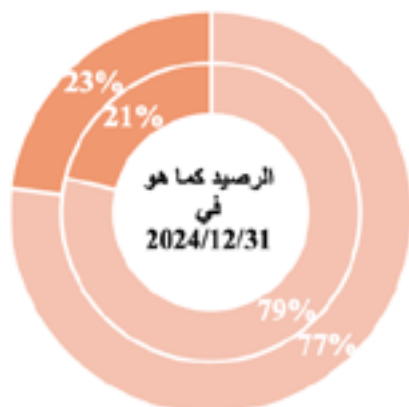
• مستحقات الحرفاء

1 555 مستحقات الحرفاء (مليون دينار تونسي)
بلغ حجم مستحقات الحرفاء 1 555 مليون دينار تونسي نهاية 2024 مقابل 1 587 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2023 مع معدل نمو للخمس سنوات يساوي 8%.

1 555 مستحقات الحرفاء (مليون دينار تونسي)

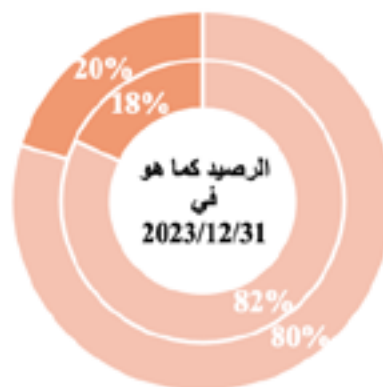


مستحقات الحرفاء حسب الصيغة

الأرباح كما هي في
2024/12/31

■ الوكالة
بالإستثمار
والمرابحة

■ الإيجار
المالي

الأرباح كما هي في
2023/12/31

وتنقسم مستحقات الحرفاء حسب الصيغة إلى وكالة بالاستثمار ومرابحة وإيجار مالي حيث ارتفعت حصة الإيجار المالي من حملة مستحقات الحرفاء بثلاث نقاط لتسجل نسبة 21% نهاية سنة 2024 مقابل 18% نهاية سنة 2023 بينما سجلت حصة الوكالة بالاستثمار والمرابحة نسبة 79% نهاية 2024 مقابل 82% نهاية 2023.

كما سجلت الأرباح المتأتية من الإيجار المالي نسبة 23% في 31 ديسمبر 2024 مقابل 20% في 31 ديسمبر 2023 وأصبحت تمثل حصة أرباح الوكالة بالاستثمار والمرابحة نسبة 77% نهاية 2024 مقابل 80% مسجلة نهاية 2023.

مستحقات الحرفاء حسب السوق

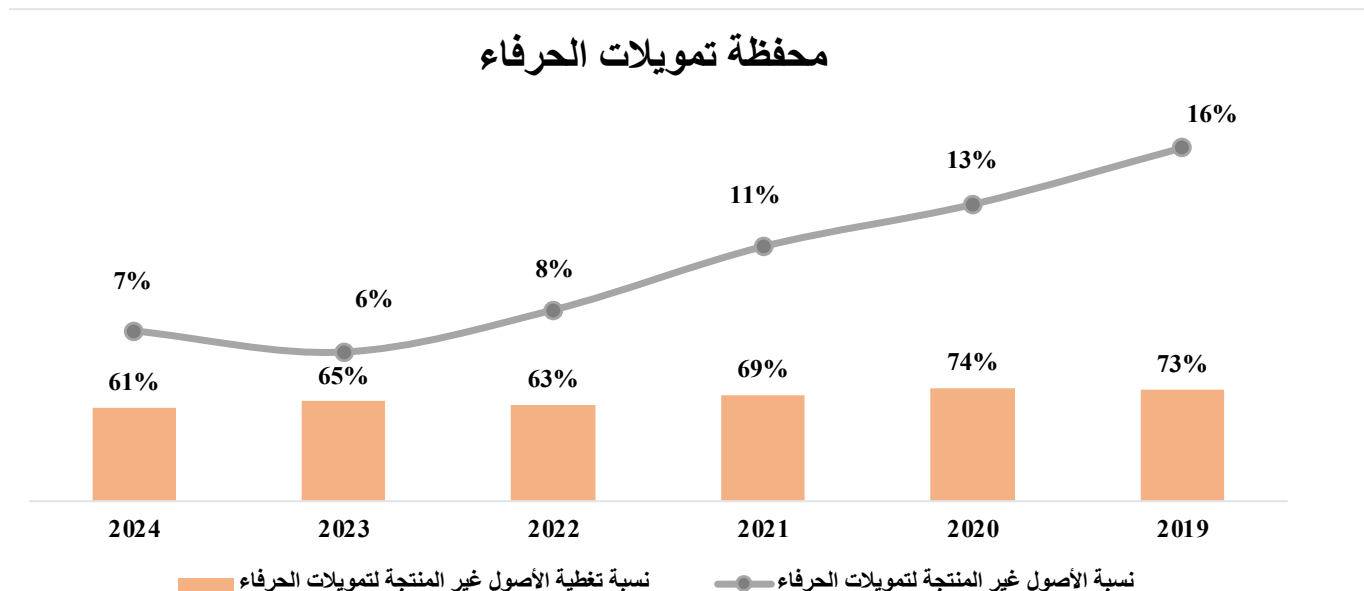
الأرباح كما هي في
2024/12/31

■ أفراد

■ شركات

الأرباح كما هي في
2023/12/31

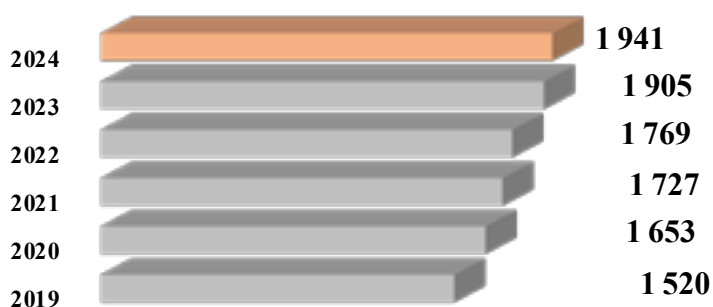
تمثل حصة الأفراد من مجموع مستحقات الحرفاء 15% بينما تساوي حصة الشركات 85%. أما بالنسبة للمردودية فإن حصة الأرباح المتأتية من الأفراد تمثل 16% والأرباح المتأتية من الشركات تمثل 84% وذلك بالنسبة لسنتي 2023 و2024.



وفيما يخص تقييم حودة محفظة تمويلات الحرفاء، فقد بلغت نسبة الأصول غير المنتجة 7% نهاية سنة 2024 مقابل 6% مسجلة نهاية سنة 2023. أما بالنسبة لنسبة تغطية الأصول غير المنتجة لهذه التمويلات فقد بلغت 61% نهاية سنة 2024 مقابل 65% مسجلة نهاية سنة 2023.

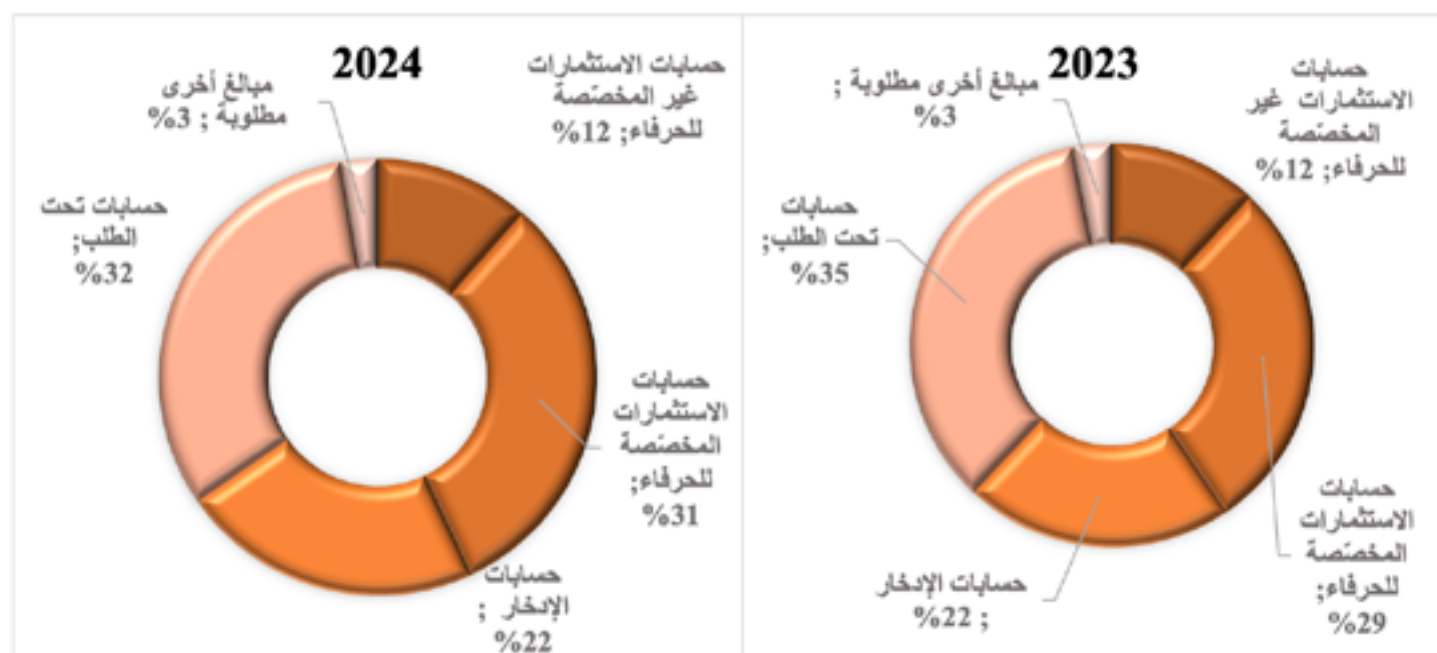
١ 941 ودائع الحرفاء (مليون دينار تونسي)

• ودائع الحرفاء



ارتفع رصيد ودائع الحرفاء ليبلغ 1 941 مليون دينار تونسي نهاية 2024 مقابل 1 905 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2023 مسجلا بذلك زيادة بقيمة 36 مليون دينار تونسي (+2%) مع معدل نمو للخمس سنوات يساوي 5%.

ودائع الحرفاء حسب الصيغة



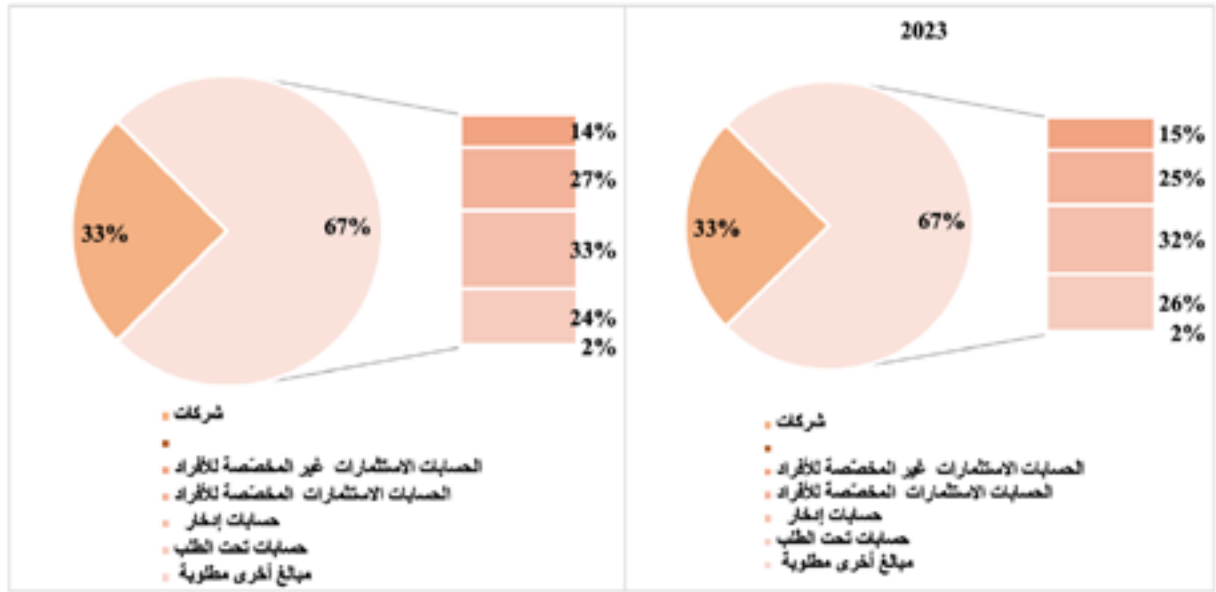
- بلغت حصة الحسابات تحت الطلب من حملة ودائع الحرفاء 32% نهاية سنة 2024 مقابل 35% في 2023.
- ارتفعت حصة الحسابات الاستثمارية المخصصة من حملة ودائع الحرفاء لتبلغ 31% نهاية سنة 2024 مقابل 29% في 2023.
- حافظت حصة حسابات الادخار على نفس المستوى، 22% لسنتي 2024 و2023.
- بلغت حصة الحسابات الاستثمارية غير المخصصة نسبة 12% وذلك لسنتي 2024 و2023.

ودائع الحرفاء حسب السوق

الزيادة بالنسبة	الزيادة بالأرقام	2024	2023	ودائع الحرفاء
				أفراد
1+ %	+13	1 296	1 283	
4+ %	+22	645	623	شركات
2+ %	+36	1 941	1 905	المجموع

- سجلت ودائع الأفراد زيادة بقيمة 13 مليون دينار تونسي (+1%) لتبلغ 1 296 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2024 مقابل 1 283 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2023. وتمثل ودائع الأفراد 67% من مجموع ودائع الحرفاء.
- سجلت ودائع الشركات زيادة بقيمة 22 مليون دينار تونسي (+4%) لتبلغ 645 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2024 مقابل 623 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2023. وتمثل ودائع الشركات 33% من مجموع ودائع الحرفاء.

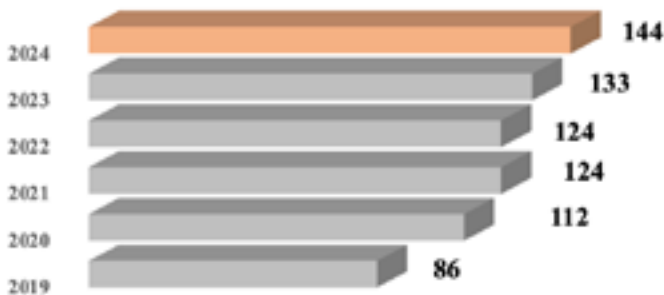
دائع الحرفاء حسب السوق وحسب الصيغة



بلغت حصة الحسابات تحت الطلب من حملة ودائع الأفراد 24% نهاية سنة 2024 مقابل 26% في سنة 2023. ارتفعت حصة الحسابات الاستثمارية المخصصة من حملة ودائع الأفراد بنقطتين لتبلغ 27% نهاية سنة 2024 مقابل 25% في 2023. ارتفعت حصة حسابات الادخار لتبلغ 33% نهاية سنة 2024 مقابل 32% في 2023. بلغت حصة الحسابات الاستثمارية غير المخصصة نسبة 14% نهاية سنة 2024 مقابل 15% مسجلة في سنة 2023.

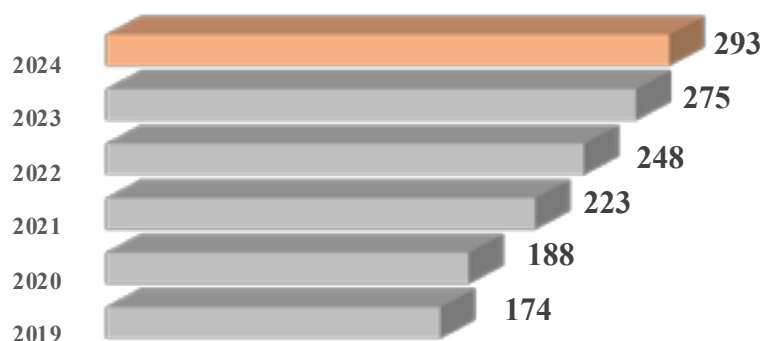
144 الأصول الثابتة (مليون دينار تونسي)

• الأصول الثابتة المادية وغير المادية



ارتفع حجم الأصول الثابتة لبنك البركة تونس ليلبلغ 144 مليون دينار تونسي مع نهاية سنة 2024، مقارنة بـ 133 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023، مسجلاً بذلك زيادة قدرها 10 مليون دينار تونسي (+8%). وقد نتجت هذه الزيادة عن الاستثمارات التي قام بها البنك ونذكر أهمها اقتناء المقر الرئيسي الجديد وكل ما تبعه من تهيئة وتجهيز والذي انطلق استغلاله في أواخر سنة 2024، إضافة إلى تحديث النظم المعلوماتية وتطوير الخدمات الرقمية مع تحسين البنية التحتية بما يتماشى مع تطور النشاط وزيادة عدد العمليات

293 الأموال الذاتية (مليون دينار تونس)

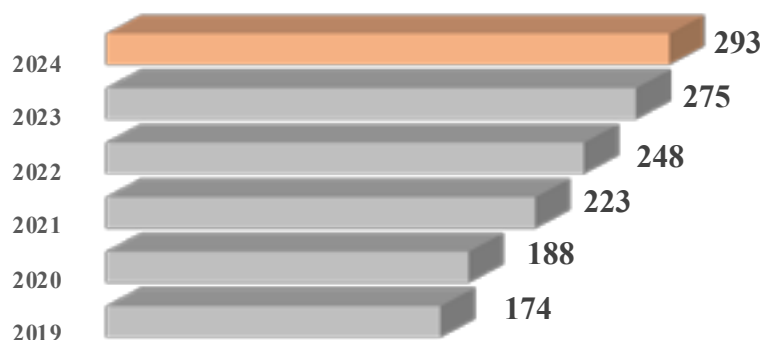


بلغ مجموع الأموال الذاتية لبنك البركة تونس في نهاية سنة 2024 ما قيمته 293 مليون دينار تونسي، مقارنة بـ 275 مليون دينار تونسي خلال نفس الفترة من السنة الماضية، مما يعكس زيادة قدرها 18 مليون دينار تونسي (+7%). ويرجع هذا التطور إلى استراتيجية البنك المتمثلة في إعادة استثمار الأرباح السنوية ضمن شركة «البركة سيكار»، التي تأسست سنة 2021 بهدف دعم خطط النمو وتعزيز النشاط الاستثماري في إطار مشاريع مستدامة تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

2.2 نتائج البنك

• أرباح التمويل

162 أرباح التمويل (مليون دينار تونسي)

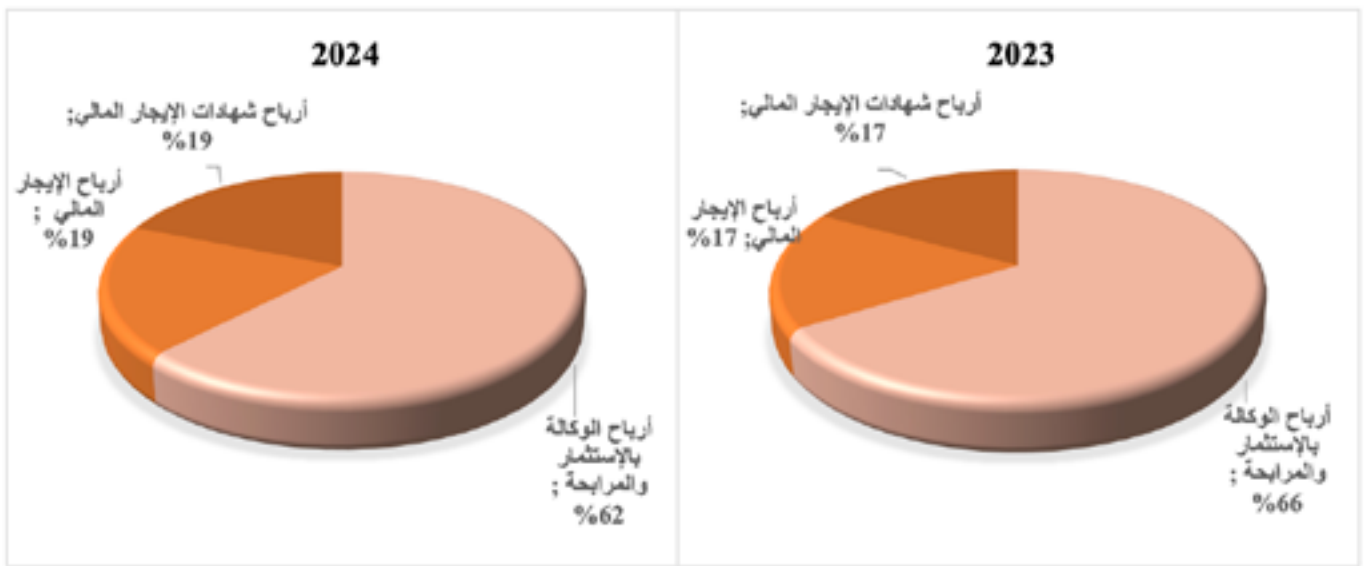


سحلت أرباح التمويل نموًا حيث بلغت 162 مليون دينار تونسي نهاية 2024 مقابل 147 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بقيمة 15 مليون دينار تونسي (+10%) مع معدل نمو للخمس سنوات يساوي 12

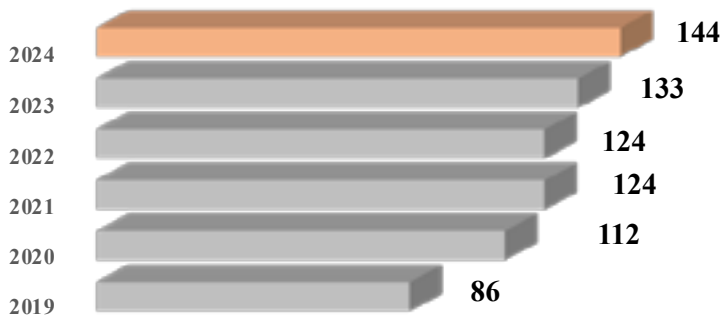
تحليل لأرباح التمويل حسب الصيغة

الزيادة بالنسبة	الزيادة بالأرقام	2024	2023	
أرباح التمويل				
+4%	+4	101	97	أرباح / الوكالة بالاستثمار والمراقبة
+23 %	+5	30	25	أرباح / الإيجار المالي
+22 %	+6	31	25	أرباح / شهادات الإيجار المالي
+10 %	+15	162	147	المجموع

- سجلت أرباح الوكالة بالاستثمار والمراوحة زيادة بقيمة 4 مليون دينار تونسي (+4%) لتبلغ 101 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2024 مقابل 97 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023. وتمثل أرباح الوكالة بالاستثمار والمراوحة 62% من حملة الأرباح.
- شهدت إيرادات الإيجار المالي نموا ملحوظا حيث سجلت زيادة بقيمة 5 مليون دينار تونسي (+23%) لتبلغ 30 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2024 مقابل 25 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023. وتحدد الإشارة إلى أن عائدات تمويل الإيجار المالي تمثل نسبة هامة بلغت 19% من حملة الأرباح.
- شهدت أرباح شهادات الإيجار المالي زيادة بقيمة 6 مليون دينار تونسي (+22%) لتبلغ 31 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2024 مقابل 25 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023. وتمثل أرباح شهادات الإيجار المالي 19% من حملة الأرباح.



26 العمولات (مليون دينار تونسي)



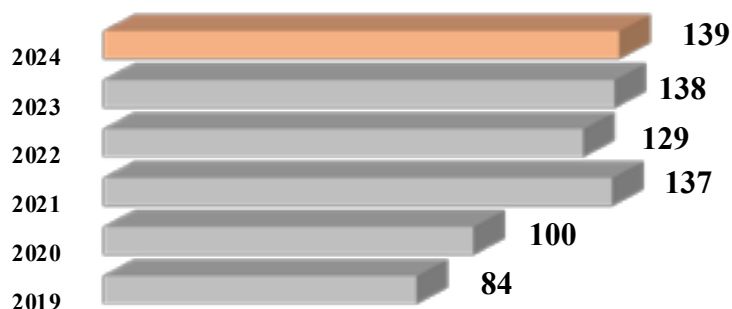
• العمولات

شهدت العمولات انخفاضا بقيمة 2 مليون دينار تونسي لتبلغ 26 مليون دينار تونسي نهاية 2024 مقابل 28 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2023 مع معدل نمو للخمس سنوات يساوي 9%.

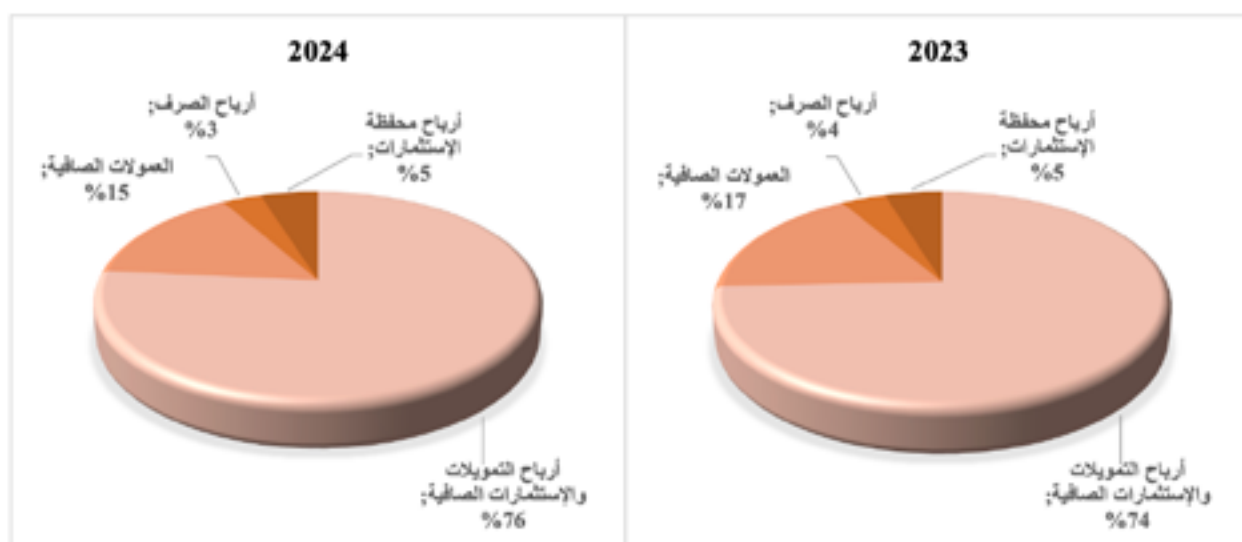
139 الناتج البنكي الصافي (مليون دينار تونسي)

• الناتج البنكي الصافي

بلغ الناتج البنكي الصافي 139 مليون دينار تونسي نهاية 2024 مقابل 138 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2023 مع معدل نمو للخمس سنوات يساوي 11%.



تحليل لتركيبية الناتج البنكي الصافي

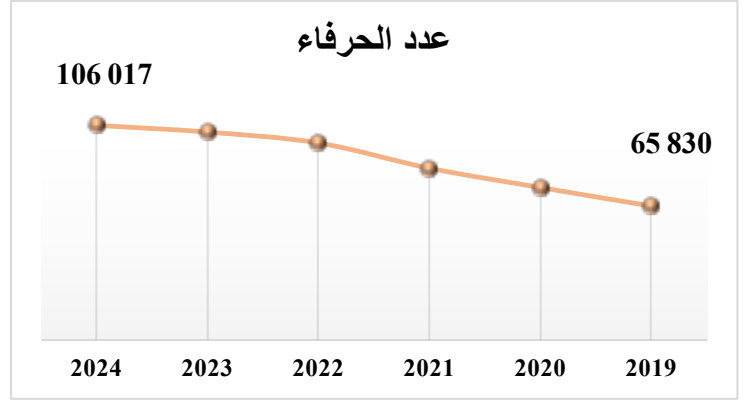


3.2 الإحصائيات الأخرى

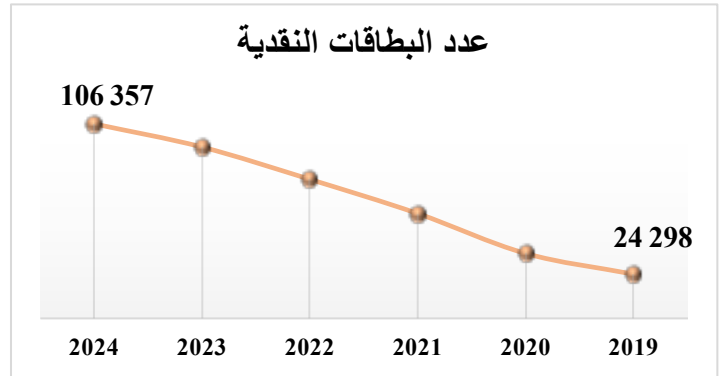


سجل عدد الحسابات ارتفاعا هاما خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة 101% ليصل إلى 168 586 حساب في نهاية سنة 2024. وقد تم فتح 16 497 حساب جديد خلال سنة 2024

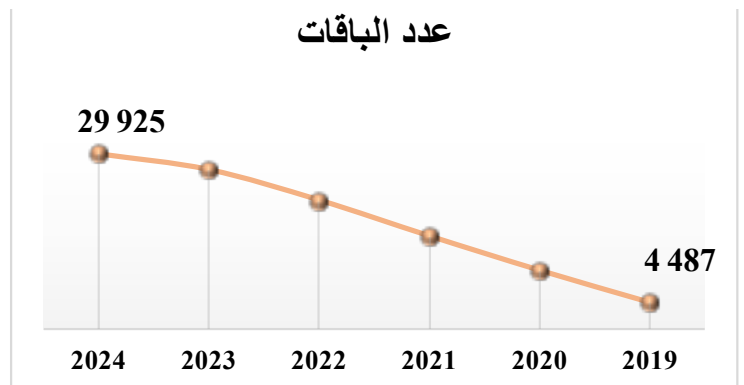
كما شهد عدد الحرفاء بدوره زيادة هامة أيضا خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة 61% ليصل إلى 106 017 حريف في نهاية سنة 2024. وقد تم استقطاب 9 926 حريف جديد خلال سنة 2024.



أما بالنسبة للبطاقات النقدية فقد تضاعف حجمها بأكثر من ٤ مرات خلال الخمس سنوات الأخيرة ليصل عددها إلى 106 357 بطاقة في نهاية سنة 2024. وقد تم تسويق 12 654 بطاقة نقدية جديدة خلال سنة 2024.



كما حرص البنك على خلق مجموع من الباقات التي تضم عدد من الخدمات الموجهة إلى فئات معينة من الحرفاء حسب متطلباتهم وذلك بأسعار تفضيلية. وقد ارتفع عددها من 4 487 باقة خلال سنة 2019 إلى 29 925 باقة في نهاية سنة 2024. وتم تسويق 2 653 باقة جديدة خلال سنة 2024.



3 رأس المال البشري والاجتماعي لسنة 2024

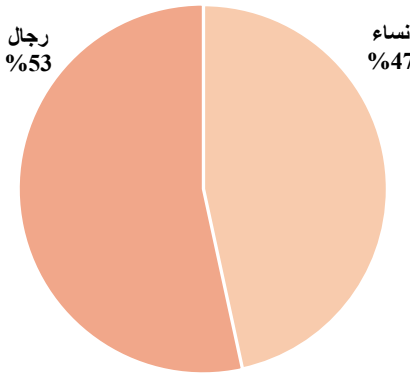
• عدد الموظفين

يضم بنك البركة تونس 468 موظفًا سنة 2024، وهو العدد ذاته الذي تم تسجيله في سنة 2023. على الرغم من هذا الاستقرار في العدد الإجمالي للموظفين، شهدت سنة 2024 حركة تنقل وتغييرات داخلية حيث قام البنك بتوظيف 20 موظفًا جديدًا، مقارنةً بـ 29 موظفًا تم توظيفهم في سنة 2023. هذا التوازن في معدل التوظيف يعكس سياسة البنك الحكيمة في إدارة الموارد البشرية. فيما يتعلق بمعدل الإنتاجية، فقد بلغ 11,14 موظفًا لكل فرع في سنة 2024، مقارنةً بـ 11,70 موظفًا لكل فرع في سنة 2023. هذا التراجع الطفيف يعكس تحسنًا في الكفاءة التشغيلية وإعادة هيكلة الموارد البشرية لتتلاءم مع تطورات العمل داخل البنك.

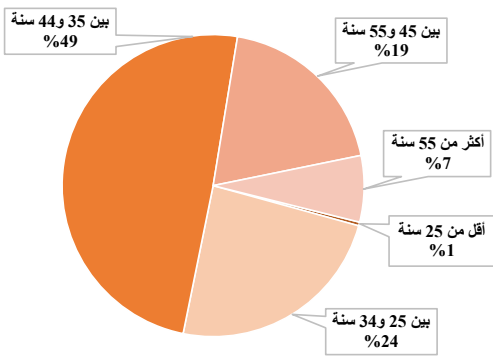
كما يعطي بنك البركة تونس أهمية متزايدة لمبدأ المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة داخل المؤسسة، سواء على مستوى الوظائف الإدارية أو التجارية. وقد بلغ عدد الموظفات في البنك خلال سنة 2024، 218 موظفة، في حين بلغ عدد الموظفين الرجال 250 موظفًا، مما يُترجم إلى نسبة 46,58% للنساء مقابل 53,42% للرجال من إجمالي العاملين.

يعكس هذا التوزيع حرص البنك على ضمان تمثيل متوازن بين الجنسين، ويؤكد التزامه بتمكين المرأة من أداء دورها الكامل في مختلف مواقع المسؤولية والمساهمة الفعالة في تحقيق أهداف البنك.

الموظفون حسب الجنس



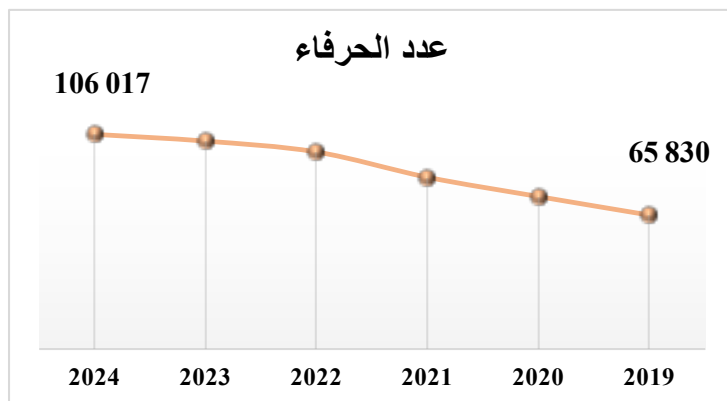
توزيع الفئات العمرية في البنك



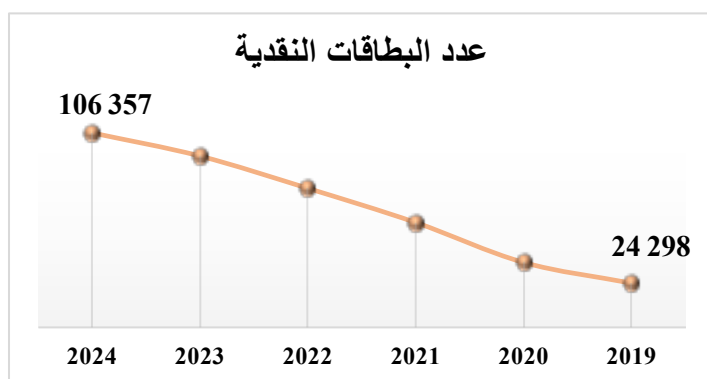
• الأعمار

يتركز معظم موظفي بنك البركة تونس ضمن الفئة العمرية بين 35 و 44 عامًا بنسبة 49.35%، مما يدل على أن البنك يعتمد بشكل كبير على قوة عاملة ذات خبرة ناضجة ومهارات متقدمة. تليها فئة 25-34 سنة بنسبة 23.93%، ما يعكس وجود نسبة جيدة من الشباب الذين يساهمون بحيوية وديناميكية في بيئة العمل. هذا التوزيع يعكس توازنًا بين الخبرة والطاقة الشبابية داخل البنك.

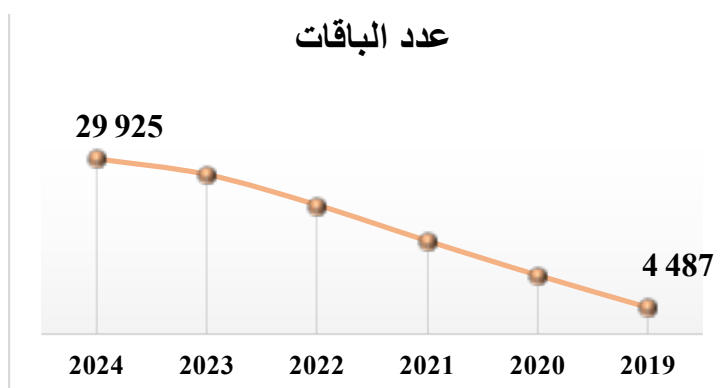
كما شهد عدد الحرفاء بدوره زيادة هامة أيضا خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة 61% ليصل إلى 106 017 حريف في نهاية سنة 2024. وقد تم استقطاب 9 926 حريف جديد خلال سنة 2024.



أما بالنسبة للبطاقات النقدية فقد تضاعف حجمها بأكثر من 4 مرات خلال الخمس سنوات الأخيرة ليصل عددها إلى 106 357 بطاقة في نهاية سنة 2024. وقد تم تسويق 12 654 بطاقة نقدية جديدة خلال سنة 2024.



كما حرص البنك على خلق مجموع من الباقات التي تضم عدد من الخدمات الموجهة إلى فئات معينة من الحرفاء حسب متطلباتهم وذلك بأسعار تفضيلية. وقد ارتفع عددها من 4 487 باقة خلال سنة 2019 إلى 29 925 باقة في نهاية سنة 2024. وتم تسويق 2 653 باقة جديدة خلال سنة 2024.

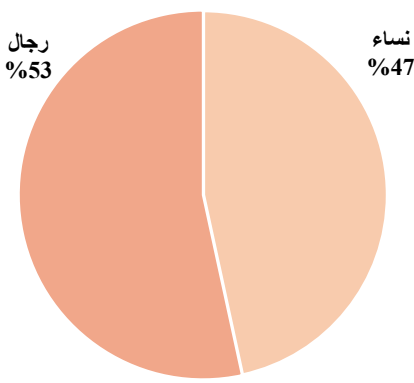


3 رأس المال البشري والاجتماعي لسنة 2024

• عدد الموظفين

يضم بنك البركة تونس 468 موظفًا سنة 2024، وهو العدد ذاته الذي تم تسجيله في سنة 2023. على الرغم من هذا الاستقرار في العدد الإجمالي للموظفين، شهدت سنة 2024 حركة تنقل وتغييرات داخلية حيث قام البنك بتوظيف 20 موظفًا جديدًا، مقارنةً بـ 29 موظفًا تم توظيفهم في سنة 2023. هذا التوازن في معدل التوظيف يعكس سياسة البنك الحكيمة في إدارة الموارد البشرية. فيما يتعلق بمعدل الإنتاجية، فقد بلغ 11,14 موظفًا لكل فرع في سنة 2024، مقارنةً بـ 11,70 موظفًا لكل فرع في سنة 2023. هذا التراجع الطفيف يعكس تحسنًا في الكفاءة التشغيلية وإعادة هيكلة الموارد البشرية لتتلاءم مع تطورات العمل داخل البنك.

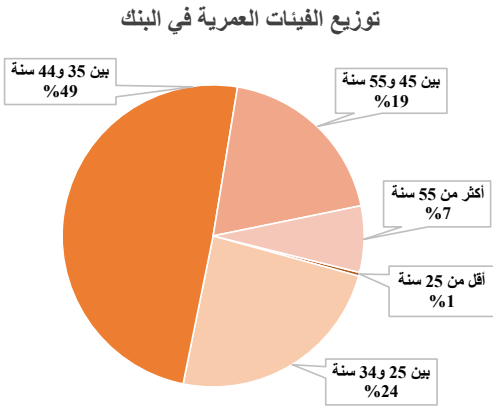
الموظفون حسب الجنس



كما يعطي بنك البركة تونس أهمية متزايدة لمبدأ المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة داخل المؤسسة، سواء على مستوى الوظائف الإدارية أو التجارية. وقد بلغ عدد الموظفات في البنك خلال سنة 2024، 218 موظفة، في حين بلغ عدد الموظفين الرجال 250 موظفًا، مما يُترجم إلى نسبة 46,58% للنساء مقابل 53,42% للرجال من إجمالي العاملين.

يعكس هذا التوزيع حرص البنك على ضمان تمثيل متوازن بين الجنسين، ويؤكد التزامه بتمكين المرأة من أداء دورها الكامل في مختلف مواقع المسؤولية والمساهمة الفعالة في تحقيق أهداف البنك.

• هرم الأعمار



يتركز معظم موظفي بنك البركة تونس ضمن الفئة العمرية بين 35 و 44 عامًا بنسبة 49.35%، مما يدل على أن البنك يعتمد بشكل كبير على قوة عاملة ذات خبرة ناضجة ومهارات متقدمة. تليها فئة 25-34 سنة بنسبة 23.93%، ما يعكس وجود نسبة جيدة من الشباب الذين يساهمون بحيوية وديناميكية في بيئة العمل. هذا التوزيع يعكس توازنًا بين الخبرة والطاقة الشبابية داخل البنك.

• معدل التآطير

شهد معدل التآطير في بنك البركة تونس ارتفاعًا طفيفًا خلال سنة 2024، حيث بلغ حوالي 81.19% مقارنةً بـ 80% في سنة 2023. مما يعكس حرص البنك على توفير بيئة عمل منظمة تعتمد على هيكل إداري وفني متوازن يساهم في تحسين جودة الأداء.

• التدريب

على مستوى التعليمي للموظفين، فقد بلغ عدد خريجي التعليم العالي ما يعادل 74.57% من إجمالي عدد العاملين، وهو مؤشر واضح على استثمار البنك في موظفين ذوي مؤهلات علمية عالية تعزز من قدرة المؤسسة على مواجهة تحديات السوق. في مجال التكوين والتدريب، نُظّم البنك خلال سنة 2024، 89 دورة تدريبية استفاد منها 283 موظفًا. مما يعكس استراتيجية التكيف مع احتياجات التدريب والتطوير المهني.

كما استقبل البنك في سنة 2024، 49 طالبًا من تخصصات مختلفة لأداء مشاريع نهاية الدراسة والتدريب الإلزامي، ما يوضح استمرار البنك في دعم الطلبة وتأهيلهم للاندماج في سوق العمل.

VI. الحوكمة

1 هيكل رأس مال البنك

المساهم	النسبة المئوية	المبلغ
مجموعة البركة	78,40%	94 079 040
الدولة التونسية	10,00%	12 000 000
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	7,03%	8 436 600
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	2,97%	3 563 400
حسين محسن الحارثي	1,60%	1 920 000
ورثة الشيخ صالح عبد الله كامل	0,00%	240
مايدة محي الدين ناظر	0,00%	240
عبد الله صالح كامل	0,00%	240
غدير صالح كامل	0,00%	240
الإجمالي	100,00%	120 000 000

2 مجلس الإدارة

الصفة	اسم العضو
رئيس مجلس الإدارة	الأستاذ عبد الإله صباحي
نائب رئيس مجلس الإدارة	الأستاذ عيسى الحيدوسي
عضو مستقل	الأستاذ بوبكر المهري
عضو	الأستاذ محمد مصطفى خميرة
عضو	الأستاذ ناجي بوسلامة
عضو	الأستاذ صالح محمد اليوسف
عضو	الأستاذة سنية الزغلامي
عضو	الأستاذ زياد التومي
عضو	الأستاذ أمال بوغدير
عضو	الأستاذ يحيى الشماللي
عضو مستقل	الأستاذ محمد علي حماص

3 صلاحيات، اجتماعات وتشكيلات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

1.1 لجنة التدقيق والحوكمة

تتولى لجنة التدقيق والحوكمة بالأساس:

- السهر على وضع الآليات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية في البنك،
- السهر على تحديد سياسات التدقيق والمعلومات المالية،
- إبداء رأي ومراجعة التقرير السنوي الذي يضم القوائم المالية للبنك قبل تقديمها لمجلس الإدارة للمصادقة،
- السهر على تحليل المواضيع التقنية التي تقع ضمن نطاق أعمال اللجنة بصفة معمقة لتيسير اتخاذ القرارات من قبل مجلس إدارة البنك،

- فحص جميع التوظيفات أو العمليات التي من شأنها أن تؤثر على الوضعية المالية للبنك والتي يشعرها بها مراقبو الحسابات أو المدققون الخارجيون،
- التثبت من وضوح البيانات المعتمدة وتقييم تناسق نظم القياس، الرصد والسيطرة على المخاطر،
- فحص النقائص في سير نظام الرقابة الداخلية التي تم التفطن إليها من طرف مختلف الهياكل في البنك أو أي هيكل مكلف بمهام الرقابة واتخاذ التدابير اللازمة،
- المراقبة والتنسيق بين أنشطة إدارة التدقيق الداخلي وأعمال الإدارات الأخرى المكلفة بمهام الرقابة عند الاقتضاء
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برنامج المراقبة ونتائجها
- فحص أي عملية توظيف أو أي عملية يمكن أن تلحق ضررا بالوضعية المالية للبنك وإبلاغ مراقبي الحسابات بها.
- إبلاغ مجلس الإدارة بأي حدث من شأنه أن يؤثر على صلاية وسمعة البنك
- تعمل لجنة التدقيق والحوكمة في إطار تواصلها مع مجلس الإدارة بتكليف الإدارة العامة للبنك بالقيام بأي مهمة أو تحقيق في إطار مهامها
- الفحص ومن ثم الموافقة على الاحراءات الداخلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب قبل عرضه على أنظار مجلس الادارة للمصادقة عليه.
- الحرص على توفر جميع الإمكانيات البشرية واللوحستية لدى إدارة التدقيق الداخلي لتمكينها من أداء مهامها على أحسن وجه.
- **التقارير الصادرة عن لجنة التدقيق والحوكمة**
- تأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال البنك ولاحتياجات مجلس الإدارة من المعلومات، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للبنك والالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة ومعايير أفضل الممارسات المعمول بها.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول أعمال اللجنة والتوصيات الصادرة عنها.
- تقديم تقرير سنوي تفصيلي حول نشاط اللجنة إلى مجلس الإدارة وذلك في إطار اجتماع المجلس لمراجعة القوائم المالية السنوية للبنك. كما ترسل نسخة من هذا التقرير إلى البنك المركزي التونسي 15 يوما قبل تاريخ انعقاد الجلسة العامة العادية للمساهمين.
- تماشيا مع اللوائح والنظم في البنك، يلتزم كل عضو من أعضاء لجنة التدقيق والحوكمة بالمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بعمل البنك ونشاطه وعملياته وتعاملاته ومستنداته، وبعدم الكشف عن أسماء عملائه أو عن أية معلومات تتعلق بهم لأية جهة أو جهات أخرى..



• تركيبة لجنة التدقيق والحوكمة

صادق مجلس إدارة بنك البركة تونس على التركيبة الجديدة للجنة التدقيق والحوكمة طبقا لمحضر اجتماع مجلس الإدارة. تتكون اللجنة حاليا من 4 أعضاء وهم:

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة - عضو مستقل	السيد أبي بكر المهري
عضو - ممثل عن مجموعة البركة	السيد صالح محمد اليوسف
عضو - ممثل عن الدولة التونسية	السيد يحيى الشماللي (*)
عضو - ممثل عن الدولة التونسية	السيدة أمل بوغديري

(*) قام بتعويض السيد صالح الحاشي من تاريخ انعقاد لجنة التدقيق و الحوكمة رقم 91 بتاريخ 21 ماي 2024

• أعمال لجنة التدقيق والحوكمة

يهدف احترام لجنة التدقيق والحوكمة للقوانين والتشريعات الجاري بها العمل في الجمهورية التونسية وأفضل الممارسات على الصعيد الدولي واعتمادا على ميثاق اللجنة، قامت لجنة التدقيق والحوكمة خلال سنة 2024 بالانعقاد أربعة مرات وفقا لمتطلبات منشور البنك المركزي التونسي عدد 05-2021 والمتعلق بإطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية.

اجتماع عدد 93 19 نوفمبر 2024	اجتماع عدد 92 26 أوت 2024	اجتماع عدد 91 21 ماي 2024	اجتماع عدد 90 26 فيفري 2024	
4	4	4	4	عدد الأعضاء الحاضرين
100%	100%	100%	100%	النسبة

ركزت اعمال لجنة التدقيق والحوكمة على:

- المواضيع القارة: وتشمل متابعة تنفيذ التوصيات الهادفة الى مزيد تحسين حودة منظومة الرقابة الداخلية التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق والحكومة ومتابعة توصيات الهياكل الرقابية ومراجعة البيانات المالية للبنك.
- مواضيع أخرى: هي النقاط التي تتطلبها الأحكام التنظيمية أو يدرجها أعضاء اللجنة في جدول أعمال الاجتماعات نظرا لتأثيرها على نظام الرقابة الداخلية للبنك.

2.1 لجنة إدارة المخاطر

- تتولى لجنة المخاطر مساعدة مجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بتحديد جميع المخاطر، تقييمها ومتابعتها ومدى الامتثال للوائح والسياسات المعتمدة في البنك في هذا المجال
- تقوم لجنة المخاطر بجميع المهام الموكلة إليها بموجب القانون والقانون الأساسي للبنك وتشمل هذه المهام أساسا المحالات التالية:
- تصميم وتحديث استراتيجيات وسياسات إدارة جميع المخاطر في المجموعة قصد اعتمادها من قبل مجلس الادارة والسهر على تنفيذها

- وضع ومراجعة حدود التعرض إلى المخاطر Risk Exposures وأسقف المخاطر (Risk Limits)
- مساندة مجلس الإدارة في تقييم المخاطر الناجمة عن القرارات الاستراتيجية التي يتخذها
- مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير والمتطلبات الموضوعية سواء من السلطات الرقابية أو إدارة الائتمان والمخاطر في مجموعة البركة أو الرقابة الدولية لجنة بازل مثلا من جهة أخرى
- تحليل جميع المخاطر المحتملة التي يواجهها البنك بما في ذلك المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وتقييم مدى تطابقها مع استراتيجية إدارة المخاطر
- متابعة مؤشرات توزيع وتغطية المخاطر المضبوطة من البنك المركزي التونسي
- الموافقة على خطة استمرارية نشاط البنك.

• تركيبة لجنة المخاطر

تتكون اللجنة حاليا من 4 أعضاء وهم:

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة	السيد محمد علي الحماس
عضو	السيد عبد الاله الصباحي
عضو	السيد زياد التومي
عضو	السيدة سنية الزغلامي

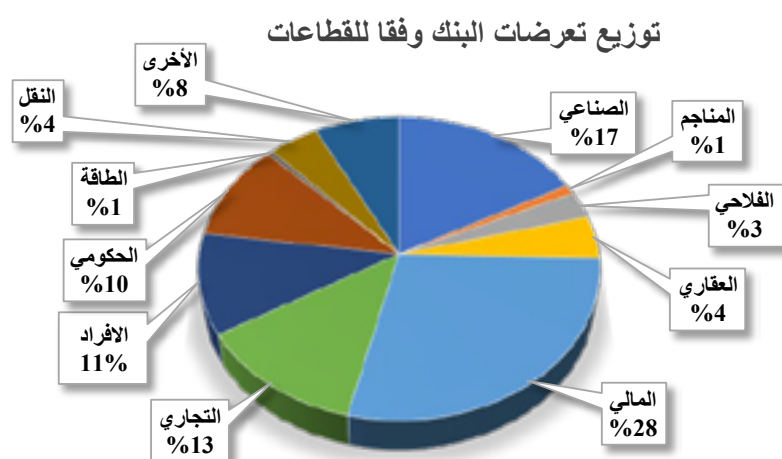
• أعمال لجنة المخاطر

اجتمعت لجنة مخاطر بنك البركة تونس خلال سنة 2024، 4 مرات

في إطار مسؤولية متابعة نشاط الإدارة المركزية للمخاطر، غطت اللجنة خلال سنة 2024 مواضيع عديدة ومن أهمها:

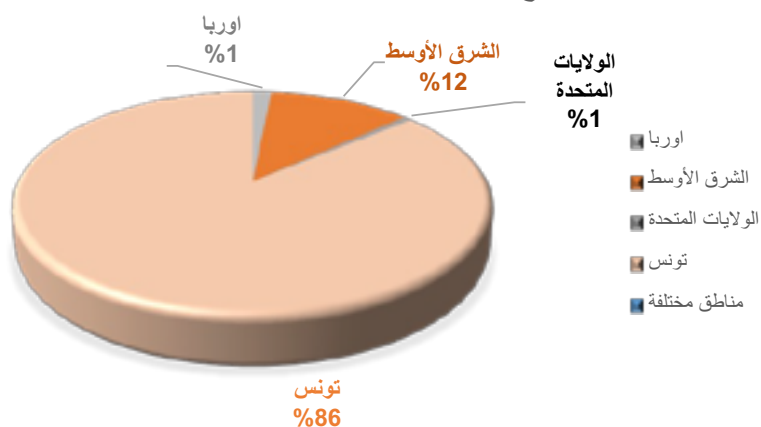
المتابعة بصفة مستمرة ولصيقة للوضع الاقتصادي العالمي والمحلي والكشف على العوامل التي من شأنها أن تؤثر على مخاطر البنك او مردوديته	الوضع الاقتصادي والتحديات التشريعية الجديدة
- من وتحيين سياسات البنك المتعلقة بمخاطر السيولة، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية - إدارة لوحة قيادة إدارة المخاطر - التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية - وضع إطار وسياسة الامن السيبراني واستراتيجية الامن السيبراني 2024-2027	إطار حوكمة البنك
المتابعة بصفة ثلاثية احترام البنك لمؤشرات كافة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك	مراقبة مؤشرات البنك واحترام أسقف المخاطر المقبولة
تقييم استراتيجية الوقاية والتصرف في التسهيلات غير العاملة	مخاطر الائتمان
تقييم منظومة التصنيف الداخلي في إطار اجتماع لجنة المخاطر	منظومة التصنيف الداخلي
التقييم الذاتي لمخاطر غسل وتبييض الأموال	المخاطر التشغيلية

• توزيع تعرضات البنك وفق القطاعات



• توزيع تعرضات البنك وفقا للمناطق الجغرافية

توزيع تعرضات البنك وفقا للمناطق الجغرافية



• تركيبة الأموال الذاتية ومدى ملاءمتها مع مستوى المخاطر بالبنك

2024	مليون د.ت
274	الأموال الذاتية الصافية
290	الأموال الذاتية الصافية الأساسية
1396	مجموع المخاطر
1267	مخاطر الائتمان
254	المخاطر التشغيلية
11	مخاطر السوق
- 136	% ودائع غير مخصصة 20
-0.275	احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار
20.76%	مؤشر رأس المال
19.62%	1 مؤشر Tier

• سياسة المخصصات لتغطية المخاطر

- تصنيف الحرفاء وفقا لمتطلبات البنك المركزي التونسي وتسجيل المخصصات وفقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24، فان البنك المركزي التونسي والمؤسسات المالية التونسية تعتمد على 5 تصنيفات في إطار محاسبة عدم خلاص تعهدات حرفائه وتقليصا لوطأة الخسائر المحتملة، يقوم بنك البركة تونس بتسجيل مخصصات. يتم تحديد هذه المخصصات بصفة فردية على كل الاصول المصنفة التي تفوق قيمتها 50 ألف دينار تونسي وذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار ضمانات الدولة، ضمانات مؤسسات التأمين والمؤسسات المالية الى جانب الضمانات المقدمة في شكل ودائع مالية او اصول مالية قابلة للتسييل دون تسجيل خسائر في قيمتهم. تحذر الاشارة الى انه لا يتم اعتبار الضمانات العقارية كضمانات مقبولة الا في حال توفر رهن مسجل لفائدة البنك وتقييمات مستقلة ودورية لقيمة العقار من شأنها ضمان عملية تسييل العقار المقدم بصفة سريعة ووفقا للسعر المقيم.

مع الاشارة الى انه في حال تصنيف احدى تعهدات الحريف، تخضع كافة تعهداته الى نفس التصنيف المعتمد.

• الاصول الحارية

تعتبر اصولا حارية، الاصول التي تحقق خلاص اقساطها او سدادها الكامل في الآجال المحددة غير مهتدا والمسددة الى الشركات التالية:

- شركات تتمتع بوضعية مالية متوازنة، مصادق عليها من قبل مراقب حسابات في مدة لا تتجاوز 18 شهرا وبوضعية مالية مؤقتة لم تتجاوز 3 أشهر

- شركات خضعت لزيارات ميدانية افادت تقاريرها بحسن التصرف وبوجود توقعات نشاط مرضية

- الشركات التي تتمتع بمساعدات تتوافق شكلا وحما مع نشاطهم الرئيسي ومع قدرتها الحقيقية على السداد

• الاصول غير الحارية

صنف 1: التعهدات التي تتطلب متابعة خاصة

يشمل الصنف 1 جميع الأصول التي من المتوقع ان يكون خلاص اقساطها او استرجاعها في الآجال التعاقدية مؤمنا والتي يجب تتبعها. وتتميز هذه الشركات بالخاصيتين التاليتين:

• قطاع الشركة يواجه صعوبات

• الوضع المالي للشركة في تدهور

تخضع كل من التعهدات الحارية والتعهدات غير الحارية صنف 1 الى تسجيل مخصصات جماعية من شأنها تغطية المخاطر الكامنة. تتم مراجعة هذه المخصصات بصفة دورية على ان تكون عملية التخفيض او الترفيع في قيمة هذه المخصصات مبررة بتحسين او تدهور محفظة هذه التعهدات.

على مراقبي حسابات البنك ابداء رأيهم في مدى تغطية هذه المخصصات للمخاطر الكامنة.

صنف 2: التعهدات غير المؤكدة

يشمل الصنف 2 جميع الأصول التي يمثل استرجاعها أو خلاص اقساطها في الآجال المحددة غير مؤكدا والتي تم اسنادها الى شركات تواجه صعوبات مالية قد تعرض استمرارية نشاطها الى الخطر وتقتضي تنفيذ تدابير الخلاص.

بالإضافة الى الخصائص المنصوص عليها في الصنف 1، فان هذه الشركات لديها واحدة على الأقل من الخصائص التالية:

- لم يعد شكل وحجم التعهدات متوافقا مع نشاطها الرئيسي
- لم يعد من الممكن تحديث تقييم الوضع المالي بسبب عدم توفر المعلومات او الوثائق اللازمة

- وجود مشاكل او نزاعات إدارية بين الشركاء

- وجود صعوبات تقنية، تسويقية او توريدية

- تدهور التدفقات النقدية التي، في حال عدم وجود مصادر تمويل أخرى، تعرض الشركة الى عدم سداد أقساط ديونها في الآجال التعاقدية

- وجود أقساط متأخرة تتراوح بين 90 و 180 يوما

يتضمن الصنف 2 الأصول الأخرى التي لم يتم تسويتها في غضون 90 يوما دون ان تتجاوز 180 يوما.

يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات تساوي 20% من قيمتها.

صنف 3: التعهدات المقلقة

يتضمن الصنف 3 على الالتزامات التي يكون تحقيقها او استردادها مهددا والتي تم اسنادها الى شركات تشير اوضاعها الى درجة من الخسائر المحتملة تتطلب من البنك اتخاذ اجراءات قوية لإبقائها عند الحد الأدنى.

عاما ما تكون هذه التعهدات مسندة الى شركات ذات خصائص الصنف 2 بشكل أكثر حدية مع تسجيل أقساط متأخرة تتراوح بين 180 و 360 يوما

يتضمن الصنف 3 على الأصول الأخرى التي لم يتم تسويتها في غضون 180 يوما دون ان تتجاوز 360 يوما.

يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات تساوي 50% من قيمتها.



صنف 4: التعهدات المعرضة للخطر.

يتضمن الصنف 4 على:

- الذمم المدينة التي لم تدفع منذ أكثر من 360 يوما
 - التعهدات التي لا تظل قائمة بعد 360 يوما
 - التعهدات التي يجب احتسابها كخسائر للبنك
- يطلب من البنك استنفاد جميع الإجراءات القانونية التي تهدف الى خلاص هذه التعهدات.

يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات تساوي 100% من قيمتها. الى جانب المخصصات الفردية، يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات إضافية تحتسب وفقا للأقدمية في هذا الصنف وذلك بعد الحط من قيمة الأصول المرصودة كضمان حيث:

- بالنسبة للأصول التي تتراوح اقدميتها بين 3 و 5 سنوات يتم تسحيل مخصصات إضافية بقيمة 40% بالنسبة للأصول التي تتراوح اقدميتها بين 4 و 7 سنوات يتم تسحيل مخصصات إضافية بقيمة 70%
- بالنسبة للأصول التي تفوق اقدميتها 8 سنوات يتم تسحيل مخصصات إضافية بقيمة 100%

- تحذر الإشارة الى ان انه بالنسبة للأصول من الصنف 2، 3 و 4، يجب على البنك ان يدرج ضمن نتائجه الأرباح التي تم سدادها من قبل المدينين فعلا وبالتالي فانه يتم خصم أي ربح معترف به مسبقا ولم يتم دفعه فعليا.

وفقا لما سبق، فان المخاطرة الصافية تتمثل في قيمة الاصل بعد خصم:

- الارباح المحوزة
- ضمانات الدولة، ضمانات مؤسسات التأمين والمؤسسات المالية
- الضمانات المقدمة في شكل ودائع مالية او اصول مالية قابلة للتسييل دون تسحيل خسائر في قيمتهم
- المخصصات المكونة وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91

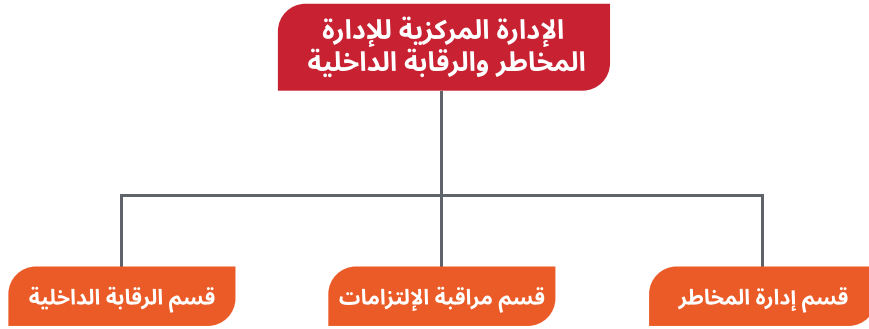
يتم احتساب الأقدمية وفقا للمعادلة التالية $1+A=N-M$

A : الاقدمية في الصنف 4

N : سنة اقفال الحسابات

M : سنة التحول الى صنف 4





3.1 هيئة الرقابة الشرعية

تضطلع هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية بجميع مهامها طبقاً للأنحة الداخلية لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية وذلك في إطار النصوص القانونية والإجراءات الترتيبية الجاري بها العمل، وخاصة منها أحكام الفصل 54 من قانون البنوك والمؤسسات المالية عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 حويلية 2016 ومقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 08 لسنة 2019 المؤرخ في 14 أكتوبر 2019 والمتعلق بتعريف عمليات الصيرفة الإسلامية وضبط صيغ وشروط ممارستها، وكذلك مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 05 لسنة 2021 المؤرخ في 19 أوت 2021 والمتعلق بإطار الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية ووفقاً لمعايير الحوكمة الشرعية المعتمدة في مجموعة البركة المصرفية الشركة الأم في مملكة البحرين. وتأتي صياغة هذا التقرير في إطار الاستجابة لمتطلبات الفصل 56 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 05 لسنة 2021 المؤرخ في 19 أوت 2021 والمتعلق بإطار الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية والذي يوجب على هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية رفع تقرير سنوي حول نشاطها إلى مجلس إدارة البنك

• ملخص هيكل وأنشطة إدارة المخاطر

- في إطار مهامها، تتولى إدارة المخاطر:
- إدارة سياسة واستراتيجية المخاطر
- تحليل المخاطر مع رؤية مستقبلية تحسباً للتدهور
- تحديد، تقدير، تحليل ومتابعة المخاطر المرتبطة بالأنشطة المختلفة للبنك
- التحقق من الامتثال للإجراءات الداخلية
- نشر ثقافة المخاطر والرقابة على مستوى البنك
- ضمان تغطية شاملة لجميع أنشطة البنك من خلال المراقبة الدائمة
- تحديد المخاطر الرئيسية ووضع خارطة المخاطر للمؤسسة وتقييم مستويات التعرض لهذه المخاطر
- المتابعة المستمرة للأنشطة التي تنطوي على مخاطرة وتعرض البنك للمخاطر
- وضع سياسات لإدارة الأموال الذاتية والسيولة تتلاءم مع مستوى المخاطرة للبنك على أساس فردي ومجمّع
- وضع نظام لكشف أو إنذار مبكر في حالة تجاوز الأسقف المحددة للمخاطر
- إبداء الرأي في القرارات التي تؤدي إلى مخاطر عالية
- اقتراح الإجراءات المناسبة للتخفيف من المخاطر وأي شيء من شأنه تهديد الملاءة المالية والسيولة للبنك، وكذلك مصالح أصحاب المصلحة
- وحيث عدم الجمع بين مهام وظيفة مدير إدارة المخاطر مع مسؤوليات أو مهام أخرى داخل البنك

اجتماعات الهيئة

تتلخص اجتماعات هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2024 كالتالي:

- اجتماع الهيئة رقم 42 في 01/02/2024 بتونس
- اجتماع الهيئة رقم 43 في 30/05/2024 بتونس
- اجتماع الهيئة رقم 44 في 17/09/2024 بتونس
- اجتماع الهيئة رقم 45 في 13/11/2024 بتونس
- اجتماع الهيئة ومجلس الإدارة في 04/03/2024 بتونس

كما حضر أحد أعضاء الهيئة اجتماع أعضاء الجمعية العمومية للمساهمين حيث قام بتلاوة التقرير الشرعي السنوي لسنة 2023 على مسامعهم.

مع العلم أن مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 05 لسنة 2021 المؤرخ في 19 أوت 2021 والمتعلق بإطار الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية تكتفي بإجبارية عقد اجتماعين فقط للهيئة سنوياً.

رزمة اجتماعات الهيئة 2024				أعضاء الهيئة
13 نوفمبر	17 سبتمبر	30 ماي	01 فيفري	
✓	✓	✓	✓	سماحة المفتي الشيخ هشام بن محمود
✓	✓	✓	✓	فضيلة الشيخ الدكتور منير بنحمور
✓	✓	✓	✓	فضيلة الشيخ الدكتور رائف الفقيه
✓	✓	✓	✓	سعادة الأستاذ محمد صالح فراد

نشاط هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2024

إن الهدف الرئيسي من وجود هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية في بنك البركة تونس هو مساعدة إدارة البنك على أن تكون أعمالها ومنتجاتها حاربة على ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وذلك ببيان الحكم الشرعي والظفر بالحلول لبعض القضايا المصرفية لتتلاءم مع الأحكام الشرعية والقوانين المعمول بها وفي هذا الإطار قامت الهيئة خلال سنة 2024 بمراجعة قائمة الصرف من حساب النفع العام لسنة 2023 وحدول الشروط المصرفية لسنة 2024 اضافة الى مراجعة حملة من العقود والاتفاقيات والمنتجات الجديدة وادلة السياسات والاحراءات الى جانب الاطلاع على تقارير للتدقيق الشرعي الداخلي والإجابة على الاستشارات الشرعية :

1- العقود والاتفاقيات

2- المنتجات الجديدة

3- اللوائح وادلة السياسات والإجراءات

4- تقارير التدقيق الشرعي الداخلي

5- استشارات وفتاوي شرعية

6- الندوات والمشاركات

التقرير الشرعي السنوي لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لسنة 2024



التقرير الشرعي السنوي لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لبنك البركة تونس عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

حضرات السادة والسيدات مساهمي بنك البركة تونس / المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
بشرفنا أن نقدم لكم التقرير الشرعي السنوي عن نشاط بنك البركة تونس للسنة المالية 2024 بناء على ما يلي :

أ- لقد راقبت هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها إدارة البنك خلال الفترة المالية المنتهية في 2024/12/31. كما قامت الهيئة بالمراقبة الواجبة لإبداء رأي عما إذا كانت إدارة البنك تقيمت بأحكام الشريعة الإسلامية والتزمت بالفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة عنها.

ب- تقع على إدارة البنك مسؤولية تنفيذ أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. وتقتصر مسؤولية الهيئة في إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبة عمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

ج- لقد قامت الهيئة بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من إدارة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، وذلك من خلال التقارير التي قدمها التدقيق الشرعي.

د- كما تم تخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها الهيئة ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن إدارة البنك لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.


Swift : BEITNT1
Identifiant Unique : 0031049

www.albaraka.com.tn

Al Baraka Bank Tunisia
Capital : 120.000.000 Dinars
Avenue Cheikh El Fadhel Ben Achour
Centre Urbain Nord 1062 Tunis
Tel : (+216) 71 186 500
Fax : (+216) 71 780 235

السويفت : BEITNT1
المعرف الوحيد : 0031049

www.albaraka.com.tn


بنك البركة تونس
رأس المال : 120.000.000 دينار
شارع الشيخ الفضل بن عاشور المركز
المعرقبي الشمالي 1062 تونس
الهاتف : (+216) 71 186 500
الفاكس : (+216) 71 780 235

PE14_002



في رأينا :

أولاً : أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها بنك البركة تونس خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 التي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

ثانياً : أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

ثالثاً : أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام الشريعة الإسلامية لم يقع إدراجها ضمن نتائج السنة، ويتم صرفها في أوجه البر والصالح النفع العام.

رابعاً : أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين.

وفي الختام، نرفع لإدارة بنك البركة تونس ولمسيريها وإداراتها شكرنا وتقديرنا لحرصها الدائم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالهم.

والله ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين

تونس في 05 شعبان 1446 الموافق ل 4 فيفري 2025

هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لبنك البركة تونس

رئيس الهيئة

سماحة مفتي الجمهورية الشيخ هشام بن محمود

نائب رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور منير بنجنور

عضو الهيئة

سعادة الأستاذ محمد صالح فراد

عضو الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور رانف الفقيه

تتكون لجنة التسميات والمكافآت من:

4.1 لجنة التعيين والتأخير

تقوم لجنة التعيينات والتأخير ببنك البركة تونس بتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة تماشياً مع الممارسات الرائدة وإطار الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية المعد من قبل البنك المركزي التونسي وتتمثل مهمتها في مساعدة مجلس الإدارة على وضع ومراقبة سياسة التعيينات والتأخير وسياسة تخطيط التعاقب الوظيفي وسياسة التوظيف وسياسة إدارة تضارب المصالح. وتتكون اللجنة من ثلاث أعضاء وتُعقد سنوياً أربعة اجتماعات على الأقل.

تساعد لجنة التعيين والتأخير مجلس الإدارة في تصميم ومتابعة السياسات المتعلقة بـ:

- التعيين والمكافآت
- استبدال المديرين التنفيذيين والإدارة العليا والتوظيف؛
- إدارة حالات تضارب المصالح.

وتتولى اللجنة بشكل خاص:

- تصميم سياسة التعيين والمكافآت لرئيس مجلس الإدارة وأعضائه، ولحانه، والإدارة العامة، والمسؤولين عن الوظائف الأساسية وأعضاء لجنة مراقبة الامتثال لمعايير الصيرفة الإسلامية،
- تصميم سياسة الخلافة لأعضاء الهيئة الإدارية، ولحانها، وهيئة الإدارة، والمسؤولين عن الوظائف الأساسية، بالإضافة إلى مدقق العمليات المصرفية الإسلامية وأعضاء لجنة مراقبة الامتثال للمعايير المصرفية الإسلامية،
- تعيين أعضاء الهيئة الإدارية ولحانها وكذلك هيئة الإدارة ووظائف الرقابة،
- تصميم منهجية تقييم أعمال الهيئة الإدارية ولحانها.

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة	المسيد عيسى خندوسي
عضو	المسيد محمد مصطفى خميرة
عضو	المسيد ناجي بوسلامة

خلال سنة 2024، عقدت لجنة التسميات والمكافآت 4 اجتماعات وفقاً للجدول الزمني التالي:

التاريخ	الاجتماعات
2024/05/23	الاجتماع 1
2024/08/19 2024/08/20	الاجتماع 2
2024/11/16	الاجتماع 3
2024/12/26	الاجتماع 4





VII. محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البركة تونس



محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البركة تونس
المنعقد بتونس بتاريخ 23 أفريل 2025
الموافق لـ 24 شوال 1446 هـ

في سنة خمسة وعشرون وألفين، وفي يوم الاربعاء الثالث والعشرين من شهر أفريل الموافق لـ 24 شوال 1446 هـ، وعلى الساعة التاسعة صباحاً اجتمع مساهمي بنك البركة تونس في جمعية عامة عادية بمقر البنك الكائن بشارع الشيخ محمد الفاضل بن عايشور المركز العمراني الشمالي تونس للتظفر في جدول الأعمال التالي:

- 1- تلاوة تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالتصرف لسنة 2024،
- 2- تلاوة التقرير العام لمراقبي الحسابات المتعلق بالقوائم المالية الفردية والمجموعة للسنة المالية 2024
- 3- المصادقة على القوائم المالية الفردية لسنة 2024
- 4- المصادقة على القوائم المالية المجمعة لسنة 2024
- 5- تلاوة التقرير الخاص المتعلق بالاتفاقيات المنظمة المبرمة خلال سنة 2024 والمصادقة على هذه الاتفاقيات،
- 6- تلاوة تقرير "هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية" لسنة 2024،
- 7- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالتصرف لسنة 2024،
- 8- تخصيص الفوائد وتوزيع الأرباح لسنة 2024،
- 9- المصادقة على تعيين عضو جديد بمجلس الإدارة
- 10- تعيين مراقب حسابات جديد للبنك لسنوات 2025-2026
- 11- المصادقة على لوائح الجمعية العامة العادية

وحضر الاجتماع كل من :

- | | |
|---|--|
| - السيد عيسى الحيدوسي | نائب رئيس مجلس الإدارة |
| - السيد الصحفي بوشارب | ممثل عن الدولة التونسية |
| - السيدة ايناس مقرج | ممثل عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي |
| - السيد وجدي فرج | ممثل عن الصندوق الوطني للتأمين على المرض |
| - السيد محسن الدشتي | ممثل عن مجموعة البركة (حضر عبر الفيديو) |
| - السيد عدنان الزغندي | عن مكتب BDO كمراقب حسابات البنك |
| - السيد لمجد بن مبارك | عن مكتب "Grant Thornton" كمراقب حسابات البنك |
| - الشيخ رائف النقيه عضو هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية | |
- كما حضر الاجتماع كل من السيد محمد المنصور المدير العام والسيد رضوان الخليلع المدير العام المساعد والسيد ابراهيم الأطرش كاتب الجلسة.

تم تكوين مكتب الجمعية العامة على النحو التالي:

- | | |
|-----------------------|--------|
| - السيد عيسى الحيدوسي | رئيساً |
| - السيدة ايناس مقرج | محققاً |
| - السيد الصحفي بوشارب | محققاً |
| - ابراهيم الأطرش | كاتباً |

وبعد التثبت من ورقة الحضور، أكد مكتب الجمعية العامة توفر النصاب القانوني حيث بلغت نسبة الحاضرين أو المنوب عنهم 98,3992% من رأس مال البنك. كما أذاد المكتب إلى أنه تم احترام جميع صيغ وإجراءات الدعوة للجمعية العامة وأن جميع الوثائق القانونية قد وضعت على ذمة المساهمين في الأجال القانونية.

وعلى إثر ذلك استعرض السيد المدير العام للبنك تقرير مجلس الإدارة حول نشاط بنك البركة تونس لسنة 2024. ثم تولى مراقبا حسابات البنك تلاوة تقريرهم العام حول القوائم المالية الفردية للبنك لسنة 2024 وتقريرهم العام حول القوائم المالية المجمعة بعنوان نفس السنة وتقريرهم الخاص المتعلق بالعمليات المتصوص عليها بالنص 62 من القانون البنكي وبالفصول 200 وما يليه و475 من مجلة الشركات التجارية.

110/ 8 12

وقام الشيخ رائف النقيع عضو هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية بتلاوة التقرير الشرعي السنوي "لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية" للبنك لسنة 2024.

وقد عبّر الحاضرون الممثلون عن المساهمين عن استحسانهم ورضاهم عن النتائج التي حققتها البنك خلال سنة 2024 وقد توجّه رئيس الجلسة السيد عيسى الحيدوسي، بعد الإطلاع على النتائج الاستثنائية التي حققتها البنك خلال سنة 2024، بعبارة الشكر إلى الإدارة العامة بقيادة السيد محمد المنصر حيث عرف البنك منذ قدومه نقلة نوعية بخصوص النتائج المحققة كما عبّر الحاضرون عن ارتياحهم خاصة فيما يتعلق بالمعايير الاحترازية التي يتوخاها البنك من ناحية تغطية المخاطر وغيرها من المعايير المعتمدة والتي من شأنها أن تجعل البنك في مراكز متقدمة من حيث النتائج وتغطية المخاطر. كما طالب الحاضرين من الإدارة العامة المواصلة على نفس النسق لما فيه خير البنك والمساهمين. من جهة أخرى، أطلع المساهمون على المذكرة المتعلقة بتعيين عضو جديد بمجلس الإدارة على إثر طلب وزارة المالية ومصادقة البنك المركزي التونسي، وكذلك على المذكرة المتعلقة بتعيين مراقب حسابات جديد للبنك لسنوات 2025 و2026 على إثر طلب استقالة السيد لمجد بن مبارك من مهامه كمراقب للحسابات عن مكتب "Grant Thornton".

وبعد المداولات، صادقت الجلسة العامة العادية على اللوائح التالية:

اللائحة الأولى:

إن الجمعية العامة العادية، بعد الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة المتعلق بتصرف البنك لسنة 2024، والتقرير العام لمراقبي الحسابات المتعلق بالتوائم المالية الفردية، تصادق على القوائم المالية الفردية لسنة 2024، وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الثانية:

إن الجمعية العامة العادية، بعد الإطلاع على التقرير العام لمراقبي الحسابات المتعلق بالقوائم المالية المجمعة حول حسابات سنة 2024، تصادق على القوائم المالية المجمعة لسنة 2024، وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الثالثة:

بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات طبقاً للفصل 200 وما يليه و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية وكذلك الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 للمؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تصادق الجمعية العامة العادية على مجمل العمليات الخاضعة للفصول القانونية سالف الذكر وذلك طبقاً للصيغ التي قدمت عليها. وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الرابعة:

أطلعت الجلسة العامة العادية على التقرير الشرعي السنوي لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، حول نشاطات البنك خلال سنة 2024، وهي تتوجه بعبارة الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة، لما يقومون به من أجل إثراء سبيل العاملين بالبنك. وتسجل الجلسة بكل ارتياح، تطابق أعمال البنك لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الخامسة:

تبرئ الجمعية العامة، إبراء قلما ويدون تحفظ، ذمة كافة أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم بالنسبة للسنة المحاسبية 2024. وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة السادسة:

عملاً بأحكام المادة 52 من النظام الأساسي للبنك، قررت الجمعية العامة العادية، وبناءً على اقتراح مجلس الإدارة، تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2024، والبالغة 41 563 مليون دينار تونسي على النحو التالي:



الأرباح الصافية 2024	41 563
أرباح مرحلة 2023	0
الأرباح القابلة للتوزيع	41 563
احتياطي إعادة الاستثمار	(21 000)
تمويل الصندوق الوطني للإصلاح التربوي	(104)
8 % إنشاء خطوط تمويل صغرى	(4 094)
توزيع أرباح على المساهمين (*)	(14 547) (**)
مخصصات الصندوق الاجتماعي الغير مسترجعة (***)	(1 400)
أرباح مرحلة 2024	418

(*) يتحمل المساهمون الخصة من المورد على الأرباح التي سيتم توزيعها وفقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل.
 (**) بعد موافقة البنك المركزي التونسي وفقاً للمنتشر الجديد رقم 02-2025 الصادر في تاريخ 2025/01/29.
 (***) تخصص للخدمات الاجتماعية (مبالغ غير مسترجعة)
 كما سيتم توزيع الأرباح بتاريخ 30 جوان 2025 كآخر أجل بحساب 0,121 دينار للسهم الواحد
 وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة السابعة:

قررت الجمعية العامة العادية، تخصيص العوائد المتأقية من غرامات التأخير والفوائد والبالغة 164.396,836 دينار تونسي صافية من الضرائب، لحساب النفع العام، وتكليف السيد المدير العام بالتصرف في هذا الحساب، تحت رقابة رئيس مجلس الإدارة.
 وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الثامنة:

صلا بأحكام المادة 20 من النظام الأساسي للبنك، وبمقتضىات الفصل 195 من مجلة الشركات التجارية، تصادق الجمعية العامة العادية على قرار مجلس الإدارة في دورته رقم 163 بتاريخ 6 مارس 2025، المتعلق بتعيين السيدة لورا الدقي الكاتبة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية متصرفاً ممثلاً للدولة والمساهمين العموميين بمجلس إدارة بنك البركة تونس عرضاً عن السيدة أمال البوعديري وكان ذلك تبعا لخطاب وزارة المالية الواردة على البنك بتاريخ 25 نوفمبر 2024
 وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة التاسعة:

صلا بأحكام المادة 47 من النظام الأساسي لبنك البركة تونس تقرر قبول استقالة مكتب "GRANT THORNTON" ممثلاً في السيد لمجد بن مبارك وتكليف مكتب مراقب الحسابات " F.M.B.Z KPMG TUNISIE " الممثل للشركة العالمية KPMG في تونس بمهمة مراجعة حسابات البنك لسنتي 2025 و2026 وستتم مراقبة الحسابات من قبل شريك المكتب " F.M.B.Z KPMG TUNISIE " وهي السيدة " أمنة رشيكو " والتي ستكلف بمهمة مراجعة حسابات البنك لسنتي 2025 و2026
 وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة العاشرة:

حددت الجلسة العامة العادية مبلغ بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له على النحو التالي:
 - مبلغ بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة 2500 دولار أمريكي لكل اجتماع (أو ما يعادلها بالدينار) صافية من الضرائب (أي بعد القيام بالخصة من المورد حسب التشريع الجبائي الجاري به العمل)

- مبلغ بدل حضور اجتماعات اللجان 1500 دولار أمريكي لكل اجتماع (أو ما يعادلها بالدينار) صافية من الضرائب (أي بعد القيام بالخصم من المورد حسب التشريع الجبائي الجاري به العمل) وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الحادية عشرة:

تقوض الجلسة العامة العادية كامل الصلاحيات والنفوذ لحامل نسخ ومضمون من هذه اللوائح للقيام بجميع عمليات الإيداع وصلية النشر التي يقتضيها القانون وقد تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

كاتب الجلسة: إبراهيم الأطرش

محقق: إيناس مغزج

محقق: الصحفي بو شارب

الرئيس
عميس الحيدوسي

سجل بالقبض المأهولة

* نهج غاندي *

22 MAI 2025

41078

في: عدد الوصل: 5041078

عدد التسجيل: 509253

ومبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

مبلغ قدره: (مستطاع)

The background features a light gray geometric pattern with several triangles of different sizes and colors (orange, red, and gray) scattered across the left side. The text is positioned on the right side of the page.

VIII. رضا العملاء وإدارة الشكاوى

• إدارة الشكاوى

في ظل التنافسية المتزايدة والتطور السريع في توقعات العملاء، أصبح رضاء العملاء يشكّل ركيزة استراتيجية أساسية. ومن هذا المنطلق، يضع بنك البركة «رضاء الحريف» في مقدمة أولوياته، باعتباره مؤشراً حيوياً على جودة الخدمات ومستوى الثقة. وفي هذا الإطار يأتي الاهتمام الحاد والممنهج بمعالجة الشكاوى، حيث لا تُعتبر الشكاوى مجرد حالة فردية، بل فرصة ثمينة لفهم احتياجات العملاء وتوقعاتهم بشكل أعمق.

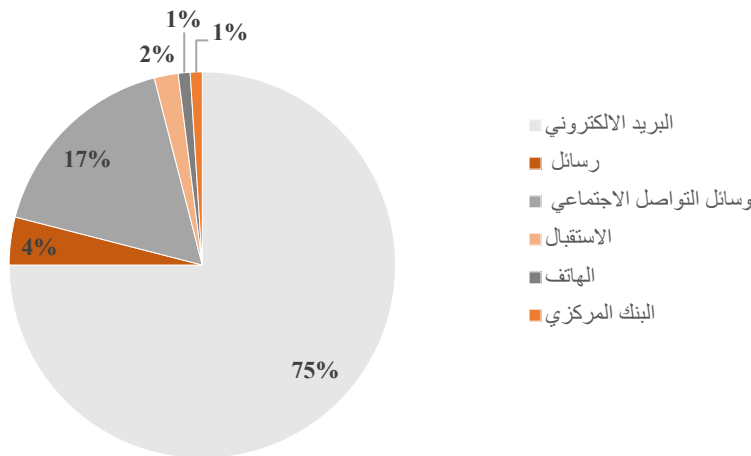
ولذلك، نعتمد على منهجية قائمة على الإصغاء الفعّال، وسرعة الاستجابة، والشفافية في التعامل مع كل شكاوى، بما يضمن تقديم حلول عادلة وفعالة تعزز من تجربة الحريف.

إن تحليل بيانات الشكاوى والاتجاهات المرتبطة بها يُمثل أداة استراتيجية لتوجيه قراراتنا وتحديد أولويات التحسين، سواء على مستوى الإجراءات أو الخدمات. إذ تُسهم هذه التحليلات في الكشف عن مواطن الخلل، واتخاذ تدابير تصحيحية ووقائية تهدف إلى رفع جودة الخدمة وتفاادي تكرار المشكلات. ففي سنة 2024، تمت معالجة أكثر من 60% من الشكاوى في أقل من 10 أيام، وهو ما يعكس التزامنا العملي بسرعة الاستجابة وفعالية الأداء.

من أجل ضمان تحقيق شفافية أكبر، يقوم البنك دائماً بتوجيه عملائه إلى تقديم شكاواهم واقتراحاتهم عبر القنوات الرقمية المتاحة. وذلك بهدف تسهيل عملية متابعة الشكاوى وضمان التعامل معها بشكل فعال. في هذا السياق، تقدر نسبة الشكاوى التي تم طرحها عبر هذه القنوات الرقمية 92%. كما تشير البيانات إلى أن 75% من الشكاوى يتم استقبالها عبر البريد الإلكتروني، مما يعكس وعياً متزايداً لدى العملاء بأهمية القنوات الرسمية الرقمية، وكذلك ثقتهم في فعاليتها. كما أن هذه القناة تُسهم بشكل كبير في تسهيل عملية الأرشفة والمتابعة من قبل فرق العمل المختصة.

أما وسائل التواصل الاجتماعي، التي تمثل 17% من إجمالي الشكاوى، فقد أصبحت أداة تفاعلية قوية تُعبّر عن تطور في سلوك العميل، حيث يفضّل البعض التواصل الفوري والعلني عبر هذه المنصات.

قنوات الاتصال



• السلوك التحاري

يلتزم بنك البركة تونس بالحفاظ على مصالح مستعملي الخدمات البنكية من خلال اعتماد سلوك تحاري صارم، وفقا للمعايير الأخلاقية وخالية من أي ممارسات غير لائقة. ومن هذا المنطلق، يلتزم البنك بضمان احترام مصالح عملائه طوال العلاقة التحارية من خلال نشر العديد من المحاور الاستراتيجية:

- التأكد من أن المنتجات والخدمات المقدمة تتكيف تماما مع الاحتياجات والتوقعات المحددة لكل عميل.

- تزويد شبكة الفروع بأدوات تحارية عالية الأداء ومبتكرة لضمان التسويق الأمثل للمنتجات والخدمات، مع الاعتماد على شبكة من المتعاونين الموثوق بهم، الذين تم اختيارهم بعناية لخبرتهم ونزاهتهم.

- ضمان اتصال واضح ودقيق وشفاف في كل مرحلة من مراحل العلاقة مع العميل، لا سيما من خلال المعلومات المسبقة للتعاقد، والإعلانات التي تم التحقق منها، فضلا عن المشورة السليمة التي تسمح للعميل باتخاذ قرارات مستنيرة.

- التأكد من أنه مدار تجربة العميل، يتم دعم العميل بعناية من خلال المشورة المستمرة وإدارة الشكاوى الاستباقية والدعم الشخصي، وبالتالي ضمان تجربة سلسلة للعملاء.

- الامتثال بدقة لقواعد حماية العملاء، بناء على مجموعة من الإجراءات الصارمة التي تحكم كل مرحلة من مراحل علاقة العمل، من تصميم المنتجات والخدمات إلى إغلاق العقد. تساعد هذه الإجراءات على ضمان رضا العملاء الأمثل مع ضمان الامتثال لأعلى المتطلبات التنظيمية والأخلاقية.

• التكيف مع احتياجات العملاء

1 المنهج المرتكز على العميل "Approche Centrée Client"

يضع بنك البركة تونس حرفائه في صميم أولوياته، مما يتيح: - تقديم تجربة عملاء متميزة تعتمد على الاستماع إلى احتياجات العملاء ورغباتهم.

- تطوير الخدمات المصرفية التي تعتمد بالأساس على العملاء وليس على المنتجات بهدف زيادة معدلات رضا العملاء والاحتفاظ بهم.

- إجراء تقسيم مفصل لمحفظة العملاء ورؤية 360 درجة لكل عميل لتلبية احتياجات كل شريحة مستهدفة.

- تقديم مسارات مريحة وشفافة، مع احترام القيود القانونية المتعلقة بمعلومات العملاء وحماية البيانات.

- التركيز على المهام ذات القيمة المضافة العالية والتي تستهدف العملاء كإحداث خدمة التصرف الشخصي للعملاء من خلال استخدام القنوات الرقمية.

2. التسويق متعدد الاستخدامات «Omnicanal» لتجربة عملاء متميزة

- يعمل بنك البركة تونس على تطوير استراتيجية متعددة القنوات لضمان التآزر بين شبكة الفروع وتطوير القنوات الرقمية الأخرى.

وهذا يشمل:

- تحسين تجربة العملاء من خلال جعلها أكثر ملائمة وشخصية ، - تبسيط مسارات العملاء من خلال إبراز عرض الخدمات عن بعد ،

- تقديم خدمات شخصية على نطاق واسع ،

- زيادة استقلالية العملاء «الخدمة الذاتية» ودمج العميل في إنتاج الخدمة ،

- تحسين عمليات الفروع والغاء المهام ذات القيمة المضافة المنخفضة لتحسين حودة الخدمات المقدمة للعملاء.

3 التقييم المتواصل للمنتج

يقوم بنك البركة تونس، في إطار سعيه للتحسين المستمر لتجربة العملاء، بتقييم دوري ما إذا كان المنتج لا يزال متناسقا مع احتياجات وخصائص وأهداف الشرائح المستهدفة وما إذا كان يتم تسويقه بشكل كاف للشرائح المذكورة.

يعتمد هذا التقييم على المعلومات التي تم جمعها من المكلفين بالحرفاء والشكاوى الواردة ونتائج استطلاعات الرضا ومؤشرات الأداء.

• الاتصال الشفاف والمسؤول

يضمن بنك البركة تونس الاتصال الشفاف والمسؤول مع عملائه من أجل إقامة علاقة ثقة والحفاظ عليها على المدى الطويل ويعتمد على:

- إمكانية الوصول إلى المعلومات: يمكن لعملائنا الاتصال بنا بسهولة لطرح تساؤلاتهم.

- وضوح و شفافية المعلومات : توفير جميع المعلومات المفيدة عن منتجاتنا وخدماتنا المختلفة.

- التحديث المنتظم: إبلاغ العملاء بالتغييرات والتحديثات بشكل استباقي.

- التعريف بقيم البنك : تلمين قيم البنك والتزاماته، لا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية.

- الإنصات الفعال للملاحظات : الاستماع للملاحظات وأخذها بعين الاعتبار لتحسين تجربة العميل.

- الانسجام واحترام هوية العلامة التجارية : يتمثل في استخدام رسالة موحدة عبر جميع قنوات الاتصال مع احترام ميثاق هوية المجموعة.

هذا التواصل السلس مضمون من خلال: شبكتنا التجارية المدربة على خدمة الزبائن بأفضل طريقة ممكنة، ومن خلال التواصل الخارجي عبر قنوات بنك البركة تونس (شبكات التواصل الاجتماعي، التواصل الفوري، الموقع الإلكتروني، إلخ).

• الالتزام بجودة المنتجات والخدمات

تعتمد سياسة التسويق على نظام حودة يسمح لنا بتلبية توقعات عملائنا وضمان الرضا والولاء.

يعتمد بنك البركة تونس على التحسين المتزامن للعلاقات بين الجهات الفاعلة التي تشارك معا في تحسين حودة الخدمة المقدمة للحرفاء والتي تنقسم إلى عدة أقسام: العلاقة التجارية، الخدمات المصرفية عن بعد، الكفاءة الداخلية والمشاركة القوية للإدارة والموظفين.

يعتمد نظام الحودة أيضا على الاستماع إلى العملاء (الداخليين والخارجيين) من خلال احداث مخططات عمل من شأنها تحسين الخدمات المقدمة وهو ما سيسمح لنا بتطوير خدماتنا ومنتجاتنا باستمرار والتي تلبي احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

تشارك وظيفة الحودة المسبقة في جميع المشاريع التي لها تأثير على الخدمة المقدمة للعميل وأيضاً بعد أي تسويق من خلال الدراسات الاستقصائية التي تجعل من الممكن قياس الحودة التي يدركها العملاء وتلبية توقعاتهم باستمرار.

وهو ما يشكل التزام قوي بالاهتمام بشكاوى عملائنا وحلها في وقت قصير جدا من خلال قنوات متعددة تحد من جهد العميل للوصول إلى بنكهم، مما يعزز سياستنا الهادفة إلى ضمان حودة المنتجات المسوقة.

• حماية المعطيات الشخصية

يتعهد بنك البركة تونس في إطار أنشطته ووفقا للتشريعات المعمول بها في تونس، بضمان أمن البيانات الشخصية لمستخدمي خدماته، فضلا عن احترام خصوصيتهم. ولا يجوز نقل البيانات الشخصية إلى أطراف ثالثة إلا بعد موافقة صريحة من صاحب البيانات أو ورثته أو الوصي عليه وذلك عن طريق أي وسيلة تترك سحلا مكتوبا، ما لم تكن هذه البيانات ضرورية لأداء المهام الموكلة إلى السلطات العامة في سياق الأمن العام أو الدفاع الوطني، أو ضرورة لتنفيذ الإجراءات الحنائية أو لأداء المهام الموكلة إليها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة. وفي هذا السياق، يتبع بنك البركة تونس تدابير أمنية مناسبة لحساسية البيانات الشخصية لحمايتها من التدخل الضار أو فقدان أو التغيير أو الكشف لأطراف ثالثة غير مصرح لها.

The background features a light gray geometric design with several triangles of different sizes and colors (orange, red, and gray) scattered across the page. Some triangles are solid, while others are outlined.

X. إستراتيجية الاتصال، التسويق، والمسؤولية الاجتماعية

1 الحملات الاتصالية والتسويقية

• بنك البركة تونس يحصد 5 جوائز متميزة في حفل «2024 IFN Awards»

تحصل بنك البركة تونس على 5 جوائز متميزة في حفل توزيع جوائز 2024 IFN Awards.

«IFN Awards» هو حدث سنوي يكرم البنوك والمؤسسات المالية الأكثر تميزاً في مجالات مختلفة على مستوى العالم. يتم اختيار الفائزين بناءً على معايير دقيقة تشمل الأداء المالي، الابتكار، جودة الخدمات، وتجربة الحرفاء. وللإشارة فإن هذه الجوائز تعكس التزام البنك بالتميز والابتكار في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. وقد تمثلت هذه الجوائز في:

• أفضل بنك إسلامي للشركات في تونس 2024

• أفضل بنك إسلامي للأفراد في تونس 2024

• البنك الإسلامي الأكثر ابتكاراً في تونس 2024

• أفضل عرض رقمي من بنك إسلامي في تونس 2024

• أفضل بنك إسلامي في تونس 2024

وتؤكد هذه الجوائز مكانة بنك البركة تونس كقائد ورائد في القطاع المصرفي الإسلامي في تونس، وتبرز التزامه بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة وعالية الجودة تلبي احتياجات حلفائه.



• تطبيق «Banecti» لبنك البركة تونس يفوز بلقب «منتج السنة 2024» للعام الثاني على التوالي

تم اختيار تطبيق «Banecti» لبنك البركة كمنتج السنة 2024 في فئة التطبيقات البنكية للعام الثاني على التوالي. يعكس هذا الإنجاز مدى رضا الحرفاء واعتمادهم المستمر على هذه المنتج الرائد.

يوفر التطبيق للمستخدمين مجموعة من الخدمات المصرفية مما يسهل ويوفر الوقت. يحتوي التطبيق على تقنية الدخول الآمن باستخدام بصمة الوجه أو الإصبع، والتي تتيح للمستخدمين الوصول إلى حساباتهم وإجراء عملياتهم البنكية عن بعد بكل سهولة وأمان.



• عرض شراكة مع وكيل السيارات «Alpha Ford»

تم إطلاق عرض استثنائي بالشراكة مع وكيل السيارات «Alpha Ford» بهدف ترويج منتج «إحارة البركة». حيث تمثلت مزايا العرض في:

- تسعيرات مميزة.
- محانية تكاليف دراسة الملف.
- سرعة دراسة الملف (خلال 48 ساعة فقط).



• المشاركة كراعٍ ذهبي في «2024 Big Tech»

شارك بنك البركة تونس في فعاليات «2024 BIG TECH» بقصر المعارض بالكرم في تونس العاصمة لمدة أربعة أيام. يعد هذا الحدث الأكبر من نوعه في القارة الإفريقية، فقد جمع أكثر من 170 متحدثًا وخبيرًا من حوالي ثلاثين دولة لمناقشة وتبادل الآراء حول مواضيع مثيرة تتعلق بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والاستثمار ضمن 32 حلقة نقاش و 20 ورشة تكوينية في اختصاصات مختلفة. جمعت هذه التظاهرة الشركات والبنوك الرائدة في مجال التكنولوجيا والعالم الرقمي والابتكار.



• رعاية مهرجان قرطاج الدولي

دعم بنك البركة تونس مهرجان قرطاج الدولي وذلك في إطار ترويج وتشجيع الثقافة والابتكار. كما قام بنك البركة تونس بإطلاق مسابقة ترويجية على صفحات التواصل الاجتماعي، حيث قدم لمتابعيه فرصة الفوز بتذاكر مجانية طوال فترة المهرجان.

• الافتتاح الرسمي لفرعنا الجديد صفاقس محيدة بوليلة والإدارة الجهوية بصفاقس والجنوب

في إطار استراتيجية التوسع وتعزيز حضورنا في مختلف الجهات، تم افتتاح فرع جديد بصفاقس والإدارة الجهوية بصفاقس والجنوب خلال سنة 2024. يُعدّ هذا التوسع خطوة استراتيجية تهدف إلى تقديم خدماتنا المصرفية المتميزة لحرفائنا في هذه المنطقة، وتلبية احتياجاتهم المالية المتنوعة.



• الافتتاح الرسمي الفرع الرئيسي الحديد بالمركز العمراني الشمالي

من خلال فروعنا الجديدة نسعى إلى تقديم حلول مصرفية متكاملة تجمع بين الابتكار والمرونة وذلك بتوفير فضاء مخصص للخدمات الآلية. هذا الفضاء يتيح لنا التكيف بسرعة مع متطلبات السوق المتغيرة، ويُمكننا من تلبية احتياجات حركتنا بكفاءة واحترافية.



• رعاية مهرجان «المولد النبوي الشريف»

قام بنك البركة برعاية مهرجان المولد النبوي في مدينة القيروان والذي يستقبل آلاف الزوار من تونس والعالم العربي كل عام. وقد حضر هذا الحدث الديني أكثر من 900 ألف شخص للاحتفال بمولد نبينا محمد ﷺ.



• تنظيم الاجتماع السنوي لمجموعة البركة لمسؤولي التكنولوجيا والرقمنة

عقدت مجموعة البركة اجتماعها السنوي لمسؤولي قسم التكنولوجيا والرقمنة، الذي عُقد لأول مرة في تونس في الفترة من 22 إلى 23 أكتوبر 2024. كان من دواعي سرورنا استقبال ممثلي مجموعة البركة ووحداتها التابعة في هذا الحدث، المكرس لتعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات في محالي التكنولوجيا والرقمنة. وفرّ هذا التجمع الهام فرصة ثمينة لتبادل الأفكار، وتنسيق استراتيجياتنا الرقمية، واكتشاف آفاق جديدة للمستقبل. وذلك بهدف توفير تجربة حفاء مميزة ومواكبة لآخر مستحدثات العالم في محال التكنولوجيا الحديثة.



2 المسؤولية الاجتماعية

• رعاية الدورة 11 لمهرجان تونس لريادة الأعمال

شارك بنك البركة تونس كراعي ذهبي في الدورة الحادية عشر من مهرجان تونس لريادة الأعمال بمدينة الثقافة من 13 الى 15 فيفري 2024 تشجيعا منه لرواد الأعمال والشبان والطلبة وأصحاب الشركات.

شهد يوم الافتتاح حركية كبيرة ونجاحا لافتا، لاسيما بعد تسجيل توافد 7 الاف زائر ومشاركة مؤسسات من القطاعين العام والخاص من شركات تقدم خدمات مرافقة، تدريب، احاطة، وتمويل. وقد تم تقديم خدمات ومنتجات بنك البركة والتعريف بمختلف العروض الحصرية لفائدة الزائرين.



• تحديد قسم الطب النفسي بمستشفى الهادي شاكر بصفاقس - مبادرة الزكاة

في إطار التزامه بالمسؤولية الاجتماعية، قام بنك البركة تونس بتحديد فضاء الترفيه ومطعم قسم الطب النفسي بمستشفى الهادي شاكر بصفاقس، بالتعاون مع جمعية «One day one dream». تحسد هذه المبادرة التزام البنك بتعزيز الصحة النفسية في تونس، خاصة في المناطق الداخلية. يهدف هذا التحديث إلى تحسين حودة الرعاية الصحية النفسية للمرضى وضمان بيئة علاجية مناسبة.

يُظهر بنك البركة تونس من خلال هذه المبادرة التزامه العميق بالمسؤولية الاجتماعية، حيث يسعى إلى تحسين حودة الحياة في المجتمعات المحلية. تتوافق هذه المبادرة مع أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الثالث المتعلق بالصحة الحيدة والرفاه.





• قفة رمضان

تبرع بنك البركة تونس بمنتجات غذائية خلال شهر رمضان المبارك لصالح أكثر من 90 عائلة منخرطة بالجمعية الدولية للمكفوفين «دار نبيلة». وقد حرص فريق متطوع من موظفي البنك على ضمان سير هذا العمل الخيري





• بنك البركة، شريك فعّال في رعاية النسخة الثالثة من سباق

«Run of Heroes»

في لحظات امتزج فيها العطاء بالرياضة والإنسانية بالإصرار، كان بنك البركة تونس فخورًا برعاية النسخة الثالثة من سباق «Run of Heroes»، الذي أقيم يوم 2 جوان 2024 في المرسى، بالشراكة مع الجمعية التونسية لمزروعي نخاع العظمي (ATGMO).

تهدف هذه المبادرة الخيرية، التي تنظمها الجمعية سنويًا، إلى دعم مرضى سرطان الدم من خلال توفير الإقامة، وتغطية مصاريف التنقل، والفحوصات الطبية، والدعم النفسي، وذلك بالتعاون مع المركز الوطني لزراعة نخاع العظمي. ومن خلال هذه الرعاية، يؤكد بنك البركة التزامه العميق بقيم التضامن، والمساعدة، والدعم الإنساني لمن هم في أمس الحاجة. تندرج هذه المشاركة في إطار سياسة المسؤولية الاجتماعية للبنك، حيث يسعى دائمًا إلى الربط بين النشاط الاقتصادي والعمل الإنساني. ويعكس هذا الدعم رغبة البنك في المساهمة في تحسين حياة المرضى وتعزيز التكافل الاجتماعي من خلال الرياضة والعمل الخيري. وقد آمن بنك البركة دائمًا بأن الدور الحقيقي للمؤسسات لا يُقاس فقط بالأرقام، بل بما تتركه من أثر في حياة الناس.



• يوم البركة: ملتزمون من أجل تعليم الأطفال!

في إطار النسخة الثالثة من «يوم البركة»، نظم بنك البركة تونس فعالية مميزة تهدف إلى تعزيز التعليم في المناطق الأقل حظًا. في هذا السياق، تم إنشاء مكتبة حديثة في المدرسة الابتدائية بحاوة 1، الواقعة في وادي الليل.

تضمنت المكتبة مجموعة متنوعة من الكتب الموجهة للتلاميذ من الصف الأول إلى السادس، متاحة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.





كما تم تجهيزها بحواسيب ومكتبة صوتية (أوديو بوكس) لتعزيز تجربة التعلم.

تزامن «يوم البركة» مع العطلة المدرسية، ورغم ذلك فقد حضر التلاميذ بحماس لاكتشاف مكتبتهم الجديدة. استغل المتطوعون من البنك هذه الفرصة لتنظيم أنشطة ترفيهية وتعليمية، مما جعل اليوم أكثر تميزاً.

تحسد هذه المبادرة جزءاً من استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة تونس، التي تهدف إلى تعزيز الروابط مع المجتمعات المحلية. «يوم البركة» هو حدث سنوي يُنظم في جميع وحدات مجموعة البركة في ١٤ دولة، ويعكس التزام المجموعة بتحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية المستدامة.



XI. القوائم المالية

1. القوائم المالية

الموازنة

المختومة في 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

الأصول	إيضاحات	2024/12/31	2023/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	53 467	64 584
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	2	385 267	360 631
مستحقات على الحرفاء	3	1 555 051	1 586 916
محفظة السندات التجارية	4	233 794	223 661
محفظة الاستثمار	5	111 917	100 912
أصول ثابتة	6	144 424	132 849
أصول أخرى	7	35 100	37 322
مجموع الأصول		2 519 020	2 506 875
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية		113	50 091
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	8	221 629	222 624
ودائع وأموال الحرفاء	9	1 940 636	1 904 812
موارد خاصة	10	3 348	3 209
خصوم أخرى	11	60 679	50 917
مجموع الخصوم		2 226 405	2 231 653
الأموال الذاتية			
رأس المال		120 000	120 000
احتياطيات		131 051	103 051
النتائج المؤجلة		1	1 000
نتيجة السنة		41 563	51 171
مجموع الأموال الذاتية	12	292 615	275 222
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		2 519 020	2 506 875

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

حدول التعهدات خارج الموازنة

المختوم في 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2023/12/31	2024/12/31	إيضاحات	الخصوم المحتملة
34 525	34 035		ضمانات وكفالات مقدّمة
6 956	9 523		اعتمادات مستندية
41 481	43 558		مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدّمة
46 607	34 192	13	تعهدات التمويل المقدّمة للحرفاء
46 607	34 192		مجموع التعهدات المقدّمة
			التعهدات المقبولة
1 577 158	1 642 782	14	ضمانات مقبولة
1 577 158	1 642 782		مجموع التعهدات المقبولة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

قائمة النتائج

للفترة الممتدة من 01 حانفي إلى 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

إيرادات الاستغلال البنكي	إيضاحات	2024/12/31	2023/12/31
أرباح ومداخيل مماثلة	15	161 675	146 702
عمولات محصلة	16	25 961	27 932
مربح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	17	18 351	16 149
مداخيل محفظة الاستثمار	18	6 822	6 603
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		212 809	197 387
تكاليف الاستغلال البنكي			
أرباح المودعين وأعباء مماثلة	19	(69 097)	(54 849)
عمولات		(4 684)	(4 224)
خسائر مسجلة على محفظة السندات التجارية		-	(559)
مجموع تكاليف		(73 781)	(59 632)
الناتج البنكي الصافي		139 028	137 755
مخصصات المنخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	20	(2 047)	(2)
مخصصات المنخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	21	(2 131)	(519)
إيرادات استغلال أخرى		728	316
مصاريف الأعوان		(54 427)	(49 643)
أعباء الاستغلال العامة	22	(16 281)	(15 504)
مخصصات الاستهلاكات ومنخرات على الأصول الثابتة		(5 662)	(5 702)
نتيجة الاستغلال		59 208	66 700
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى	23	(120)	(1 094)
الضريبة على الأرباح		(16 106)	(13 056)
نتيجة الأنشطة العادية		42 982	52 551
رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة	24	(1 419)	(1 379)
النتيجة الصافية		41 563	51 171

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التدفقات النقدية

للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2023/12/31	2024/12/31	أنشطة التشغيل
198 098	209 317	الدخل التشغيلي للبنك (باستثناء دخل المحفظات الاستثمار)
(63 325)	(73 288)	مصرفات التشغيل المصرفية المدفوعة
11 328	472	القروض والسلفات/القروض السلفات المقدمة إلى المؤسسات المالية
(4 477)	(5 088)	الودائع/المبالغ المسحوبة من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى
(160 239)	20 090	القروض والسلفات/السلفات والسلفات المقدمة للعملاء
139 857	35 194	الودائع/السحوبات من الزبائن
71 083	(10 132)	الأوراق المالية/الأوراق المالية الاستثمارية
(49 643)	(53 641)	المبالغ المدفوعة للموظفين وحسابات الدفع المتنوعة
(19 964)	(7 013)	التدفقات النقدية الأخرى من أنشطة التشغيل
(15 973)	(14 025)	ضرائب الشركات
106 745	101 887	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
أنشطة الاستثمار		
6 603	6 822	الفوائد والأرباح المتلقاة من حافظة الاستثمار
(28 526)	(13 136)	التصرف في عمليات الشراء على حافظة الاستثمار
(14 977)	(17 238)	التصرف في الموجودات الثابتة
(36 900)	(23 552)	صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
(27 693)	-	إصدار/سداد القروض
(1 101)	(1 170)	زيادة/انخفاض الموارد الخاصة
(23 000)	(23 000)	أرباح الأسهم المدفوعة
-	-	الجمع بعد إصدار الأسهم
(51 794)	(24 170)	صافي النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
18 051	54 165	التغير الصافي في النقدية والمعادلات النقدية خلال السنة
28 755	46 806	النقدية والمعادلات النقدية في بداية السنة
46 806	100 971	النقدية والمعادلات النقدية في نهاية السنة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية

المختومة في 31 ديسمبر 2024

1. التعريف بالبنك

بنك البركة تونس هي شركة خفية الاسم رأس مالها 120.000.000 دينار تم إنشاؤها في 15 جوان 1983 تحت اسم «بيت التمويل التونسي السعودي - BEST BANK»، من طرف الدولة التونسية وسماحة «الشيخ صالح عبد الله كامل» مؤسس مجموعة «دله البركة». وتخضع لأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 حويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية. كانت سنة 2009 سنة التحول الأول في تاريخ البنك حيث تم تغيير تسمية البنك ليصبح «بنك البركة تونس» وذلك في إطار توحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة.

تحصل بنك البركة تونس سنة 2013 على ترخيص لتحويل نشاطه من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم يستحيب الى متطلبات كامل شرائح الحرفاء: الأفراد والمهنيين والشركات وذلك في إطار شراكة ثقة دائمة. خلال أكثر من أربعين عاماً، تمكن بنك البركة من إرساء علاقات مميزة مع حلفائه بفضل إلتزامه بقيم المشاركة والشراكة والتي تتمثل في المشاركة في الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة وتمنع جميع أشكال المزايدة. تعمل حالياً بشبكة متكون من 42 فرعاً و 46 جهاز صراف آلي حتى موفى 2024/12/31. ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تمثل لمبادئ التمويل الإسلامي. تم في موفى سنة 2024 الانتقال من المقر الرئيسي لبنك البركة تونس الكائن بـ 88 شارع الهادي شاكرونس إلى المقر الرئيسي الجديد الكائن بشارع محمد الشيخ الفاضل بن عاشور في المركز العمراني الشمالي.

2. مبادئ الإعداد والإفصاح للقوائم المالية

لقد تم إعداد القوائم المالية لـ «بنك البركة تونس» طبقاً للأحكام المنصوص عليها في:

- القانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات وكذلك قرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلق بالمصادقة على المعايير المحاسبية القطاعية الخاصة بالمؤسسات البنكية.
- المناشير والمذكرات التنظيمية البنكية الصادرة عن البنك المركزي التونسي.
- الضوابط المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

كما تم إعداد القوائم المالية طبقاً للنموذج المنصوص عليه في معيار المحاسبة عدد ٢١ المتعلق بالقوائم المالية للمؤسسات البنكية.

3. الفترة المحاسبية

تبدأ الفترة المحاسبية في غرة حانفي وتختتم في 31 ديسمبر من نفس السنة.

4. أسس المقاييس والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تم إعداد القوائم المالية لـ «بنك البركة تونس» على أساس القيمة التاريخية لكل عناصر القوائم المالية. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية كما يلي:

1.4. تقييد التعهدات والمداخل المتعلقة بها

1.1.4. تقييد التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها.

2.1.4. تقييد المداخل

تمثل المداخل الإيرادات المتأتية من الاستغلال. لا يمكن تقييد المداخل إلا عند تحقيقها. تأخذ المداخل بعين الاعتبار بإحدى الحالات التالية:

- تحقيق المداخل في وقت إنجاز العملية

- تحقيق المداخل عند تنفيذ العقود

- تحقيق المداخل عند القيام بالخدمات

وفي هذا الإطار:

- تحتسب الأرباح والإيرادات المماثلة وكذلك العمولات ضمن نتيجة السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024 على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السنة.

- تحتسب عمولات الدراسة والتصرف ووضع التمويلات في النتيجة المحاسبية إثر استخلاصها.

تحتسب عمولات التعهدات خارج الموازنة (عمولات التعهدات، عمولات الاعتمادات المستندية، عمولات الضمان، إلى غير ذلك) في النتيجة المحاسبية عند إستحقاقها.

تسجل ضمن بند أرباح معلقة، الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالتمويلات المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلياً في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4)، وفقاً لـ منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويتم خصمها من الأصول. وتدرج هذه الأرباح ضمن النتيجة المحاسبية عند استخلاصها.

وطبقاً لنفس المنشور لا يتم إلغاء الإيرادات التي تم احتسابها خلال السنوات المحاسبية الماضية ولكن يتم تكوين المدخرات الضرورية عليها مع الأخذ بعين الاعتبار لقيمة الضمانات.

كما تسجل في قائمة النتائج الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالأصول الحارية (صنف 0) أو بالأصول التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) بمرور الفترات المحاسبية المعنية.

ولا يتم احتساب الأرباح المحبنة تبعاً للضوابط الشرعية المعتمدة ضمن نتائج السنة بل يقع إدراجها، صافية من الضرائب، في حسابات للتسوية في انتظار قرار تصفيته من قبل مجلس الإدارة ومجلس المساهمين.

من جهة أخرى، أوصت الإدارة العامة للرقابة المصرفية بالبنك المركزي التونسي، عبر بريد إلكتروني بتاريخ 2021/01/13، جميع البنوك بتبني المنهجية المحاسبية المعتمدة، والتي تنص على احتساب وإثبات خسارة تعدّل الإيرادات التقديرية للسنة المالية ويُوزّع بالطريقة الخطية على فترة التمديد الجديدة. ومع ذلك، لا يمكن تسحيل خسارة في القيمة الأولية للدين، حيث إن مبادئ المالية الإسلامية لا تسمح باحتساب الدين على أساس قيمته الحالية الصافية ولا بتطبيق مفهوم تكلفة الفرصة البديلة في المحاسبة.

وفي إطار الإجراءات الاستثنائية التي أصدرها البنك المركزي التونسي بخصوص تأجيل استحقاقات التمويلات لصالح الأفراد والمهنيين والمؤسسات لمواجهة آثار انتشار جائحة كورونا، أقرّت هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك حق البنك في «رسم إسترداد مصاريف» لتغطية التكاليف الفعلية الناتجة عن عمليات التأجيل، يقع إستخلاصه عن كل عملية معالجة ديون الحرفاء الراغبون في الإستئناس بالإجراءات الإستثنائية، بشرط أن يكون هذا الرسم مبلغ مقطوع غير مرتبط بقيمة الدين ومساويا للمصاريف الحقيقية التي تكبدها البنك دون زيادة فيها ، وألا تكون مرتبطة بقيمة الدين، مع ومع المراعات التفريق بين حالة المعسر والموسر

تم العمل بمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 03-2024 المؤرخ في 29 جانفي 2024 والذي ينص على محانية بعض العمولات وتحديد سقف أقصى لبعضها لفائدة الأفراد الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري 1500 دينار تونسي.

تسحيل إيرادات على التمويلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها أو تعديل شروطها باستثناء عمليات الإحارة المالي:

وفقاً لمناشير البنك المركزي التونسي المتعلقة بتأجيل أقساط التمويلات و خاصة منها المنشور رقم 06-2020 بتاريخ 19 مارس 2020، و المنشور رقم 07-2020 بتاريخ 25 مارس 2020 و المنشور رقم 08-2020 بتاريخ 1 أفريل 2020 ، قام بنك البركة تونس سنة 2020 بتمديد فترة تمويل المراجعة للأمر بالشراء لفائدة الخواص دون زيادة في العائد الأصلي، انطلاقاً من مبادئ المالية الإسلامية (وخصوصاً المعيار الشرعي رقم 8 «المراجعة» الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) . يمنع زيادة الأرباح والعوائد على عمليات تمويل المراجعة للأمر بالشراء عند تمديد الفترة التعاقدية. ومن الناحية المحاسبية، يعتبر هذا التمديد بمثابة منح العميل تمويل جديد بنسبة صفر بالمائة (قرض حسن).

بالاستناد إلى رأي المجلس الوطني للمحاسبة رقم A-2020 الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020، والمتعلق بالمعالجة المحاسبية لتعديلات التمويلات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، يُعتبر تأجيل استحقاقات التمويلات المتأثرة بالجائحة بمثابة تعديل للتدفقات النقدية التعاقدية نتجة أشكال أخرى من إعادة التفاوض. وقد أوصى الرأي المذكور بمعالجة الإيرادات المتعلقة بهذه التعديلات وفقاً للمنهجية المرجعية الخاصة بتمويلات المراجعة للأمر بالشراء والتمويلات الأخرى.

كما أن هذه المعالجة تتماشى مع مذكرة هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) رقم 2020/1-AAB المتعلقة بالآثار المحاسبية لجائحة كوفيد-19. وفقاً لهذه المنهجية، يتم توزيع أرباح العملية على الفترة التعاقدية بناءً على معدل العائد الفعلي الجديد. وتُحدّد الفترة التعاقدية الجديدة بالفترة المُمدة نتجة التأجيل.

2.4. المدخرات (المؤونات) المتعلقة بالتعهدات

1.2.4. المدخرات الخاصة العادية

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية المتعلقة بالتعهدات حسب مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والنصوص المنقحة له والمتعلق بمعايير توزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، الذي يعرف أصناف المخاطر والنسب الدنيا للمدخرات كالآتي:

صنف 0	أصول جارية	0 %
صنف 1	أصول تتطلب متابعة خاصة	0 %
صنف 2	أصول مشكوك في استخلاصها في الأجل	20 %
صنف 3	أصول يصعب استرجاعها كلياً في الأجل	50 %
صنف 4	أصول شبه ميؤوس من استخلاصها	100 %

- الضمانات في شكل أدوات مالية.
- الرهون المرسمة والتي تخص عقارات مرسمة بإدارة الملكية العقارية والقابل للتسييل في غضون فترة زمنية معقولة.
- وعود الرهن العقاري على الأراضي التي تم اقتنائها من قبل الوكالة العقارية للسكنى أو الوكالة العقارية للصناعة أو الوكالة العقارية السياحية.
- الودائع المخصصة.
- قيمة الموحودات الممنوحة للعملاء عن طريق تمويل الإجارة بعد الأخذ بعين الاعتبار الإهلاك الخطي السنوي حسب طبيعة الموحودات على النحو التالي:

طبيعة الموحودات	مدة الإهلاك
معدات النقل	7 سنوات
العقارات	15 سنة
المعدات والتجهيزات الخاصة	5 سنوات
المعدات الطبية الخاصة	10 سنوات
سفن الصيد البحري	10 سنوات

يقع تطبيق نسب المدخرات الخاصة العادية حسب أصناف المخاطر على قيمة التعهدات الصافية الغير مغطاة والتي تتمثل في قيمة التعهد الخام بعد خصم الأرباح المعلقة وقيمة الضمانات المقبولة حسب مقتضيات المنشور المذكور أعلاه.

2.2.4. مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية

تفوق أو تساوي 3 سنوات

طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013 المنقح للمنشور عدد 24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بنفس هذا المنشور. يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية والمدخرات الإضافية أخذاً بعين الاعتبار الضمانات المقبولة التالية:

- ضمانات الدولة التونسية والبنوك وشركات التأمين إذا كانت مكتوبة.

تسجل المدخرات عند حصول فارق في القيمة بين سعر التكلفة والقيمة العادلة للسندات.

تدرج سندات التداول وسندات التوظيف ضمن محفظة السندات التجارية.

5.4. تصنيف وتقييم محفظة سندات الاستثمار

تسجل حصص أرباح السندات التي يمتلكها البنك ضمن الإيرادات حالما يتم المصادقة على توزيعها من قبل مجلس المساهمين (الحلقة العامة العادية أو الخاصة حسب الحالة). وتسجل ضمن نتيجة السنة أرباح سندات التوظيف بقدر المبالغ المستحقة والمرتبطة بهذه السنة.



3.2.4. المدخرات العامة المتعلقة بالتعهدات

طبقا للفصل 10 مكرر (حديد) من المنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 في سنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومراقبة الالتزامات بصيغته المعدلة والمكملة بالنصوص اللاحقة وخاصة التنقيحين عدد 01 في سنة 2021 المؤرخ في 11 جانفي 2021 وعدد 02 في سنة 2022 المؤرخ في 4 مارس 2022 وعدد 02 في سنة 2023 المؤرخ في 24 فيفري 2023 ومشروع منشور البنك المركزي بتاريخ 09 جانفي 2025 المتعلق بتعديل معايير احتساب المخصصات الجماعية لسنة 2024، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات ذات صبغة عامة (تسمى المدخرات الجماعية) على التعهدات العادية (صنف 0) والتعهدات التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1). وقد تم احتساب هذه المدخرات تطبيقا للمنهجية المرجعية التي أقرها البنك المركزي.

3.4. تحويل العمليات بالعملة الأجنبية

عند ختم السنة المحاسبية يقع إعادة تقييم الحسابات بالعملات الأجنبية داخل الموازنة وخارجها وذلك باستعمال سعر الصرف المعمول به في تاريخ ختم القوائم المالية. يتوافق هذا السعر مع متوسط سعر صرف العملة بين البنوك الذي يتم نشره من قبل البنك المركزي.

اعتمد البنك على متوسط سعر صرف العملة الذي تم عرضه من قبل البنك المركزي التونسي بتاريخ 2024/12/31. يتم احتساب فوارق الصرف الناتجة عن تقييم وضعية الصرف ضمن نتيجة السنة.

4.4. تصنيف وتقييم محفظة سندات التجارية

تسجل سندات الاستثمار المكتتبة من طرف البنك حسب تكلفة الاقتناء وتقيّد بالموازنة ضمن الأصول بالنسبة للحزء المحرر وضمن التعهدات خارج الموازنة بالنسبة للحزء الغير محرر. تقييم السندات المدرجة بالبورصة حسب معدل سعر البورصة. وتقييم سندات صناديق الاستثمار المشتركة بالاعتماد على القيمة السائلة للصندوق. اما السندات الاخرى فيتم تقييمها حسب قيمة الإستخدام.

6.4. الأصول الثابتة والاستهلاكات

تسجل الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها ويقع استهلاكها حسب الطريقة الخطية. وتكون نسب الاستهلاك كالآتي:

معدّات النقل	20 %
أثاث ومعدّات المكاتب	10 %
معدّات معلوماتية	15 %
النظام المعلوماتي	6,66 %
برمجيّات معلوماتية أخرى	33 %
عمليات تهئية، تركيب وتجهيز الصراف الالي	10 %
بناءات	5 %
المقر الاجتماعي الجديد	2 %

تطبيقا لمبدأ إقتسام الأرباح والخسائر، تتحمل الودائع الإستثمارية المساهمة المتعلقة بها بخصم من المزاياح الراحعة لها. ويتحمل البنك ما تبقى من الأعباء السنوية من هذه المساهمة.

9.4. مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة

تصنف المزايا الممنوحة لموظفي البنك (بما في ذلك الإدارة التنفيذية) إلى فئتين:

- المزايا قصيرة الأجل مثل المرتبات والإجازات السنوية والمكافئات وكذلك إشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.
- المزايا بعد إنتهاء الخدمة والتي تتكون المساهمات من الادخار المكون بعنوان التقاعد التكميلي ومنحة التقاعد المنصوص عليها في الفصل 54 من الإتفاقية المشتركة القطاعية للبنوك لأعوان البنوك والمؤسسات المالية.

على إثر اتفاق أبرم بين الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والاتحاد العام التونسي للشغل في 26 جويلية 2021، تم الترفيع في منحة التقاعد إلى مبلغ يعادل اثني عشر شهر يتم احتسابها على أساس راتب الشهر الأخير المدفوع.

يتم إهلاك الأصول الثابتة ذات القيمة المنخفضة (التي لا تتجاوز 500 دينار) بالكامل بنسبة 100%.

لا يتم احتساب استهلاكات على الأصول الثابتة الغير مدرجة بدورة الاستغلال والموجهة للبيع.

يتم تقييمها بالاعتماد على القيمة الدنيا بين كلفة الاقتناء من جهة غير المدرجة والقيمة العادلة من جهة أخرى.

يتم اعتماد منهجية الإهلاك حسب المكونات

7.4. قواعد تقييد الأعباء

يجب تحديد وتقييد جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق المداخل المتعلقة بالسنة المالية وربطها بنفس السنة.

8.4. صندوق ضمان الودائع البنكية

إنخرط البنك في صندوق ضمان الودائع البنكية حسب مقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 11 جويلية 2016 والأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في 01 فيفري 2017.

بالإضافة إلى ذلك حدد الفصل 17 من هذا الأمر نسبة مساهمة البنوك بـ 0,3% (باعتبار القيمة المضافة) من قائم الودائع للسنة المحاسبية المنقضية.

10.4. الضريبة على الأرباح

يتم احتساب وتقييد الضرائب على الأرباح تطبيقاً للأحكام الحبائية الجاري بها العمل.

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2025 الترفيع في الضريبة على الأرباح بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية من 35% إلى 40% مع تسقيف الحد الأدنى من الضريبة إلى 25% وبداية تطبيقها على أرباح سنة 2024.

إلى جانب الضريبة على الشركات، تشمل أعباء الضرائب:

- المساهمة الاجتماعية التضامنية حسب ما نص عليه قانون المالية لسنة 2023، يتم احتسابها من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات والتي يستوجب دفعها بعنوان السنوات 2023 و2024 و2025.

- المساهمة الظرفية لتمويل ميزانية الدولة حسب ما نص عليه قانون المالية لسنة 2024، يتم احتسابها من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات والتي يستوجب دفعها بعنوان السنوات 2023 و2024.

11.4. الزكاة

إن البنك غير مكلف بدفع الزكاة طالما لم يتم تفويضه للقيام بذلك لا بموجب القانون ولا بموجب النظام الأساسي ولا من قبل الجمعية العمومية للمساهمين ولا من قبل الحرفاء.

5. هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية

تم تعيين أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية من قبل الجمعية العمومية للمساهمين تطبيقاً لمقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 حويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تهتم هذه الهيئة بـ:

- إصدار آراء حول مطابقة المنتحات والعقود والإجراءات التشغيلية لنشاط البنك للمعايير والمبادئ الإسلامية.

- مراقبة مطابقة العمليات البنكية الإسلامية للمعايير المحددة في هذا المحال.

- النظر في كل استفسارات البنك المتعلقة بعمليات الصيرفة الإسلامية.

6. إيضاح حول تطبيق القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 والمتعلق بالشيكات

في إطار الامتثال لأحكام القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 والمتعلق بالشيكات، حرص البنك على تحديث إجراءاته ومنظومته البنكية بما يضمن أفضل استجابة لمتطلبات هذا القانون، وخاصة منها:

1. الانخراط في المنظومة الجديدة للشيكات: وفقاً للصيغة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحديث آليات التعامل بالشيكات، بما يتماشى مع الإصلاحات القانونية والتنظيمية المعتمدة.

2. تطبيق المقتضيات الجديدة المتعلقة بتخفيض نسبة الفائدة: حيث قام البنك، وفق نهجه المسؤول، بإعداد كل الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام الفصل 412 ثالثاً، مع ضمان الامتثال للتشريع الجاري به العمل وللمعايير المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

وقد تم احتساب وتسجيل الأثر المالي بدقة في القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

ويؤكد البنك أنه سيواصل تطبيق هذه الإجراءات على كافة المطالب التي سترد خلال سنة 2025 من قبل الحرفاء المستوفين للشروط القانونية، مع الالتزام التام بالإطار التشريعي وضمان الشفافية في المعالجة المالية والمحاسبية.

7. الإيضاحات

(إن الأرقام المقدمة في الإيضاحات معروضة بالألف دينار تونسي)

إيضاح 1: الخزينة، وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 53 467 ألف دينار تونسي وهو مفصل كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
خزينة	12 080	11 742
خزينة الصراف الآلي	2 906	2 575
أموال لدى البنك المركزي	35 296	46 587
أموال لدى شركة إ.ب.س	3 185	3 679
المجموع	53 467	64 584

إيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
بلغ مجموع هذا البند في 31 ديسمبر 2024 رسيدا قدره 385 267 ألف دينار تونسي وهو مفصل كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مستحقات على المؤسسات البنكية	91 272	99 705
مستحقات على المؤسسات المالية	293 995	260 926
المجموع	385 267	360 631

يفصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات البنكية على النحو التالي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
بنوك مقيمة	47 424	46 333
مراوحة للأمر بالشراء	46 571	45 207
مستحقات مرتبطة لدى البنوك المقيمة	495	707
مستحقات أخرى على البنوك المحلية	358	419
بنوك غير مقيمة	43 848	53 372
المجموع الإجمالي	91 272	99 705

يفضّل رصيد بند المستحقات على المؤسسات المالية على النحو التالي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مستحقات عادية (شهادات إيجار)	289 122	258 323
مستحقات مرتبطة (شهادات إيجار)	4 873	2 603
المجموع	293 995	260 926

يفضّل رصيد بند المستحقات على المؤسسات المالية على النحو التالي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مستحقات عادية (شهادات إيجار)	289 122	258 323
مستحقات مرتبطة (شهادات إيجار)	4 873	2 603
المجموع	293 995	260 926

إيضاح 3: مستحقات على الحرفاء :

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مزاينة للأمر بالشراء والوكالة بالاستثمار	704 923	793 243
مستحقات مرتبطة بها	5 744	6 249
مزاينة في السلع	470 186	456 603
مستحقات مرتبطة بها	2 957	3 912
تمويل إجارة	282 152	234 816
مستحقات مرتبطة بها	2 155	2 083
ديون إعادة الجدولة	8 910	13 326
متعثرات / ديون إعادة الجدولة	76 889	71 818
قرض حسن	-	70
ديون غير مستخلصة ومصاريف قضائية	53 205	55 760
مستحقات أخرى	13 562	11 843
مجموع مستحقات محفظة التمويل	1 620 683	1 649 722
أرباح معلقة ومدخرات	(65 632)	(62 806)
المجموع الصافي	1 555 051	1 586 916

ويمكن تحليل المستحقات على الحرفاء كما يلي:

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء (تعهدات الموازنة)	1 363 380	136 841	19 270	58 676	42 516	1 620 683
التعهدات خارج الموازنة	70 695	724	42	-	196	71 657
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	1 434 075	137 565	19 312	58 676	42 712	1 692 340
نسبة التعهدات المصنفة				7%		
الأموال المستثمرة للحرفاء (*)	240 413	49	-	32 550	2	273 014
أرباح معلقة ومخزرات		24 997	7 358	12 602	20 675	65 632
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمؤنات والودائع المخصصة لهذا الصنف	%61					

(*) يتضمن هذا البند الأموال المستثمرة من قبل الحرفاء على التمويلات، يتم إدراجها في بند «ودائع وأموال الحرفاء» ضمن الخصوم ويتم اعتمادها في إطار عقود وكالة بالاستثمار أو مضاربة. يكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطة بتحصيل التمويلات وبالتالي يتم تحمل مخاطر الخسارة المحتملة للمشروعات التي تخصص لها (أصلا وربحا) من قبل المودعين

إيضاح 4: محفظة السندات التجارية

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية في 31 ديسمبر 2024 ما يساوي 233 794 ألف دينار تونسي مفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
سندات التوظيف	230 170	250 350
مستحقات مرتبطة بها	3 624	2 229
مخصصات على سندات التوظيف	-	(28 918)
المجموع الصافي	233 794	223 661

يحلّ رصيد سندات التوظيف كما يلي:

بيانات	القيمة الخام		مخصصات		القيمة الصافية	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
بنك البركة بحرين	230 170	221 278	-	-	230 170	221 278
مستحقات مرتبطة	3 624	2 229	-	-	3 624	2 229
بنك البركة لبنان	-	29 073	-	(28 918)	-	155
مستحقات مرتبطة	-	-	-	-	-	-
المجموع	233 794	252 579	-	(28 918)	233 794	223 661

إيضاح 5: محفظة الاستثمار

ارتفع رصيد محفظة الاستثمار في 31 ديسمبر 2024 إلى مبلغ 111 917 ألف دينار تونسي مفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
سندات الاستثمار	119 807	105 606
سندات المساهمة	-	1 065
مدخرات	(7 890)	(5 759)
المجموع الصافي	111 917	100 912

يحلّل رصيد محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	القيمة الخام ديسمبر 2024	القيمة الخام ديسمبر 2023	مخزرات ديسمبر 2024	مخزرات ديسمبر 2023	القيمة الصفائية ديسمبر 2024	القيمة الصفائية ديسمبر 2023
الصندوق التونسي للتنمية 2 (II TDF)	9 095	10 235	(4995)	(2864)	4 100	7 372
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي باست ليز	8 310	8 310	-	-	8 310	8 310
شركة بروموكيكا (PROMOCHIMICA)	2 249	2 249	(2 249)	(2249)	-	-
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 104	2 104	-	-	2 104	2 104
الشركة التونسية للتأمين التكافلي "الأمانة تكافل"	6 830	4 522	-	-	6 830	4 522
شركة ميدي لوازير (MEDI LOISIR)	1 679	1 679	-	-	1 679	1 679
فضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت	675	675	-	-	675	675
معرض تونس الدولي	199	199	-	-	199	199
المصرفية المشتركة للمقاصة (SIBTEL)	90	90	-	-	90	90
بنك الأعمال المغربي	313	313	(313)	(313)	-	-
شركة النقديت تونس	64	64	-	-	64	64
باكوفيل	140	140	(140)	(140)	-	-
الشركة التونسية السنغالية للتجارة العالمية	56	56	(56)	(56)	-	-
بوليفار	39	39	(39)	(39)	-	-
الصندوق التونسي للتنمية 3 (TDF III)	9 802	9 802	-	-	9 802	9 802
البركة سيكار (بما في ذلك صناديق التنمية الاستثمارية)	77 199	64 199	-	-	77 199	64 199
شركة الأنشطة السياحية الثقافية (SLAL)	0,10	0,10	-	-	0,10	0,10
تونس افريقيا للتصدير	100	100	(100)	(100)	-	-
خدمات التأجير الدولية	0,16	0,16	-	-	0,16	0,16
الشركة الإسلامية لتمويل التجارة	862	828	-	-	862	828
المجموع 1	119 807	105 606	(7 890)	(5 759)	111 917	99 847
شهادات باست ليز والمستحقات المرتبطة بها	-	1 065	-	-	-	1 065
المجموع 2	-	1 065	-	-	-	1 065
المجموع	119 807	106 671	(7 890)	(5 759)	111 917	100 912

إيضاح 6: أصول ثابتة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعاً قدره 144 424 ألف دينار تونسي ويفصل كالتالي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
القيمة الخام للأصول غير المادية	20 934	20 009
الاستهلاكات	(16 536)	(15 149)
القيمة الصافية للأصول غير المادية	4 398	4 860
القيمة الخام للأصول الثابتة المادية	196 430	180 183
الاستهلاكات	(56 155)	(51 946)
انخفاض قيمة	(249)	(249)
القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية	140 026	127 988
القيمة الصافية في نهاية السنة	144 424	132 849

يحلّل رصيد الأصول الثابتة المادية الصافية كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
أرض	23 486	23 486
بنايات	16 466	17 954
أصول ثابتة خارج الاستغلال	12	12
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز	5 372	4 844
معدات نقل	48	87
معدات إعلامية	5 911	3 395
معدات وتجهيزات المكاتب	2 047	1 085
معدات نقدية	1 112	1 207
المقر الرئيسي الجديد	85 572	75 919
المجموع الصافي	140 026	127 988

إيضاح 7: أصول أخرى

بلغ بند الأصول الأخرى في 31 ديسمبر 2024 رصيداً قدره 35 100 ألف دينار تونسي ويفصل كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	1 159	704
أعباء مسجلة مسبقاً	1 515	1 388
حسابات جبايته واجتماعية	10 805	11 740
فائض الأداء على القيمة المضافة القابل للاسترجاع	9 245	11 918
قروض حسنة للموظفين	8 055	8 209
أصول أخرى	4 320	3 362
المجموع الصافي	35 100	37 322

إيضاح 8: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد بند ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية في 31 ديسمبر 2024 مبلغاً قدره 221 629 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	192 026	208 119
ودائع وأموال المؤسسات المالية	29 603	14 505
المجموع الصافي	221 629	222 624

إيضاح 9 - ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2024 مجموعاً قدره 1 940 636 ألف دينار تونسي تفصل كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
حسابات إيداع (1)	1 052 719	1 074 111
مبالغ أخرى راجعة للحرفاء (2)	887 917	830 701
المجموع	1 940 636	1 904 812

يحلّ رصيد حسابات إيداع كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
حسابات تحت الطلب	618 371	663 771
حسابات ادخار	434 348	410 340
المجموع	1 052 719	1 074 111

يحلّ رصيد مبالغ أخرى راحة للحرفاء كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
استثمارات للحرفاء غير مخصصة (أ)	213 855	219 347
مطلوبات مرتبطة بها	9 118	8 379
استثمارات للحرفاء في إطار وكالة بالاستثمار أو مضاربة (ب)	595 477	527 173
مطلوبات مرتبطة بها	16 166	16 276
حسابات غير قابلة للتصرف	1 038	1 367
مبالغ أخرى مطلوبة (ج)	52 263	58 160
المجموع	887 917	830 701

(أ) تستعمل الأموال المرصودة في الحسابات الاستثمارية غير المخصصة لتمويل المشاريع المقدمة للحرفاء. وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه التمويلات بين البنك والحريف حسب الشروط التعاقدية بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الودائع.

(ب) تستعمل استثمارات الحرفاء لتمويل المشاريع ويحب أن تكون عملية الاستثمار مدونة في عقود مع الحرفاء بصيغة وكالة بالاستثمار أو بصيغة مضاربة. ويكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطة بتحصيل التمويلات.

يمثل هذا الرصيد المبالغ المعلقة في انتظار تصفية العمليات الحارية بتاريخ 31 ديسمبر 2024 وتفصل كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مبالغ مضمنة لخطابات الاعتمادات	2 794	2 217
مبالغ مضمنة لخطابات الضمان والكفالة	9 434	7 087
مبالغ مضمنة لشيكات مستحقة الدفع وشيكات مضمونة من البنك	7 265	6 916
السندات التجارية المقدمة ضمانا	2 363	2 307
مبالغ كمبيالات مضمنة لتمويلات	8 809	11 489
تحويلات مالية قيد التسوية	14 413	16 805
مبالغ أخرى مطلوبة	7 185	11 338
المجموع	52 263	58 160

إيضاح 10: موارد خاصة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 3 348 ألف دينار تونسي. وتتمثل هذه الموارد في الأموال المستلمة من البنك المركزي التونسي لتمويل المسكن الأول

إيضاح 11: خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 60 679 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
حسابات الارتقَاب والتسوية	8 096	6 115
أعباء للدفع	6 673	4 946
مدخرات على الأعباء والمخاطر	3 303	3 589
أرباح مجنبية (*)	286	195
أعباء مستحقة الدفع للمزودين	6 942	5 330
حسابات جبائية واجتماعية	21 252	18 529
أعباء للدفع لفائدة الموظفين	7 803	7 168
خصوم أخرى	6 324	5 045
المجموع	60 679	50 917

(*) يضمّ هذا البند الفوائض المتأتية من الإيداعات لدى البنوك الأخرى وغرامات المماطلة المستخلصة والأموال المحببة تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة من قبل هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، ولا يتم إدراجها ضمن نتائج السنة.

إيضاح 12: الأموال الذاتية

تتمثل الوضعية الصافية كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
رأس المال	120 000	120 000
احتياطي	131 051	103 051
احتياطي غير مخصص	15 000	15 000
احتياطي قانوني	12 000	12 000
احتياطي الصندوق الاجتماعي	5 000	5 000
احتياطي إعادة الاستثمار	99 051	71 051
نتائج مؤجلة	1	1 000
أرباح الفترة	41 563	51 171
الوضعية الصافية	292 615	275 222

يعرض جدول تغييرات الأموال الذاتية كالآتي:

رأس المال	رأس المال	الاحتياطي القانوني	احتياطات أخرى	احتياطي بعنوان صندوق اجتماعي	احتياطي إعادة استثمار	نتائج مؤجلة	نتيجة السنة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	120 000	12 000	15 000	5 000	71 051	-	51 171	275 222
توزيع نتيجة سنة 2024	-	-	-	-	-	-	51 171	-
أرباح موزعة	-	-	-	-	-	-	(23 000)	(23 000)
إعانات اجتماعية	-	-	-	-	-	-	(1 170)	(1 170)
احتياطات أخرى	-	-	-	-	28 000	-	(28 000)	-
نتائج مؤجلة	-	-	-	-	-	(999)	999	-
صندوق اجتماعي	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	120 000	12 000	15 000	5 000	99 051	1	-	251 052
نتيجة ديسمبر 2024							41 563	41 563
الرصيد في 31/12/2024	120 000	12 000	15 000	5 000	99 051	1	41 563	292 615

إيضاح 13: التعهدات المقدّمة

تفضل تعهدات التمويل المقدّمة للحرفاء حسب طبيعة المنتج كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
تعهدات قصيرة الاجل	19 137	21 482
تعهدات طويلة الاجل	15 055	25 125
المجموع	34 192	46 607

إيضاح 14: الضمانات المقبولة

تفضل الضمانات المقبولة كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
ضمانات مقبولة من الحرفاء	1 398 482	1 328 692
ضمانات سيادية	239 783	244 069
ضمانات وكفالات البنوك والمؤسسات المالية	4 517	4 397
المجموع	1 642 782	1 577 158

يتم تقييد جميع الضمانات المقبولة بما في ذلك تلك التي لا يتم طرحها لاحتساب المخصصات مثل رهن الأصول التجارية.

إيضاح 15: أرباح ومداخل مماثلة

ارتفعت الأرباح لتبلغ في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 161 675 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
أرباح شهادات الإيجار	30 659	25 051
أرباح مرابحة في السلع	35 142	33 770
أرباح الوكالة بالاستثمار والمرابحة للأمر بالشراء	65 603	63 295
أرباح الإيجار	30 271	24 586
المجموع	161 675	146 702

إيضاح 16: عمولات محصلة

سحلت العمولات المحصلة في 31 ديسمبر 2024 مجموعاً قدره 25 961 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
عمولات الدراسة والتصرف والتعهدات	3 945	4 204
عمولات على الصكوك	2 356	2 517
عمولات التحويلات وعمولات على الباقيات	5 923	5 883
عمولات على العمليات النقدية	493	539
عمولات على عمليات النقد الإلكتروني	4 561	5 302
عمولات على مسك الحساب	4 395	5 358
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	1 438	1 681
عمولات التصرف صناديق الاستثمارية وعمولات الوساطة في التأمين	463	602
عمولات الرقمنة	818	437
عمولات الإيجار	934	753
عمولات أخرى	636	656
المجموع	25 961	27 932

إيضاح 17: أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

سحلت أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية في 31 ديسمبر 2024 ما يساوي 18 351 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
المربح الصافية للتصرف	4 647	5 174
أرباح محفظة السندات التجارية	13 704	10 975
أرباح مضاربة مقيدة	12 592	10 293
أرباح على محفظة السندات	-	491
أرباح أخرى	1 112	191
المجموع	18 351	16 149

إيضاح 18: مداخيل محفظة الاستثمار

بلغت أرباح محفظة الاستثماري في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 6 822 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
1/ مداخيل شهادات المساهمة		
بنك الزيتونة	260	-
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	65	-
المجموع 1	325	-
2/ أرباح موزعة		
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	920	991
شركة البحيرة للاستثمار	1 591	1 818
شركة ميدي لوازير	263	211
البركة سيكار (أرباح صناديق الاستثمار)	2 609	3 654
عتيد SICAF	800	-
مداخيل أخرى لمحفظة الاستثمار	96	148
المجموع 2	6 279	6 822
المجموع	6 603	6 822

إيضاح 19: أرباح المودعين وأعباء مماثلة

سحلت أرباح المودعين والأعباء المماثلة في 31 ديسمبر 2024 ما يساوي 69 067 مليون دينار تونسي مفصلة كالتالي:

بيانات	2023/12/31	2024/12/31
أرباح الودائع غير المخصصة وحسابات الادخار (*)	10 508	15 527
أرباح الحسابات الاستثمارية للحرفاء	44 341	53 570
المجموع	54 849	69 097

(*) تتمتع الحسابات الاستثمارية غير المخصصة وحسابات التوفير بنصيبها من الأرباح المتأتية من التمويلات والاستثمارات التي قام بها البنك بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات المكونة بعنوان الديون والاستثمارات المتعثرة والأعباء والأداءات. تتم عملية توزيع الأرباح طبقا للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ولائحة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل «بنك البركة تونس».

إيضاح 20: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات والعناصر خارج الموازنة
تحلل المخصصات الصافية المتعلقة بديون الحرفاء كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
خسائر على تعهدات الحرفاء	(4 013)	515
مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء	(2 543)	(4 497)
مخصصات/استردادات على المخاطر والأعباء	285	2 460
مخصصات المدخرات ذات صبغة عامة	(200)	(276)
استرداد مؤونات على تمويلات الحرفاء	4 424	1 795
المجموع	(2 047)	(2)

إيضاح 21: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
تحلل مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مخصصات واستردادات على المدخرات	(2 131)	(1 731)
استرداد مؤونات /محفظة الاستثمار	-	1 212
المجموع	(2 131)	(519)

إيضاح 22: أعباء الاستغلال العامة

تحلل أعباء الاستغلال العامة كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
نفقات بريدية و نفقات الاتصالات اللاسلكية	1 752	1 527
نفقات الصيانة والإصلاحات	3 454	3 491
اشهار وعلاقات عامة	584	481
أتعاب المستشارين والمراقبين الخارجيين	1 025	578
أعباء اللجان ومجلس الإدارة	318	328
مكافآت الحضور	484	554
أعباء المكتبية والإدارة	536	798
خدمات خارجية	699	802
مصاريف الماء والكهرباء	765	566
مصاريف ومهمات بالخارج	95	118
بوليصة التأمين والسلامة	436	578
ضرائب وأداءات	545	299
كراء الموزعات الآلية	35	43
أعباء صندوق ضمان الودائع البنكية	4 466	4 396
مصاريف السلامة	244	231
أعباء أخرى	843	714
المجموع	16 281	15 504

إيضاح 23: رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى

يحلل رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
أرباح عادية أخرى	680	433
خسائر عادية أخرى	(800)	(1 527)
المجموع	(120)	(1 094)

إيضاح 24: رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 مراعاة مقدار المساهمة الاجتماعية التضامنية بالنسبة الى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات والمستوجب دفعها خلال الفترة 2023 الى 2025 من 1% الى 4%.

تم بمقتضى الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2024 احداث معلوم طرفي لفائدة ميزانية الدولة بنسبة 4% من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات التي يحل أحل التصريح بها خلال سنتي 2024 و 2025 تخص هذه المساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنصوص عليها بالقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 حويلية 2016.

إيضاح 25: السيولة وما يعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية

تحلل السيولة في نهاية السنة المحاسبية كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	53 467	64 584
ودائع لدى المؤسسات البنكية	74 449	55 042
أموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	(113)	(50 091)
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية (أقل من ثلاثة أشهر)	(26 832)	(22 729)
المجموع	100 971	46 806

إيضاح 26 - توزيع الأصول والخصوم حسب تواريخ الاستحقاق

يعرض الجدول التالي توزيع أصول البنك وخصومه وأمواله الذاتية حسب المدة المتبقية و المتوقعة بتاريخ 31 ديسمبر، بالإعتماد على البيانات التاريخية. يتم التوزيع أخذا بعين الاعتبار لتواريخ الاستحقاق الفعلية وليس المحاسبية.

بيانات	أقل من 6 أشهر	6 أشهر - سنة	سنة - 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
الأصول					
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	53 467	-	-	-	53 467
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	201 117	43 253	103 799	37 097	385 267
مستحقات على الحرفاء	614 168	72 393	394 827	473 663	1 555 051
محفظة السندات التجارية	233 794	-	-	-	233 794
محفظة الاستثمار	-	-	-	111 917	111 917
أصول ثابتة	-	-	-	144 424	144 424
أصول أخرى	24 523	1 980	3 948	4 649	35 100
مجموع الأصول	1 127 069	117 626	502 575	771 751	2 519 020
الخصوم					
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	113	-	-	-	113
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	206 282	15 347	-	-	221 629
ودائع وأموال الحرفاء	778 510	329 249	262 403	570 474	1 940 636
موارد خاصة	-	-	-	3 348	3 348
خصوم أخرى	33 534	20 345	6 800	-	60 679
مجموع الخصوم	1 018 439	364 941	269 203	573 822	2 226 405
الأموال الذاتية					
رأس المال	-	-	-	120 000	120 000
احتياطيات	-	-	-	131 051	131 051
النتائج المؤجلة	1	-	-	-	1
نتيجة السنة المحاسبية	41 563	-	-	-	41 563
مجموع الأموال الذاتية	41 564	-	-	251 051	292 615
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	1 060 003	364 941	269 203	824 873	2 519 020

إيضاح 27: العمليات مع الأطراف ذات العلاقة

أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة البركة

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		المطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	عمولات	أرباح تمويلات	أعباء الودائع
بنك البركة تركيا	1221	4 436	20	-	2	-	-
بنك البركة مصر	-	82	-	-	-	-	-
بنك البركة الإسلامي البحرين	233 923	-	-	4 069	-	12 590	-
بنك البركة لبنان	28 576	-	6	-	-	-	-
مجموعة البركة	91	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الجزائر	-	1 576	0	-	1	-	-
بنك البركة سوريا	-	-	8 881	26 467	0,3	-	950
بنك البركة سودان	-	-	137	-	-	-	-
المجموع	263 811	6 094	9 044	30 536	3	12 590	950

أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة دله البركة السعودية

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	أرباح الاسهم	أعباء الودائع
باست ليز	109 462	-	135	-	6 723	9	10 318	991	104
شركة أليف	-	-	5	2 712	371	6	-	-	1
دله البركة	-	-	35	-	-	0,4	-	-	-
شركة دله البركة القابضة	2	-	30	-	13	0,3	-	-	-
شركة الإجار الجزائرية السعودية	-	-	9	2 712	293	4	-	-	3
شركة البركة العقارية	0	-	309	-	1	3	-	-	0
شركة البحيرة للتطوير والاستصلاح والاستثمار	2 105	-	690	39 769	5 199	13	-	1 818	3 181
الامانة تكافل	8 487	498	8 419	64 458	-	16	131	-	4 707
معرض تونس الدولي	199	-	258	7 565	1 737	2	-	38	808
شركة إيتان كابيتال	-	-	253	-	-	0,1	-	-	-
المجموع	120 255	498	10 143	117 216	14 337	54	10 449	2 847	8 804

أرصدة العمليات والحسابات لشركة البركة سيكار والصناديق الاستثمارية

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة	
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	عمولات	أرباح أخرى	أرباح الصناديق الاستثمارية	عمولات التصرف	أعباء الوعاء
البركة سيكار	77 200	-	37	11 558	2	69	3 654	58	790
المجموع	77 200	-	37	11 558	2	69	3 654	58	790

أرصدة العمليات والحسابات للأطراف ذات العلاقة الأخرى

الأطراف ذات العلاقة	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	مطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
		ودائع استثمارية	ودائع أخرى	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	
رئيس مجلس الإدارة	-	-	24	-	-	-
نائب رئيس مجلس الإدارة	509	6 831	226	0,7	73	328
أعضاء مجلس الإدارة	-	1 828	84	-	-	70
المدير العام	-	357	4	-	-	17
مساعد المدير العام	49	820	32	-	4	64
الشركات التي يكون فيها أحد أعضاء مجلس إدارة البنك مالكا أو شريكا أو وكيلًا مفوضًا أو مديرا أو عضوا لمجلس إدارتها	-	-	13	0,9	-	-
الأزواج والأصول والفروع للأطراف ذات العلاقة	-	-	-	-	-	-
المجموع	558	9 836	383	1,6	77	479

إيضاح 28: نسبة الأصول المصنفة من حملة التعهدات ونسبة تغطيتها

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية تعهدات الموازنة (*)	2 090 434	136 841	28 365	58 676	73 998	2 388 314
التعهدات خارج الموازنة	76 789	723	42	-	196	77 750
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	2 167 223	137 564	28 407	58 676	74 194	2 466 064
نسبة التعهدات المصنفة				6,5%		
مستحقات الودائع الاستثمارية المخصصة	574 945	49	3 792	32 550	2	611 338
أرباح معلقة ومدخرات	24 932		12 365	12 603	52 149	102 049
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمدخرات والأرباح المعلقة والودائع المخصصة لهذا الصنف				70%		

(*) يضم هذا البند مجموع التعهدات الراحعة للحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية والتي تتمثل في المستحقات المباشرة ومحفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.

إيضاح 29: الأحداث ما بعد توقيف القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك المنعقد في 2025/03/06، بالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأحداث القائمة بعد هذا التاريخ.

2. القوائم المالية المجمعة

الموازنة المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

الأصول	إيضاحات	2024/12/31	2023/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	53 468	64 539
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	2	376 616	345 195
مستحقات على الحرفاء	3	1 555 051	1 608 070
محفظة السندات التجارية	4	233 794	225 171
محفظة الاستثمار	5	97 803	41 880
أسهم تمت معادلتها	6	23 105	20 847
أصول ثابتة	7	151 086	139 700
أصول أخرى	8	56 134	49 522
مجموع الأصول		2 547 057	2 494 924
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية		113	50 091
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	9	311 057	288 722
ودائع وأموال الحرفاء	10	1 835 027	1 796 686
موارد خاصة	11	3 348	3 210
خصوم أخرى	12	72 831	55 432
مجموع الخصوم		2 222 376	2 194 141
مساهمة الأقلية في الاحتياطيات المجمعة		1 464	1 276
مساهمة الأقلية في النتيجة المجمعة		373	518
الأموال الذاتية		1 837	1 794
رأس المال		120 000	120 000
الاحتياطيات المجمعة		154 876	123 630
النتيجة المجمعة للسنة المالية		47 968	55 359
مجموع الأموال الذاتية	13	322 844	298 989
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		2 547 057	2 494 924

أعيدت صياغتها لأغراض المقارنة*

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة

المختوم في 31 ديسمبر 2024

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2023/12/31	2024/12/31	إيضاحات	الخصوم المحتملة
34 525	34 035		ضمانات وكفالات مقدّمة
6 956	9 523		اعتمادات مستندية
41 481	43 558		مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدّمة
46 607	34 192	14	تعهدات التمويل المقدّمة للحرفاء
46 607	34 192		مجموع التعهدات المقدّمة
			التعهدات المقبولة
1 577 158	1 642 782	15	ضمانات مقبولة
1 577 158	1 642 782		مجموع التعهدات المقبولة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

قائمة النتائج المحمعة
للفترة الممتدة من 01 حانفي إلى 31 ديسمبر 2024
(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

إيرادات الاستغلال البنكي	إيضاحات	2024/12/31	2023/12/31
أرباح ومداخل معاملة	16	161 713	149 697
عمولات محصلة	17	40 431	40 375
مربح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	18	18 351	16 149
مداخل محفظة الاستثمار	19	5 970	5 683
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		226 465	211 904
تكاليف الاستغلال البنكي			
أرباح المودعين وأعباء معاملة	20	(67 600)	(54 806)
عمولات		(4 553)	(4 165)
خسائر مسجلة على محفظة السندات التجارية		-	(559)
مجموع تكاليف		(72 153)	(59 530)
النتائج البنكي الصافي		154 312	152 374
مخصصات المدخرات (المؤونات) نتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	21	(1 947)	(2 294)
مخصصات المدخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	22	(2 131)	(519)
إيرادات استغلال أخرى		656	279
مصاريف الأعوان		(61 704)	(56 212)
أعباء الاستغلال العامة	23	(19 083)	(17 944)
مخصصات الاستهلاكات ومنخرات على الأصول الثابتة		(6 479)	(6 487)
نتيجة الاستغلال		63 624	69 197
الحصص في الشركات التي تمت معادلتها		2 662	3 292
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى	24	(120)	(1 094)
الضريبة على الأرباح	25	(16 466)	(14 139)
نتيجة الأنشطة العادية		49 700	57 256
رصيد العناصر الطارئة	26	(1358)	(1 379)
النتيجة الصافية		48 342	55 877
حصة النتيجة الراجعة للأقلية		373	518
النتيجة الصافية العائدة للمجمع		47 968	55 359

* أعيدت صياغتها لأغراض المقارنة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التدفقات النقدية المجمعة
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024
(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

2023/12/31	2024/12/31	أنشطة التشغيل
206 797	226 700	الدخل التشغيلي للبنك (باستثناء دخل حافظات الاستثمار)
(62 438)	(73 288)	مصروفات التشغيل المصرفية المدفوعة
17 652	472	القروض والسلف/القروض والسلف المقدمة إلى المؤسسات المالية
(35 307)	(28 213)	الودائع/المبالغ المسحوبة من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى
(159 828)	20 090	القروض والسلف/السلف والسلف المقدمة للعملاء
146 230	35 266	الودائع/السحوبات من الزبائن
70 906	(10 132)	الأوراق المالية/الأوراق المالية الاستثمارية
(59 153)	(63 690)	المبالغ المدفوعة للموظفين وحسابات الدفع المتنوعة
(18 723)	(6 615)	التدفقات النقدية الأخرى من أنشطة التشغيل
(16 812)	(15 610)	ضرائب الشركات
89 326	84 980	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
أنشطة الاستثمار		
(1 896)	7 244	الفوائد والأرباح المتلقاة من حافظة الاستثمار
(70 321)	(23 379)	التصرف في عمليات الشراء على حافظة الاستثمار
(15 572)	(17 866)	التصرف في الموجودات الثابتة
(87 788)	(34 001)	صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
(26 000)	-	إصدار/سداد القروض
66 363	20 360	زيادة/انخفاض الموارد الخاصة
(26 642)	(22 995)	أرباح الأسهم المدفوعة
-	6 044	الجمع بعد إصدار الأسهم
13 721	3 409	صافي النقدية المتأتية من أنشطة التمويل
15 258	54 388	التغير الصافي في النقدية والمعادلات النقدية خلال السنة
31 473	46 731	النقدية والمعادلات النقدية في بداية السنة
46 731	101 119	النقدية والمعادلات النقدية في نهاية السنة

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة

المختومة في 31 ديسمبر 2024

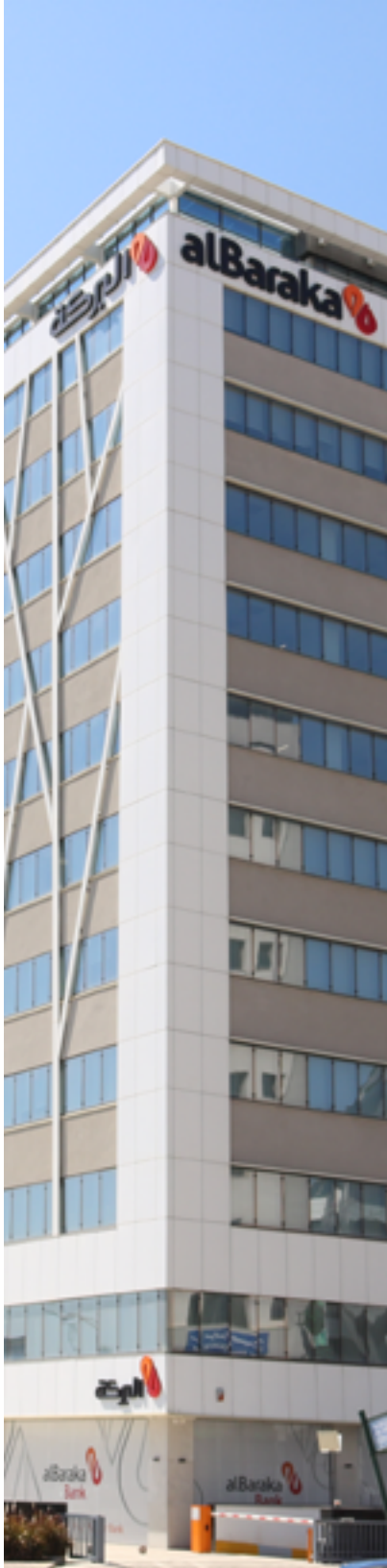
1. التعريف بالشركة الام

بنك البركة تونس هي شركة خفية الاسم رأس مالها 120.000.000 دينار تم إنشاؤها في 15 جوان 1983 تحت اسم «بيت التمويل التونسي السعودي – BEST BANK»، من طرف الدولة التونسية وسماحة «الشيخ صالح عبد الله كامل» مؤسس مجموعة «دله البركة». وتخضع لأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 حويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية. كانت سنة 2009 سنة التحول الأول في تاريخ البنك حيث تم تغيير تسمية البنك ليصبح «بنك البركة تونس» وذلك في إطار توحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة المصرفية. تحصل بنك البركة تونس سنة 2013 على ترخيص لتحويل نشاطه من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم يستحيب الى متطلبات كامل شرائح الحرفاء: الأفراد والمهنيين والشركات وذلك في إطار شراكة ثقة دائمة. خلال أكثر من أربعين عاماً، تمكن بنك البركة من إرساء علاقات مميزة مع حرفائه بفضل إلتزامه بقيم المشاركة والشراكة والتي تتمثل في المشاركة في الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة وتمنع جميع أشكال المزايدة. تعمل حالياً بشبكة مكون من 42 فرعاً و 46 جهاز صراف آلي حتى موفى 2024/12/31.

2. التعريف بشركة البركة سيكار

شركة البركة سيكار هي شركة خفية الاسم رأس مالها 8 700 000 دينار مقسمة إلى 87 000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 دينار للسهم الواحد. تم إنشاؤها في 23 مارس 2021 في تونس كشركة تابعة لبنك البركة تونس بمساهمة حملية تساوي 99.99%. تخضع الشركة للقوانين والتراتب الحاري بها العمل في الجمهورية التونسية وخاصة منها القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمتعلق بشركات الاستثمار ومحلة الشركات التجارية وقانون الاستثمار، كما تم تعديلها وتكميلها بالنصوص اللاحقة.

تقوم الشركة بمباشرة جميع أعمالها وفقاً للأغراض التي تأسست من أجلها وذلك عملاً بالفصل عدد 3 من نظامها الأساسي. يتمثل نشاط الشركة، من خلال المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير، في تعزيز فرص الاستثمار وتدعيم الأموال الذاتية للشركات، خاصة منها الشركات حديثة النشأة والشركات الكائنة بمناطق التنمية الجهوية، والشركات التي تندرج ضمن برنامج تأهيل والشركات التي تمر بصعوبات اقتصادية والشركات المستثمرة في قطاع الفلاحة والصيد البحري، والشركات المنشأة وكذلك الشركات التي تقوم باستثمارات تمكنها من تعزيز التكنولوجيا أو التحكم فيها وكذلك الابتكار في جميع القطاعات الاقتصادية.



يمكن للشركة:

- استعمال رأس المال المكتتب والمحضر لفائدتها أو المبالغ الموظفة لدى الشركة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية لفائدة الغير للاكتتاب في أسهم أو منبات اجتماعية أو في سندات قابلة للتحويل إلى أسهم التي تصدرها المؤسسات التي تخول الانتفاع بالامتيازات الجبائية. ويقع الاستثمار لغرض التفويت أو إعادة الإحالة أو لأغراض أخرى ويتم عبر الترفيع في رأس مال شركات قائمة أو عبر المساهمة في رأس مال شركات جديدة. كما يمكن للشركة قبول واستعمال أموال متأتية من موارد ميزانية الدولة أو من مصادر تمويل أجنبية وفقاً للنسب والقوانين الجاري بها العمل.

- المساهمة في جميع الشركات أو المؤسسات التي تمارس نشاطات مشابهة أو مكملية لنشاط الشركة وذلك عن طريق تملك حصص أو أسهم في رؤوس أموالها أو شرائها أو تكوين شركات جديدة.

كما يمكن للشركة:

- إسناد تسبقات في شكل حساب حاري للشركاء.
- اكتتاب أو اقتناء رقا قابلة للتحويل إلى أسهم أو سندات المساهمة.
- وبصفة عامة كل الصيغ الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية. وعموما يحوز للشركة القيام بكافة الأعمال والنشاطات التي تساعد على تحقيق أغراضها.

المتطلبات الشرعية:

تلتزم الشركة في ممارسة أعمالها وفق أغراضها المفصلة أعلاه بكل ما توجبه الشريعة الإسلامية من أحكام في المعاملات وبخاصة احتساب الربا وما في حكمه وما تفرضه المعايير الشرعية. تستهدف استثمارات الشركة الأنشطة القانونية والتي لا تتنافى مع النظام العام والأخلاق والصحة والتي لا تندرج ضمن قطاعات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو تدر دخلاً غير مشروع، بما في ذلك: - الأنشطة التي تنطوي على أي شكل من أشكال العمل القسري أو الضار أو الاستغلالي وأي شكل من أشكال عمل الأطفال؛ - إنتاج أو الاتجار في أي منتج يمنع القانون؛ - إنتاج الخمر ولحم الخنزير والتبغ والأسلحة والذخيرة أو الاتجار بها؛

- ألعاب الرهان والقمار والكازينوهات وأنشطة مماثلة.

عند المساهمة في رأس مال أو توظيف مال في شركات، يجب أن تضمن شركة البركة سيكار باستمرار احترام الضوابط المالية التالية الجاري بها العمل من قبل المؤسسات المالية الإسلامية مالم يتم تغييرها:

- القيمة غير المسددة للقروض التقليدية بفائدة / قيمة الشركة أقل من 33%؛

- قيمة الاستثمارات والودائع والقروض التقليدية التي تدر فائدة / قيمة المشروع أقل من 33%؛

- الذمم المدينة والنقد وما يعادله / قيمة الشركة أقل من 70%؛

- الدخل غير المشروع / رقم المعاملات أقل من 5%.

تهدف شركة البركة سيكار إلى تعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تساهم في النمو الاقتصادي ورفاهية البشرية.

3. مبادئ الإعداد والإفصاح للقوائم المالية المجمعة

لقد تم إعداد القوائم المالية المجمعة لـ « مجمع بنك البركة تونس » طبقاً للأحكام المنصوص عليها في:

- القانون عدد 96-112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات وكذلك قرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلق بالمصادقة على المعايير المحاسبية القطاعية الخاصة بالمؤسسات البنكية.

- المعيار المحاسبي عدد 41 والمتعلق بعقود الإيجار

- معايير المحاسبة من 35 إلى 38 المنشورة بأمر من وزير المالية المؤرخ في 1 ديسمبر 2003

- المنشورات والمذكرات التنظيمية البنكية الصادرة عن البنك المركزي التونسي.

- الضوابط المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) خاصة بالنسبة للمواضيع التي لم يتم التطرق إليها في الأنظمة التي ذكرناها سابقاً.

إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2024

تعريف الرقابة الكلية:

الحالة 1: امتلاك المجمع لأكثر من نصف حقوق التصويت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الحالة 2: امتلاك المجمع بشكل مباشر أو غير مباشر ما لا يقل عن 40% من حقوق التصويت في شركة بشرط عدم امتلاك أي مساهم آخر لحصة أكبر من حصته ;

الحالة 3: عندما يكون للمجمع القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة بموجب اتفاقية، أو تعيين أو فصل أو جمع أغلبية أعضاء مجلس الإدارة.

• يتم تحميل الشركات الخاضعة للرقابة المشتركة بالاعتماد على طريقة تحميل الحسابات النسبي. يملك المجمع الرقابة المشتركة على شركة ما بموجب اتفاق تعاقدى لرقابة النشاط الاقتصادي للشركة، القرارات المالية والتشغيلية الاستراتيجية المرتبطة بالنشاط والتي تتطلب إجماع الأطراف التي تتقاسم الرقابة.

تعريف التأثير الواضح والحلي:

الحالة 1: عندما يكون للمجمع القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة من دون أن تكون هناك رقابة كلية.

الحالة 2: امتلاك المجمع بشكل مباشر أو غير مباشر ما لا يقل عن 20% من حقوق التصويت في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتكون هذه الفرضية قابلة للدحض إذا لم يكن للمجمع، من حيث المضمون، سلطة فعلية للمشاركة في السياسات التشغيلية والمالية للشركة.

الحالة 3: يقع إدراج المساهمات التي تقل عن 20% في إطار التجميع إذا كانت تمثل استثمارًا استراتيجيًا من جهة، وإذا كان المجمع يمارس تأثيرًا هامًا من جهة أخرى.

كما تم إعداد القوائم المالية طبقاً للنموذج المنصوص عليه في معيار المحاسبة عدد 21 المتعلق بضبط القوائم المالية للمؤسسات البنكية

4. السنة المحاسبية

تبدأ السنة المحاسبية في غرة حانفي وتختتم في 31 ديسمبر من نفس السنة.

5. أسس المقاييس والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تم إعداد القوائم المالية المجمعة لـ «مجمع بنك البركة تونس» على أساس القيمة التاريخية لكل عناصر القوائم المالية. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية كما يلي:

1.5 مبادئ التجميع

1.1.5 محال التجميع

تشمل القوائم المالية المجمعة جميع الشركات الخاضعة للرقابة الكلية أو الرقابة المقترنة أو الواقعة تحت التأثير الواضح والحلي باستثناء تلك التي لا يكون تأثيرها ذا أهمية.

يتم تحميل الفرع التابع للمجمع من تاريخ السيطرة الفعلية. لا يشمل محال التجميع أسهم الشركات التي تمت المساهمة بها بغرض بيعها لاحقاً في المدى القريب. كما يتم استثناء الوحدات التي لم يتمكن المجمع من مراقبة سياسة نشاطها وأصولها وذلك نتيجة لوجود قيود مشددة ودائمة. ويقع ادماج قيمة المساهمة في هذه الشركات تحت بند «الاستثمارات والأسهم في الشركات التابعة غير المجمعة».

2.1.5 طريقة التجميع

يتم تحميل الشركات التي تخضع للرقابة الكلية بالاعتماد على طريقة الادماج الشامل. يملك المجمع الرقابة الكلية على شركة تابعة له عندما يكون قادراً على قيادة السياسات المالية والتشغيلية لها من أجل الاستفادة من أنشطتها.

فارق الشراء

هو الفرق بين تكلفة اقتناء الأوراق المالية وبين قيمة أصول والتزامات الشركة المعنية.

فارق التقييم

يتمثل في الفرق بين القيمة العادلة في الموازنة الموحدة للشركة المقتناة وبين القيمة الدفترية لهذه العناصر.

ج- التغير في نسبة المساهمة في شركة محمعة

تؤدي الزيادة في نسبة المساهمة في شركة محمعة إلى تقييد فارق شراء إضافي يتم إهلاكه وفقاً للقواعد المحددة أعلاه

يؤدي انخفاض نسبة المساهمة في شركة محمعة إلى إلغاء تقييد فارق الشراء في حدود نسبة المساهمة التي تم التفويت فيها

د- إلغاء التجميع

يقع تقييد أسهم شركة غير محمعة ومازال المجمع محتفظاً بها، بالقيمة المحاسبية الموحدة بتاريخ خروجها من نطاق التجميع، أي حصتها في الأموال الذاتية الموحدة في ذلك التاريخ مع إضافة حصتها في الفارق في الشراء المتبقي

تساوي تكلفة المساهمة قيمتها المحاسبية المسجلة في تاريخ الخروج من نطاق التجميع.

وتبقى هذه القيمة بدون تغيير ما لم يحدث لها انخفاض لاحقاً، عندما تصبح قيمتها الحقيقية أقل من القيمة المحاسبية الجديدة.

2.5 تقييد التعهدات والمداخل المتعلقة بها

1.2.5 تقييد التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ثم تحوّل إلى الموازنة بقيمتها الاسمية عند سحب الأموال.

تقييد المداخل

تمثل المداخل الإيرادات المتأتية من الاستغلال. لا يمكن تقييد المداخل إلا عند تحقيقها. تأخذ المداخل بعين الاعتبار بإحدى الحالات التالية:

- تحقيق المداخل في وقت إنجاز العملية
- تحقيق المداخل عند تنفيذ العقود
- تحقيق المداخل عند القيام بالخدمات

وتدرج تغييرات الأموال الذاتية للشركات التي تمت معادلتها في بند الأصول تحت عنوان «أسهم تمت معادلتها». كما يتم إدراج الفرق في ثمن الشراء بالنسبة لهذه الشركات تحت بند «أسهم تمت معادلتها».

إذا كانت حصة المجمع في خسائر الشركة التي تمت معادلتها مساوية أو أكبر من حصتها في هذه الشركة، فإنه يتوقف عن إدراج الخسائر المستقبلية. وبالتالي يتم عرض هذه المساهمة بقيمة تساوي صفر. ولا يتم تقييد مخصصات بعنوان الخسائر الإضافية لهذه الشركة إلا عندما يكون لدى المجمع التزام قانوني أو ضمني للقيام بذلك أو عندما يكون قد سدد دفعات لفائدة الشركة.

تعرض حقوق الأقلية في الموازنة المحمعة بصفة منفصلة عن الخصوم والأموال الذاتية للشركة الأم. كما يتم أيضاً عرض حقوق الأقلية في نتيجة المجمع بصفة منفصلة.

تسجل نتائج بيع الأسهم المحمعة في حساب النتيجة تحت بند «مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار».

3.1.5 قواعد التجميع

يقع إعداد القوائم المالية المحمعة باستعمال نفس الطرق المحاسبية لمعاملات وأحداث أخرى مشابهة طرأت في ظروف مماثلة

أ- إلغاء الأرصدة والمعاملات داخل المجمع

تلقى الأرصدة المتبادلة الناتجة عن المعاملات بين الشركات الموحدة للمجمع وكذلك المعاملات نفسها، بما في ذلك الإيرادات والأعباء وأرباح الأسهم. كما لا يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة نتيجة للتفويت في الأصول داخل المجمع، إلا في حالة خسارة قيمته بشكل دائم.

ب- تكلفة اقتناء الأسهم، فارق الشراء وفارق التقييم

تكلفة شراء الأسهم

تساوي كلفة شراء الأسهم المبلغ الذي دفعه المشتري للبائع مع إضافة المصاريف المرتبطة بها التي تعتبر ذات أهمية جوهرية مع خصم الضرائب المتعلقة بها.

وفي هذا الإطار:

تحتسب الأرباح والإيرادات المماثلة وكذلك العمولات ضمن نتيجة السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2022 على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السنة.

تحتسب عمولات الدراسة والتصرف ووضعت التمويلات في النتيجة المحاسبية إثر استخلاصها.

تحتسب عمولات التعهدات خارج الموازنة (عمولات التعهدات، عمولات الاعتمادات المستندية، عمولات الضمان، إلى غير ذلك) في النتيجة المحاسبية عند استحقاقها.

تسجل ضمن بند أرباح معلقة، الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالتمويلات المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلياً في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4)، وفقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويتم خصمها من الأصول. وتدرج هذه الأرباح ضمن النتيجة المحاسبية عند استخلاصها.

وطبقاً لنفس المنشور لا يتم إلغاء الإيرادات التي تم احتسابها خلال السنوات المحاسبية الماضية ولكن يتم تكوين المدخرات الضرورية عليها مع الأخذ بعين الاعتبار لقيمة الضمانات.

كما تسجل في قائمة النتائج الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقة بالأصول الحارية (صنف 0) أو بالأصول التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) بمرور الفترات المحاسبية المعنية.

ولا يتم احتساب الأرباح المحببة تبعاً للضوابط الشرعية المعتمدة ضمن نتائج السنة بل يقع إدراجها، صافية من الضرائب، في حسابات للتسوية في انتظار قرار تصفيته من قبل مجلس الإدارة ومجلس المساهمين.

3.2.5 تسجيل مداخيل على التمويلات التي تم التفاوض بشأنها أو

المعدلة باستثناء تمويل الإحارة:

وفقاً لمناشير البنك المركزي التونسي المتعلقة بتأجيل أقساط التمويلات و خاصة منها المنشور رقم 06-2020 بتاريخ 19 مارس 2020 ، و المنشور رقم 07-2020 بتاريخ 25 مارس 2020 و المنشور رقم 08-2020 بتاريخ 1 أبريل 2020 ، قام بنك البركة

تونس بتمديد فترة تمويل المراجعة للأمر بالشراء لفائدة الخواص دون زيادة في العائد الأولي، بالنظر إلى أن مبادئ التمويل الإسلامي (وعلى وجه الخصوص «المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 8 «المراجعة») لا تحيز الزيادة في الأرباح أو العوائد في حالة تمديد المدة التعاقدية. ومن الناحية المحاسبية، يشابه ذلك منح العميل تمويل حديد بنسبة صفر بالمائة (قرض حسن).

يشكل تأجيل الأقساط الناتجة عن أشكال أخرى من إعادة التفاوض، تغيير في التدفقات النقدية التعاقدية على معنى المذكرة عدد 2020-A الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 30 ديسمبر 2020. وبالتالي، فإن الرأي المذكور يوصي بمعالجة المداخيل وفقاً للطريقة المرجعية لتمويلات المراجعة للأمر بالشراء والتمويلات الأخرى، مع الإشارة أن هذه المعالجة تتوافق أيضاً مع المذكرة AAB 2020/1- الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالتأثيرات المحاسبية لحائحة COVID-19.

وفقاً لهذه الطريقة، يتم تقييد أرباح العملية على الفترة التعاقدية وفقاً لنسبة العائد الفعلي الجديد. وتتوافق الفترة التعاقدية مع الفترة الجديدة الممددة.

ومن جهة أخرى، أوصت الإدارة العامة للرقابة المالية للبنك المركزي التونسي (عبر بريد إلكتروني بتاريخ 2021/01/13) جميع البنوك المحلية، باعتماد الطريقة المحاسبية المرخص لها، والتي تنص على احتساب وتقييد الخسارة، والذي سيؤدي إلى تخفيض مداخيل السنة المحاسبية وتوزيعها على أساس متساوي الأقساط خلال كامل فترة التمديد الجديدة. إلا أنه لا يمكن تقييد خسارة أولية على التمويل تطبيقاً لمبادئ التمويل الإسلامي والتي لا تسمح بتقييد تمويل بقيمته المحينة الصافية، ولا بتطبيق مفهوم الفرصة البديلة في المحاسبة.

0 %	أصول حارية	صنف : 0
0 %	أصول تتطلب متابعة خاصة	صنف : 1
20 %	أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال	صنف : 2
50 %	أصول يصعب استرجاعها كلياً في الآجال	صنف : 3
100 %	أصول شبه ميؤوس من استخلاصها	صنف : 4

يقع تطبيق نسب المدخرات الخاصة العادية حسب أصناف المخاطر على قيمة التعهدات الصافية الغير مغطاة والتي تتمثل في قيمة التعهد الخام بعد خصم الأرباح المعلقة وقيمة الضمانات المقبولة حسب مقتضيات المنشور المذكور أعلاه.

2.3.5 مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات.

طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 2013-21 لسنة 2013 المعدل للمنشور عدد 24-91 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بنفس هذا المنشور.

3.3.5 المدخرات العامة المتعلقة بالتعهدات

يتوجب على البنوك تكوين مدخرات ذات صبغة عامة لتغطية المخاطر المحتملة للتعهدات الحارية والتعهدات التي تستوجب متابعة خاصة، تطبيقاً لمقتضيات المنشور عدد 24-91 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات والمنشور عدد 09-2012 والمنشور عدد 1-2021 بتاريخ 11 حانفي 2021 والذي أخذ بعين الاعتبار الزيادة في المخاطر الناتجة عن جائحة كورونا والمناشير والنصوص اللاحقة المكملة والمنقحة لها.

وتحدر الإشارة إلى أن هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لبنك البركة تونس أقرت حق البنك في وضع «رسم استرداد مصاريف» يقع استخلاصه عن كل عملية معالجة ديون الحرفاء الراغبين في الانتفاع بالإجراءات الاستثنائية الصادرة عن البنك المركزي التونسي حول تأجيل سداد أقساط التمويلات لفائدة الأفراد والمهنيين والشركات في إطار محاربة تداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا، على أن يكون هذا الرسم مبلغاً مقطوعاً غير مرتبط بقيمة الدين ومساوياً للمصاريف الحقيقية دون زيادة فيها ومع مراعاة التفريق بين حالة المعسر والموسر.

4.2.5 التسهيلات الممنوحة للمستأجر: الإحارة

يتم تقييد الإيرادات المالية على أساس منتظم ومنطقي على مدى المدة المتبقية من عقد الإحارة.

قام المجمع بمراجعة شروط تمويل الإحارة وفقاً للوضع المالي للعملاء وظروف السوق وما إلى ذلك. هذا وتسمح المعايير الشرعية بمراجعة الإحارات المتفق عليها أولاً مع العملاء.

يتم إهلاك مداخيل الإحارة غير المقيدة محاسبياً (بما في ذلك الإحار الزائد المفوتر) على أساس منتظم، ويتم فوتر الإهلاكات ذات الصلة على مدى المدة المددة للإحارة.

تحدر الإشارة أنه لا يوجد أي تغيير في الأصول المقيدة.

3.5 المدخرات (المؤونات) المتعلقة بالتعهدات

1.3.5 المدخرات الخاصة العادية

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية المتعلقة بالتعهدات حسب مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 لسنة 1991 والنصوص المعدلة له والمتعلق بمعايير توزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، الذي يعرف أصناف المخاطر والنسب الدنيا للمدخرات كالاتي:

3.4.5 الضمانات القابلة للطرح

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية والمدخرات الإضافية أخذاً بعين الاعتبار الضمانات المقبولة التالية:

- ضمانات الدولة التونسية والبنوك وشركات التأمين إذا كانت مكتوبة.
- الضمانات في شكل أدوات مالية.
- الرهون المسجلة والتي تخص عقارات مقيمة بإدارة الملكية العقارية والقابل للتسييل في غضون فترة زمنية معقولة.
- وعود الرهن العقاري على الأراضي التي تم اقتنائها من قبل الوكالة العقارية للسكنى أو الوكالة العقارية للصناعة أو الوكالة العقارية السياحية.
- الودائع المخصصة.

- قيمة الموجودات الممنوحة للعملاء عن طريق تمويل الإجارة بعد الأخذ بعين الاعتبار لتخفيض سنوي على كلفة الشراء.

- يختلف هذا الخصم حسب طبيعة الموجودات الممولة ويتم تفصيله على النحو التالي:

- معدات النقل: 5/1 من القيمة الأصلية مع خصم سنوي بنسبة 30%
- معدات خاص: 3/1 من القيمة الأصلية مع خصم سنوي بنسبة 40%
- المباني: 7/1 من القيمة الأصلية مع خصم سنوي بنسبة 10%

4.5 تحويل العمليات بالعملة الأجنبية

عند ختم السنة المحاسبية يقع إعادة تقييم الحسابات بالعملات الأجنبية داخل الموازنة وخارجها وذلك باستعمال سعر الصرف المعمول به في تاريخ ختم القوائم المالية. يتوافق هذا السعر مع متوسط سعر صرف العملة بين البنوك الذي يتم نشره من قبل البنك المركزي.

اعتمد البنك على متوسط سعر صرف العملة الذي تم عرضه من قبل البنك المركزي التونسي بتاريخ 2024/12/31.

يتم احتساب فوارق الصرف الناتجة عن تقييم وضعية الصرف ضمن نتيجة السنة.

5.5 تصنيف وتقييم محفظة السندات

تسجل سندات الاستثمار المكتتبة من طرف المجمع حسب تكلفة الاقتناء وتقيّد بالموازنة ضمن الأصول بالنسبة للجزء المحرر وضمن التعهدات خارج الموازنة بالنسبة للجزء غير المحرر.

تقيم السندات المدرجة بالبورصة حسب معدل سعر البورصة أما السندات الأخرى فيتم تقييمها حسب القيمة الحسابية التي يتم تحديدها بالإعتماد على آخر القوائم المالية المتوفرة.

تسجل المدخرات عند حصول فارق في القيمة بين قيمة الاقتناء والقيمة العادلة للسندات.

تدرج سندات المتاحرة وسندات التوظيف ضمن محفظة السندات التجارية.

6.5 احتساب مداخل محفظة السندات

تسجل حصص أرباح السندات التي يمتلكها المجمع ضمن الإيرادات حالما يتم المصادقة على توزيعها من قبل مجلس المساهمين (العام أو الخاص حسب الحالة). وتسجل ضمن نتيجة السنة أرباح سندات التوظيف بقدر المبالغ المستحقة والمرتبطة بهذه السنة.

7.5 الأصول الثابتة والاستهلاكات

تسجل الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها ويقع استهلاكها على أساس متساوي الأقساط خلال كامل المدة. وتكون نسب الاستهلاك كالتالي:

- معدّات النقل 20%
- أثاث ومعدّات المكاتب 10%
- معدّات معلوماتية 15%
- النظام المعلوماتي 6,66%
- برمجيات معلوماتية أخرى 33%
- عمليّات تهيئة، تركيب وتجهيز الصراف الآلي 10%
- بناءات 5%

لا يتم احتساب استهلاكات على الأصول الثابتة غير المدرجة بدورة الاستغلال والموهجة للبيع.

يتم تقييمها بالاعتماد على القيمة الدنيا بين كلفة الاقتناء من جهة والقيمة العادلة من جهة أخرى.

8.5 قواعد تقييد الأعباء:

يجب تحديد وتقييد جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق المداخل المتعلقة بالسنة المالية وربطها بنفس السنة.

9.5 صندوق ضمان الودائع البنكية:

انخرط البنك (الشركة الام) في صندوق ضمان الودائع البنكية حسب مقتضيات القانون البنكي عدد 2016-48 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 11 حويلية 2016 والأمر الحكومي عدد 2017-268 المؤرخ في غرة فيفري 2017.

بالإضافة إلى ذلك حدد الفصل 17 من هذا المرسوم نسبة مساهمة البنوك بـ 0.3% (باعتبار جميع الضرائب) على قائم الودائع للسنة المحاسبية المنقضية.

باعتبار خصوصية الشركة الام بنك البركة وحتى يتم احترام معايير المالية الإسلامية وخاصة منها مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، يتحمل المودع المساهمة في الصندوق المتعلقة بالودائع الاستثمارية ويتم خصمها من المراجيح الراحعة له. ويتحمل البنك المساهمة المتبقية على الودائع باستثناء الودائع الاستثمارية.

10.5 مزايا ما بعد انتهاء الخدمة:

تصنف المزايا الممنوحة لموظفي الشركة الأم إلى فئتين:

- المزايا قصيرة الأجل مثل المرتبات والإحازات السنوية والمكافئات وكذلك اشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية
- المزايا بعد انتهاء الخدمة والتي تتكون المساهمات بنظام التقاعد الأساسي ونظام التقاعد التكميلي ومنحة التقاعد المنصوص عليها في الفصل 53 من الاتفاقية القطاعية للبنوك.

11.5 الضريبة على الأرباح:

يتم التفريق بين الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة وذلك تطبيقاً للأحكام الجبائية الجاري بها العمل.

11.1.5 الضرائب المستحقة

يتم تحديد ضريبة الدخل مستحقة الدفع على أساس القواعد والنسب المعمول بها لكل شركة على حدة خلال الفترة التي تتعلق بها النتائج.

2.11.5 الضرائب المؤجلة

يتم احتساب الضرائب المؤجلة عند وجود فروق مؤقتة بين القيم المحاسبية والقيم الضريبية للأصول وخصوم الموازنة.

يتم اعتبار مطلوبات الضرائب المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة باستثناء:

- الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة الناتجة عن الاحتساب الأولي للفرق في الشراء

- الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات الخاضعة للرقابة الكلية، طالما أن المجمع قادر على التحكم في التاريخ الذي سيتم فيه عكس الفرق المؤقت ومن المحتمل ألا يتم عكس هذا الفرق المؤقت في المستقبل القريب.

يتم تقييد موحودات الضرائب المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم وخسائر الضرائب المؤجلة طالما أنه من المحتمل أن تسجل الشركة المعنية أرباحاً مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن أن تطرح على أساسها هذه الفروق المؤقتة والخسائر الضريبية.

يتم تقييم الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة باستخدام طريقة الترحيل المتغيرة (المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم 12، ضرائب على النتيجة، التي لا يوجد مثال لها في تونس) بالرجوع إلى نسبة الضريبة التي يُفترض تطبيقها خلال الفترة التي سيتم خلالها تحقيق الأصل أو تسوية الالتزام. تحقق أو تسوية الالتزام، على أساس معدل الضرائب واللوائح المالية التي تم أو سيتم تبنيها قبل تاريخ إغلاق الفترة والتي لا تخضع للتحديث.

12.5 الزكاة

إن المجمع غير مكلف بدفع الزكاة طالما لم يتم تفويضه للقيام بذلك لا بموجب القانون ولا بموجب النظام الأساسي ولا من قبل الجمعية العمومية للمساهمين ولا من قبل الحرفاء.

6. حيز التجميع

1.6 الشركات التي يشملها التجميع

يتضمن نطاق القوائم المالية المجمع في 31 ديسمبر 2023 ثلاثة شركات، بالإضافة إلى الشركة الأم:

- مؤسستان تابعتان تمت معالتهما بطريقة الدمج الشامل
- مؤسسة شريكة تمت معالحتها عن طريق التقييم بالمعادلة.

وعلى ضوء ما تقدّم ذكره يمكن تقديم محال التجميع والطرق المعتمدة كما يلي:

نسبة المساهمة	نسبة المراقبة	طريقة التجميع	
100,00 %	100,00 %	الادماج الشامل	بنك البركة
99,99 %	99,99 %	الادماج الشامل	البركة سيكار
82,75 %	82,75 %	الادماج الشامل	الأمانة تكافل *
23,60 %	23,60 %	التقييم بالمعادلة	بيت الإيجار المالي التونسي السعودي

* قام البنك في عام 2023 بتوحيد الشركة التابعة "الأمانة للتكافل" بالكامل، بما في ذلك أموال المساهمين وأموال المشاركين، وبناءً على رأي المجلس الوطني للمحاسبة، الذي ينص على استبعاد أموال المشاركين. من نطاق التوحيد، قام البنك بإلغائها من نطاق التجميع، مع إعادة صياغة السنة المالية 2023 لأغراض المقارنة

2.6 الشركات خارج نطاق التجميع:

الشركة	سبب الاقصاء
الصندوق التونسي للتنمية 2	لا يتمتع المساهمون في الصندوق المشترك للاستثمار المحفوف بالمخاطر TDF II بحق مراقبة السياسات التشغيلية المالية والاستثمارية للصندوق يقوم المتصرف في الصندوق (شركة الخليج المتحد للخدمات المالية) بتعين هيئة الاستثمار والتي تتكون من ممثل عن شركة التصرف في الأصول و4 أعضاء يتم اختيارهم حسب معيار الكفاءة في الميادين الاستثمارية وممثلين عن المساهمين المالكيين لأكثر عدد من الحصص

7. إيضاح حول تطبيق القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 والمتعلق بالشيكات

في إطار الامتثال لأحكام القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 والمتعلق بالشيكات، حرص البنك على تحديث إجراءاته ومنظومته البنكية بما يضمن أفضل استجابة لمتطلبات هذا القانون، وخاصة منها:

3. الانخراط في المنظومة الجديدة للشيكات: وفقاً للصيغة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحديث آليات التعامل بالشيكات، بما يتماشى مع الإصلاحات القانونية والتنظيمية المعتمدة.

4. تطبيق المقترضات الجديدة المتعلقة بتخفيض نسبة الفائدة: حيث قام البنك، وفق نهجه المسؤول، بإعداد كل الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام الفصل 412 ثالثاً، مع ضمان الامتثال للتشريع الجاري به العمل وللمعايير المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

وقد تم احتساب وتسجيل الأثر المالي بدقة في القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

ويؤكد البنك أنه سيواصل تطبيق هذه الإجراءات على كافة المطالب التي سترد خلال سنة 2025 من قبل الحرفاء المستوفين للشروط القانونية، مع الالتزام التام بالإطار التشريعي وضمان الشفافية في المعالجة المالية والمحاسبية.

8. الإيضاحات

(إن الأرقام المقدمة في الإيضاحات معروضة بالألف دينار تونسي)

إيضاح 1: الخزينة، وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 53 468 ألف دينار مفصلة كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
خزينة	12 080	11 742
خزينة الصراف الآلي	2 906	2 575
أموال لدى البنك المركزي	35 297	46 542
أموال لدى شركة إ.ب.س	3 185	3 680
المجموع	53 468	64 539

إيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغ مجموع هذا البند في 31 ديسمبر 2024 ما قدره 376 616 ألف دينار مفصلة كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مستحقات على المؤسسات البنكية	91 776	88 264
مستحقات على المؤسسات المالية	284 840	260 931
المجموع	376 616	345 195

يفصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات البنكية على النحو التالي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
بنوك مقيمة	47 929	30 893
مرابحة للأمر بالشراء	47 071	24 487
مستحقات مرتبطة لدى البنوك المقيمة	500	549
مستحقات أخرى على البنوك المحلية	357	5 856
بنوك غير مقيمة	43 848	53 372
المجموع الإجمالي	91 776	88 264

يفصل رصيد بند المستحقات على المؤسسات المالية على النحو التالي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مستحقات عادية (شهادات إيجار)	279 967	258 328
مستحقات مرتبطة (شهادات إيجار)	4 873	2 603
المجموع	284 840	260 931

إيضاح 3: مستحقات على الحرفاء

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 ما قدره 1 555 051 ألف دينار تفصيلها كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مراوحة للأمر بالشراء	704 923	793 243
مستحقات مرتبطة بها	5 744	6 249
مراوحة في السلع	470 186	477 603
مستحقات مرتبطة بها	2 957	4 070
تمويل إجارة	282 152	234 816
مستحقات مرتبطة بها	2 155	2 083
متعثرات / ديون إعادة الجدولة	76 889	71 818
قرض حسن	-	70
ديون غير مستخلصة ومصاريف قضائية	53 205	55 760
ديون إعادة الجدولة	8 910	13 327
مستحقات أخرى	13 562	11 837
مجموع مستحقات محفظة التمويل	1 620 683	1 670 876
ارباح معلقة ومدخرات	(65 632)	(62 806)
المجموع الصافي	1 555 051	1 608 070

ويمكن تحليل المستحقات على الحرفاء كما يلي:

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء (تعهدات الموازنة)	1 363 380	136 841	19 270	58 676	42 516	1 620 683
التعهدات خارج الموازنة	70 695	724	42	-	196	71 657
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	1 434 075	137 565	19 312	58 676	42 712	1 692 340
				7%		
الأموال المستثمرة للحرفاء (*)	240 413	49	-	32 550	2	273 014
		24 997	7 358	12 602	20 675	65 632
						61%

(*) يتضمن هذا البند الأموال المستثمرة من قبل الحرفاء على التمويلات، يتم إدراجها في بند «ودائع وأموال الحرفاء» ضمن الخصوم ويتم اعتمادها في إطار عقود وكالة بالاستثمار أو مضاربة. يكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطا بتحصيل التمويلات وبالتالي يتم تحمل مخاطر الخسارة المحتملة للمشروعات التي تخصص لها (أصلا وربحا) من قبل المودعين.

إيضاح 4: محفظة السندات التجارية

يحلل رصيد محفظة السندات التجارية كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
سندات التوظيف	230 170	251 860
مستحقات مرتبطة بها	3 624	2 229
مخصصات على سندات التوظيف	-	(28 918)
المجموع الصافي	233 794	225 171

يحلّل رصيد سندات التوظيف كما يلي:

بيانات	القيمة الخام		مخصصات		القيمة الصافية	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
بنك البركة بحرين	230 170	221 278	-	-	230 170	221 278
مستحقات مرتبطة	3 624	2 229	-	-	3 624	2 229
بنك البركة لبنان	-	29 073	-	(28 918)	-	155
سندات أخرى	-	1 509	-	-	-	1 509
المجموع	233 793	254 089	-	(28 918)	233 794	225 171

إيضاح 5: محفظة الاستثمار

تحلّل محفظة الاستثمار على النحو التالي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
سندات الاستثمار	105 693	46 574
سندات المساهمة	-	1 065
مدخرات	(7 890)	(5 759)
المجموع الصافي	97 803	41 880

يحلل رصيد سندات المساهمة الغير محمعة كما يلي:

بيانات	القيمة الخام ديسمبر 2024	القيمة الخام ديسمبر 2023	مدخرات ديسمبر 2024	مدخرات ديسمبر 2023	القيمة الصافية ديسمبر 2024	القيمة الصافية ديسمبر 2023
الصندوق التونسي للتنمية 2 (II TDF)	9 095	10 235	(4 995)	(2 864)	4 100	7 371
شركة بروموكيما (PROMOCHIMICA)	2 249	2 249	(2 246)	(2 246)	3	3
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 104	2 104	-	-	2 104	2 104
شركة مدي لوازير (MEDI LOISIR)	1 679	1 679	0	-	1 679	1 679
فضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت	675	675	-	-	675	675
معرض تونس الدولي	199	199	-	-	199	199
المصرفية المشتركة للمقاصة (SIBTEL)	90	90	-	-	90	90
بنك الأعمال المغربي	313	313	(313)	(313)	0	0
شركة الفنادق تونس	64	64	-	-	64	64
باكوفيل	140	140	(140)	(140)	0	0
الشركة التونسية السنغالية للتجارة العالمية	56	56	(56)	(56)	0	0
بوليفار	39	39	(39)	(39)	0	0
الصندوق التونسي للتنمية 3 (III TDF)	9 802	9 802	-	-	9 802	9 802
شركة الأنشطة السياحية الثقافية (SLAL)	0,1	0,1	-	-	0,1	0,1
تونس الريفيا للتصدير	100	100	(100)	(100)	0	0
خدمات التأجير الدولية	0,16	0,16	-	-	0,16	0,16
الشركة الإسلامية لتمويل التجارة	862	828	-	-	862	828
صناديق البركة سيكار القدارة	76 217	18 000	-	-	76 217	18 000
الأسهم والوحدات في صناديق الاستثمار الأخرى	1 510	-	-	-	1 510	-
السندات غير المدرجة - أموال المساهمين	500	-	-	-	500	-
المجموع 1	105 693	46 574	(7 890)	(5 759)	97 804	40 815
شهادات بلست ليزر والمستحقات المرتبطة بها	0	1 065	-	-	0	1 065
المجموع 2	0	1 065	-	-	0	1 065
المجموع	105 693	47 638	(7 890)	(5 759)	97 804	41 880

إيضاح 6: أسهم تمت معادلتها

تتعلق استثمارات المجمع في الشركات التي تمت معادلتها كالتالي:

31/12/2023		31/12/2024		النشاط	الشركة
القيمة المعادلة	مساهمة المجمع %	القيمة المعادلة	% مساهمة المجمع		
20 847	23,60%	23 105	23,60%	شركة إيجار	بيت الإيجار المالي التونسي السعودي
20 847		23 105		المجموع	

إيضاح 7: أصول ثابتة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعاً قدره 151 086 ألف دينار تونسي يفصل كالتالي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
القيمة الخام للأصول غير المادية	27 128	26 717
الاستهلاكات	(18 199)	(16 987)
القيمة الصافية للأصول غير المادية	8 929	9 730
القيمة الخام للأصول الثابتة المادية	200 919	184 647
الاستهلاكات	(58 513)	(54 428)
انخفاض قيمة	(249)	(249)
القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية	142 157	129 970
القيمة الصافية في نهاية السنة	151 086	139 700

(7) يحلّل رصيد الأصول الثابتة المادية الصافية كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
أرض	23 486	23 486
بنايات	17 596	19 110
أصول ثابتة خارج الاستغلال	12	12
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز	5 552	5 332
معدات نقل	611	362
معدات إعلامية	6 040	3 312
معدات وتجهيزات المكاتب	2 176	1 232
معدات نقدية	1 113	1 207
أصول ثابتة في طور الإنجاز (المقر الجديد للبنك)	85 572	75 919
المجموع الصافي	142 157	129 970

إيضاح 8: أصول أخرى

بلغ بند «الأصول الأخرى» في 31 ديسمبر 2024 رصيداً قدره 56 134 ألف دينار تونسي ويفصل كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
حسابات الارتقَاب والتسوية	1 221	754
أعباء مسجلة مسبقاً	1 515	1 388
حسابات جبايته واجتماعية	20 993	18 980
قروض حسنة للموظفين	8 098	8 820
أصول أخرى	24 307	19 580
المجموع الصافي	56 134	49 522

إيضاح 9: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد بند «ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية» في 31 ديسمبر 2024 مبلغاً قدره 311 057 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	(192 026)	(208 119)
ودائع وأموال المؤسسات المالية	(119 032)	(80 605)
المجموع الصافي	(311 057)	(288 722)

إيضاح 10: ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2024 مجموعاً قدره 1 835 027 ألف دينار تونسي تفصل كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
حسابات إيداع (1)	1 052 571	1 074 079
مبالغ أخرى راجعة للحرفاء (2)	782 456	722 607
المجموع	1 835 027	1 796 686

يحلل رصيد «حسابات إيداع» كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
حسابات تحت الطلب	618 223	663 739
حسابات إيداع	434 348	410 340
المجموع	1 052 571	1 074 079

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
استثمارات للحرفاء غير مخصصة (أ)	213 855	219 347
مطلوبات مرتبطة بها	9 118	8 379
استثمارات للحرفاء في إطار وكالة بالاستثمار أو مضاربة (ب)	490 902	419 083
مطلوبات مرتبطة بها	15 280	16 276
حسابات غير قابلة للتصرف	1 038	1 363
مبالغ أخرى مطلوبة (ج)	52 263	58 159
المجموع	782 456	722 607

(أ) تستعمل الأموال المرصودة في الحسابات الاستثمارية غير المخصصة لتمويل المشاريع المقدمة للحرفاء، وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه التمويلات بين الشركة الأم « بنك البركة تونس » والحريف حسب الشروط التعاقدية بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الودائع.

(ب) تستعمل استثمارات الحرفاء لتمويل المشاريع ويجب أن تكون عملية الاستثمار مدونة في عقود مع الحرفاء بصيغة وكالة بالاستثمار أو بصيغة مضاربة. ويكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطة بتحصيل التمويلات.

(ج) يمثل هذا الرصيد المبالغ المحمّدة في انتظار تصفية العمليات العالقة 31 ديسمبر 2024 وتفصل كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مبالغ مضمنة لخطابات الاعتمادات	2 794	2 217
مبالغ مضمنة لخطابات الضمان والكفالة	9 434	7 087
مبالغ مضمنة لشيكات مستحقة الدفع وشيكات مضمونة من البنك	7 265	6 916
السندات التجارية المقدمة ضمانا	2 363	2 307
مبالغ كمبيالات مضمنة لتمويلات	8 809	11 489
مبالغ أخرى مطلوبة	21 597	28 143
المجموع	52 263	58 159

إيضاح 11: موارد خاصة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعا قدره 3 348 ألف دينار تونسي. وتتمثل هذه الموارد في الأموال المستلمة من البنك المركزي التونسي لتمويل المسكن الأول.

إيضاح 12: خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 مجموعاً قدره 72 829 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	8 101	6 118
أعباء للدفع	6 699	5 242
منخرات على الأعباء والمخاطر	4 311	4 560
أرباح مجنبية (*)	286	195
أعباء للدفع لفائدة المزودين	6 942	5 331
حسابات جبائية واجتماعية	25 321	20 673
أعباء للدفع لفائدة الموظفين	7 803	7 168
خصوم أخرى	13 368	6 145
المجموع	72 831	55 432

(*) يضمّ هذا البند الفوائض المتأتية من الإيداعات لدى البنوك الأخرى وغرامات المماثلة المستخلصة والأموال المحبنة تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة من قبل هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، ولا يتم إدراجها ضمن نتائج السنة.

إيضاح 13: الأموال الذاتية

وصلت الأموال الذاتية المجمعة في 31 ديسمبر 2024 إلى 322 844 ألف دينار تونسي، ويفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
الأموال الذاتية المجمعة قبل نتيجة السنة	274 876	243 630
النتيجة الصافية: حصة المجمع	47 968	55 359
المجموع	322 844	298 989

يعرض الجدول التالي تغييرات الأموال الذاتية:

الشركة المجمعة	أموال ذاتية قبل النتيجة بيانات فردية	حذف الأسهم	حصة المجمع في احتياطات الشركات التي تمت معادلتها	تحييد العمليات	إعادة التقييم	الضريبة المؤجلة	احتياطات الأقلية	مجموع الأموال الذاتية قبل النتيجة المجمعة
بنك البركة	251 052	-	13 123	-	-	3 134	-	267 309
البركة سكار	9 254	(8 699)	-	-	-	-	(1)	554
الأمانة تكافل	29 803	(21 707)	-	242	138	-	(1 463)	7 013
المجموع العام	290 109	(30 406)	13 123	242	138	3 134	(1 464)	274 876

حدول الانتقال من النتائج الفردية إلى النتائج الموحدة:

الشركة الموحدة	طريقة التجميع	النتيجة	إلغاء المعاملات المتبادلة	تحييد العمليات التي تؤثر على النتيجة الموحدة	تحييد الأرباح	حصة المجمع في نتائج الشركات التي تمت معادلتها	الضريبة المؤجلة	النتيجة المجمعة
بنك البركة	الاندماج الشامل	41 563	1 481	0	(991)	-	1 251	43 303
البركة سيكار	الاندماج الشامل	199	15	-	-	-	-	214
الأمانة تكافل	الاندماج الشامل	3 802	(1 496)	(245)	-	-	100	2 162
بيت الإيجار المالي التونسي المعودي	طريقة المعادلة	-	-	-	-	2 662	-	2 662
النتيجة الصافية								
48 342								
النتيجة الصافية: مساهمة الأقلية								
373								
النتيجة الصافية: حصة المجمع								
47 968								

إيضاح 14: التعهدات المقدّمة

تحلّل تعهدات التمويل المقدّمة للحرفاء حسب طبيعة المنتج كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
تعهدات قصيرة الاجل	19 137	21 482
تعهدات طويلة الاجل	15 055	25 125
المجموع	34 192	46 607

إيضاح 15: الضمانات المقبولة

تحلّل الضمانات المقبولة كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
ضمانات مقبولة من الحرفاء	1 398 482	1 328 692
ضمانات سيادية	239 783	244 069
مقابل الضمان الوارد من المؤسسات المالية	4 517	4 397
المجموع	1 642 782	1 577 158

يتم تقييد جميع الضمانات المقبولة بما في ذلك تلك التي لا يتم طرحها لاحتساب المخصصات مثل رهن الأصول التجارية.

إيضاح 16: أرباح ومداخيل مماثلة

تحلل الأرباح والمداخيل المماثلة حسب طبيعة الدخل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
أرباح شهادات الإيجار	30 659	25 051
أرباح مربحة في السلع	35 142	33 770
أرباح مربحة للأمر بالشراء	65 603	65 087
أرباح الإيجار	30 271	24 586
أرباح أخرى	37	1 203
المجموع	161 713	149 697

إيضاح 17: عمولات محصلة

سحلت العمولات المحصلة بعنوان سنة 2024 مجموعاً قدره 40 431 ألف دينار تونسي وتفصل كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
عمولات الدراسة التصرف والتعهدات	4 819	4 890
عمولات على السندات التجارية والصكوك	2 673	2 755
عمولات على عمليات التحويل	3 746	3 535
عمولات على عمليات الخزينة	493	539
عمولات على عمليات النقد الإلكتروني	4 561	5 302
عمولات على الحسابات والأرصدة	3 327	4 371
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	1 438	1 681
عمولات التصرف صناديق الاستثمارية وعمولات الوساطة في التأمين	405	602
عمولات الرقمنة	818	437
عمولات أخرى	18 151	16 263
المجموع	40 431	40 375

إيضاح 18: أرباح محفظة عمليات الاستثمار والصرف

تحلل أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
المربح الصافي للصرف	4 647	5 174
أرباح محفظة السندات التجارية	13 704	10 975
أرباح مضاربة مقيدة	12 592	10 294
المربح محفظة السندات	-	491
القيمة الزائدة المتأتبة من بيع سندات استثمار	1 112	190
المجموع	18 351	16 149

إيضاح 19: مداخيل محفظة الاستثمار
تفصل مداخيل محفظة الاستثمار كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
1/ مداخيل شهادات المساهمة		
بنك الزيتونة	-	260
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	-	65
المجموع 1	0	325
2/ الأرباح		
شركة البحيرة للاستثمار	1 818	1 591
شركة ميدي لوازير	211	263
البركة سيكار	3 654	2 609
فضاء الأنشطة الاقتصادية بينزرت	-	800
مداخيل أخرى لمحفظة الاستثمار	288	96
المجموع 2	5 971	5 359
المجموع	5 971	5 683

إيضاح 20: أرباح المودعين وأعباء مماثلة
يأتي تفصيل الأرباح المدينة والأعباء المماثلة كالاتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
أرباح الودائع غير المخصصة وحسابات الادخار (*)	15 527	10 508
أرباح الحسابات الاستثمارية للحرفاء	52 073	44 298
المجموع	67 600	54 806

(*) تتمتع الحسابات الاستثمارية غير المخصصة وحسابات الادخار (*) بها الشركة الأم بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات المكونة بعنوان الديون والاستثمارات المتعثرة والأعباء والأداءات. تتم عملية توزيع الأرباح طبقا للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ولائحة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل «بنك البركة» الشركة الأم.

إيضاح 21: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصوم
تحلل المخصصات الصافية المتعلقة بديون الحرفاء كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء	(2 543)	(4 497)
مخصصات المدخرات على المخاطر والأعباء	100	(1 120)
مخصصات المدخرات ذات صبغة عامة	(200)	(2 068)
استرداد مؤونات على تمويلات الحرفاء	4 424	1 794
استرداد مؤونات على المخاطر والأعباء	285	3 080
خسائر على تعهدات الحرفاء	(4 014)	517
المجموع	(1 947)	(2 296)

إيضاح 22: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
تحلل مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
مخصصات واستردادات على المدخرات	(2 131)	(1 731)
استرداد مؤونات /محفظة الاستثمار	-	1 212
المجموع	(2 131)	(519)

إيضاح 23: أعباء الاستغلال العامة

تحلل أعباء الاستغلال العامة كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
نفقات بريدية و نفقات الاتصالات اللاسلكية	1 752	1 606
نفقات الصيانة والإصلاحات	3 490	3 569
اشهار وعلاقات عامة	1 129	795
أتعاب المستشارين والمراقبين الخارجيين	1 605	996
أعباء اللجان ومجلس الإدارة	353	358
مكافآت الحضور	549	714
أعباء المكتبية والإدارة	648	888
خدمات خارجية	691	886
مصاريف الماء والكهرباء	850	664
مصاريف ومهمات بالخارج	192	177
بوليصة التأمين والسلامة	436	578
ضرائب وأداءات	734	539
كراء الموزعات الآلية	35	43
أعباء صندوق ضمان الودائع البنكية	4 466	4 396
التبرعات	-	88
مصاريف السلامة	244	304
أعباء أخرى	1 908	1 343
المجموع	19 082	17 944

إيضاح 24: رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى

يحلل رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
أرباح عادية أخرى	680	433
خسائر عادية أخرى	(800)	(1 527)
المجموع	(120)	(1 094)

إيضاح 25: الضريبة على الأرباح

تنقسم اعباء الضريبة على الأرباح كما يلي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
الضرائب المستحقة	(17 817)	(13 983)
الضرائب المرحلة	1351	(156)
المجموع	(16 466)	(14 139)

إيضاح 26: رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 مراعاة مقدار المساهمة الاجتماعية التضامنية بالنسبة الى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات والمستوجب دفعها خلال الفترة 2023 الى 2025 من 1 % الى 4 %.

تم بمقتضى الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2024 احداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة بنسبة 4% من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات التي يحل أجل التصريح بها خلال سنتي 2024 و 2025 تخص هذه المساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنصوص عليها بالقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 حويلية 2016.

إيضاح 27: السيولة وما يعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية

تحلل السيولة في نهاية السنة المحاسبية كالآتي:

بيانات	2024/12/31	2023/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	53 468	68 917
ودائع لدى المؤسسات البنكية	74 596	52 346
أموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	(113)	(50 091)
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	(26 832)	(24 442)
المجموع	101 119	46 731

إيضاح 28: العمليات مع الأطراف ذات العلاقة

أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة البركة

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		المطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	عمولات	أرباح تمويلات	أعباء الودائع
بنك البركة تركيا	1221	4 436	20	-	2	-	-
بنك البركة مصر	-	82	-	-	-	-	-
بنك البركة الإسلامي البحرين	233 923	-	-	4 069	-	12 590	-
بنك البركة لبنان	28 576	-	6	-	-	-	-
مجموعة البركة	91	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الجزائر	-	1 576	0	-	1	-	-
بنك البركة سوريا	-	-	8 881	26 467	0,3	-	950
بنك البركة سودان	-	-	137	-	-	-	-
المجموع	263 812	6 094	9 045	30 536	3	12 590	950

أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة دله البركة السعودية

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	أرباح الاسهم	أعباء الودائع
باسم ليز	109 462	-	135	-	6 723	9	10 318	991	104
شركة أليف	-	-	5	2 712	371	6	-	-	1
دله البركة	-	-	35	0	-	0,4	-	-	-
شركة دله البركة القابضة	2	-	30	-	13	0,3	-	-	-
شركة الإجار الجزائرية السعودية	-	-	9	2 712	293	4	-	-	3
شركة البركة العقارية	0	-	309	-	1	3	-	-	0
شركة البحيرة للتنظيف والاستصلاح والاستثمار	2 105	-	690	39 769	5 199	13	-	1 818	3 181
الامانة تكافل	8 487	498	8 419	64 458	-	16	131	-	4 707
معرض تونس الدولي	199	-	258	7 565	1 737	2	-	38	808
شركة إتقان كابيتال	-	-	253	-	-	0,1	-	-	-
المجموع	120 257	498	10 144	117 217	14 337	54	10 449	2 847	8 804

أرصدة العمليات والحسابات لشركة البركة سيكار والصناديق الاستثمارية

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة	
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	صولات	أرباح أخرى	أرباح الصناديق الاستثمارية	أعباء الودائع
البركة سيكار	77 200	-	37	11 558	2	69	3 654	58
المجموع	77 200	-	37	11 558	2	69	3 654	790

أرصدة العمليات والحسابات للأطراف ذات العلاقة الأخرى

الأطراف ذات العلاقة	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	مطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
		ودائع استثمارية	ودائع أخرى	صولات	أرباح تمويلات واستثمارات	
رئيس مجلس الإدارة	-	-	24	-	-	-
نائب رئيس مجلس الإدارة	509	6 831	226	0,7	73	328
أعضاء مجلس الإدارة	-	1 828	84	-	-	70
المدير العام	-	357	4	-	-	17
مساعد المدير العام	49	820	32	-	4	64
الشركات التي يكون فيها أحد أعضاء مجلس إدارة البنك مالكا أو شريكا أو وكيلًا مفوضًا أو مديرا أو عضوا لمجلس إدارتها	-	-	13	0,9	-	-
الأزواج والأصول والفروع للأطراف ذات العلاقة	-	-	-	-	-	-
المجموع	558	9 835	382	1,6	77	479

إيضاح 29: الأحداث ما بعد توقيع القوائم المالية

تمّ اعتماد هذه القوائم الماليّة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم لبنك البركة تونس المنعقد في 2025/03/06، بالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأحداث القائمة بعد هذا التاريخ.

The background of the page is decorated with various geometric shapes, primarily triangles, in shades of orange, red, and grey. Some triangles are solid, while others are outlined. They are scattered across the page, with a higher concentration on the left side. The text is positioned on the right side of the page.

XII. مراقبي الحسابات

1. المكتب المسؤول

المكتب	الممثل
GRANT THORNTON	السيد لمحد بن مبارك
BDO TUNISIE	السيد عدنان الزغيدي

2. تقرير مراقبي الحسابات

بنك البركة تونس

التقرير العام لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

السادة مساهمي بنك البركة تونس،

1. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات الموكولة إلينا بموجب قرار حلتكم العامة العادية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2024، قمنا بتدقيق القوائم المالية لبنك البركة - تونس والتي تشمل على الموازنة و جدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2024، وقائمة النتائج و جدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة لمخلص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية أموال ذاتية تبلغ 292 615 ألف دينار تونسي، بما فيها أرباح بلغت 41 563 ألف دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة وتعكس صورة مطابقة، من كافة النواحي الجوهرية، للوضعية المالية للبنك كما هي في 31 ديسمبر 2024، ولنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات.

2- أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن الأدلة المؤيدة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

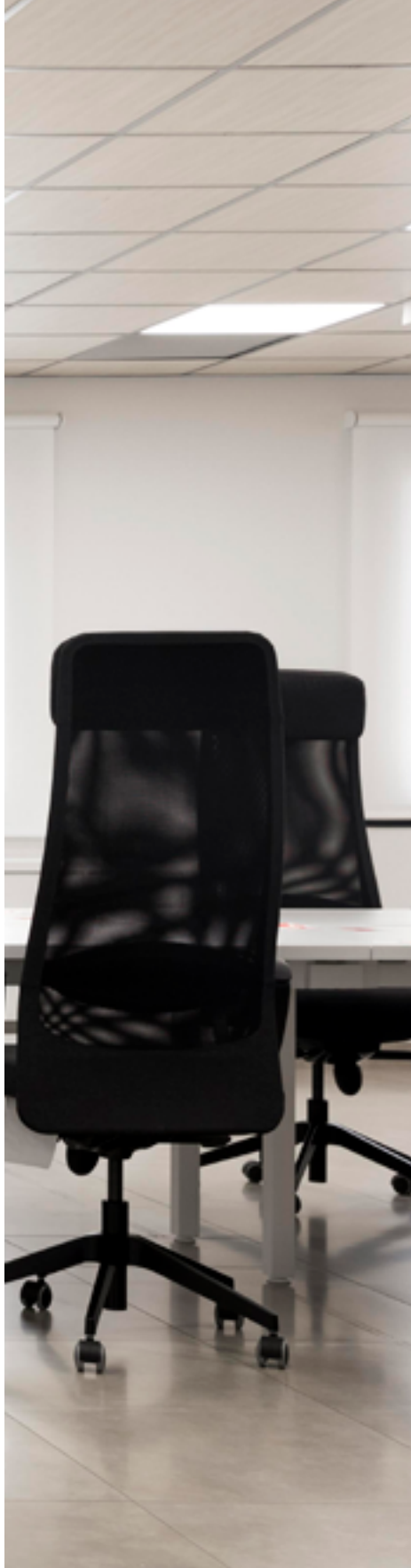


3- ملاحظة

نلفت انتباهكم إلى الملاحظة الواردة في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، والمتعلقة بتطبيق أحكام الفصل 412 مكرّر من القانون عدد 41-2024 المؤرخ في 2 أوت 2024، والذي ينقح ويتّم بعض فصول محلة التجارة. وتوضّح هذه الملاحظة أن بنك البركة تونس قد اتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتخفيض هامش التمويلات المعنية بهذا القانون، وذلك وفقاً لأحكام الفصل 412 مكرّر، مع الالتزام بالتشريع والمعايير المحاسبية التونسية الجاري بها العمل. وبناءً على ذلك، قام البنك باحتساب الأثر المالي الناتج عن تطبيق هذه الأحكام وتسجيله محاسبياً في القوائم المالية المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2024، وذلك على أساس المطالب الواردة إلى غاية 31 ديسمبر 2024. قدر هذا الأثر بـ 129 ألف دينار تونسي. كما قدر البنك أن الأثر المتوقع لهذا القانون على السنوات المالية القادمة، بالاعتماد على المطالب المستقبلية المحتملة (نظرياً)، سيكون في حدود 56 مليون دينار على أقصى تقدير. وقد تم بناء هذا التقدير على حجم احتمالي من القروض المؤهلة، التي يمكن، عند الاقتضاء، أن تكون محل مطالب لتخفيض نسب الفائدة، حيث تبلغ القيمة الحملية لهذه التمويلات حوالي 198 مليون دينار تونسي، تشمل 1834 حريفاً. حسب معطيات البنك منذ صدور القانون فإنه 3.8% من الحرفاء المعنيين قد تقدموا فعلياً بمطالب لتخفيض النسب. ويقدر البنك أن هذه النسبة لن تتجاوز 40% على أقصى تقدير وبالتالي وحتى في هذا سيناريو يقدر البنك الأثر الإجمالي المستقبلي في حدود 22 مليون دينار تونسي.

4- تقرير التصرف

تقع مسؤولية إعداد تقرير التصرف على عاتق الإدارة إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير التصرف، ونحن لا نبيد أي تأكيد على ما ورد في هذا التقرير وفقاً لأحكام المادة 266 من محلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمّنة في تقرير التصرف بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس التصرف وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير التصرف به أخطاء جوهريّة. وإذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير التصرف فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. هذا وليس لدينا ما يحب ذكره والإبلاغ عنه في هذا الصدد.



5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات كما هي مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو عن أخطاء، كذلك هي مسؤولة عن تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة في ضوء الظروف.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام هذا المبدأ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية لبنك البركة تونس.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة غش أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الحكم المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الغش من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة الطرق المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والتأكد من وجود أو عدم وجود شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تؤثر على قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تحقق عرضاً بشكل عادل للعمليات والأحداث الحاصلة.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

(1) فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117-94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994، المنقح بقانون 205-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أحرنا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفاعليته وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة. بناء على مراجعتنا، لم نلاحظ وجود نقائص جوهرية من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية. وقد وافينا الإدارة بتقرير حول النقائص التي تم رفعها..

(2) مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الحاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالفحوصات اللازمة ولم يتبين لنا ما من شأنه الاعتقاد أن مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة لا يتوافق مع التشريع الحاري به العمل.

تونس في 26 مارس 2025

مكتب الامجد بن مبارك
الامجد بن مبارك
Cabinet LAMJED BEN MABAREK
Expert Comptable
Promed building 5ème étage Bloc B, Centre
Urbain Nord - 1082 TUNIS
TEL : 71 822 020 FAX : 71 822 025

ب.د. أو تونس
عدنان الزغدي
1082 - Tunis
Tunisie

بنك البركة تونس
التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

السادة مساهمي بنك البركة تونس،

عملا بأحكام الفصلين 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016، المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية واستنادا إلى أحكام الفصل 200 حديد، كما تم تنقيحه بالفصول 29 و30 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، وما يليه و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنحزة التالية خلال سنة 2024.

تنحصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وعلى سلامة طريقة ادراجها في القوائم المالية. وليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصة وبطريقة موسعة على وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات، بل تنحصر مهمتنا في اعلامكم بأهم خصوصيات هذه الاتفاقيات والعمليات وانعكاساتها دون الوقوف على مدى حدواها وصحتها وذلك على أساس المعلومات التي تم اشعارنا بها او التي تعرضنا اليها عن طريق إجراءات التدقيق. ويعود اليكم تقييم حدود ابرام هذه الاتفاقيات وانجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ- اتفاقيات وعمليات حديثة:

لم يتم اشعارنا من طرف مجلس ادارتكم باي اتفاقية مبرمة خلال سنة 2024

ب- عمليات منحزة متعلقة باتفاقيات قديمة:

• اتفاقية بين البركة بنك والبركة سيكار

فوضت شركة البركة سيكار إلى البنك كجزء من ممارسة نشاطها ، الوظائف الإدارية والمحاسبية و مسك محفظة الأوراق المالية والمشاركة و قبل البنك هاته المهام يقوم البنك بإنجاز هذه الوظائف مع كل العناية الواجبة لممارسة البركة سيكار بشكل مستقل تم توكل هذه المهمة عبر توقيع اتفاقية من كلا الطرفين لمدة سنة واحدة من تاريخ التكوين النهائي للبركة سيكار قابلة للتحديد سنويا بصفة ضمنية وفقا لنفس الشروط في حالة عدم وجود إشعار مدته 10 أيام

في مقابل الخدمات التي يوفرها البنك، تتمفوترة الأتعاب بإضافة هامش بنسبة 15% و قد بلغت 69 ألف دينار بعنوان سنة 2024.



• إتفاقية مع الأمانة تكافل

أبرم بنك البركة تونس خلال سنة 2015، مع شركة « الأمانة تكافل » إتفاقية لتأمين البنك ضد مخاطر مختلفة، وقدر مجموع اعباء أقساط التأمين خلال سنة 2024، ب 5 703 ألف دينار تونسي.

ت- تعهدات والتزامات البنك تجاه المسيرين:

تفصل الإلتزامات والتعهدات تجاه المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 (حديد) فقرة 5 من محلة الشركات التجارية كما يلي:

- يتمتع المدير العام بالإضافة إلى الراتب و المنحة، بسيارة وظيفية مع التكفل بجميع مصاريفها.
- يتمتع المدير العام المساعد بالإضافة إلى الراتب و المنحة، بسيارة وظيفية مع التكفل بمصاريف التأمين ومعلوم الحولان.
- بالإضافة إلى ذلك يتمتع المدير العام والمدير العام المساعد كبقية الموظفين عند بلوغ سن التقاعد بمنحة التقاعد المتمثلة في 12 أحرًا.
- هذه التعهدات مغطاة بعقد تأمين مع شركة « الأمانة تكافل ».
- الإلتزامات وتعهدات بنك البركة تونس تجاه المسيرين، أعضاء مجلس الإدارة واللجان القانونية، كما تبرزه القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024، تفصل كالآتي :

المدير العام		المدير العام المساعد		رئيس مجلس الإدارة		أعضاء مجلس الإدارة واللجان القانونية		أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك (ألف دينار تونسي)	
المبلغ المدفوع	المبلغ الغير مدفوع (الخصوم في) (2024/12/31)	المبلغ المدفوع	المبلغ الغير مدفوع (الخصوم في) (2024/12/31)	المبلغ المدفوع	المبلغ الغير مدفوع (الخصوم في) (2024/12/31)	المبلغ المدفوع	المبلغ الغير مدفوع (الخصوم في) (2024/12/31)	المبلغ المدفوع	المبلغ الغير مدفوع (الخصوم في) (2024/12/31)
649	-	358	-	119	-	612	-	62	-
31	-	16	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الأعباء		374		119		612		62	

(*) باعتبار مدخرات العطل الخالصة والمبلغ الخام لمنحة سنة 2024 ودون اعتبار المكافأة الخاصة بسنة 2024

ما عدا ما ذكر سابقا، فإن مجلس إدارة البنك لم يشعروا بأي عملية تدخل في محال الفصول المذكورة، كما أن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تفرز وجود مثل هذه العمليات.

تونس في 26 مارس 2025



بنك البركة تونس
التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

السادة مساهمي بنك البركة تونس،

عملا بأحكام الفصلين 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016، المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية واستنادا إلى أحكام الفصل 200 حديد، كما تم تنقيحه بالفصول 29 و30 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، وما يليه و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنحزة التالية خلال سنة 2024.

تنحصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وعلى سلامة طريقة ادراجها في القوائم المالية. وليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصة وبطريقة موسعة على وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات، بل تنحصر مهمتنا في اعلامكم بأهم خصوصيات هذه الاتفاقيات والعمليات وانعكاساتها دون الوقوف على مدى حدواها وصحتها وذلك على أساس المعلومات التي تم اشعارنا بها او التي تعرضنا اليها عن طريق إجراءات التدقيق. ويعود اليكم تقييم حدود ابرام هذه الاتفاقيات وانجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ- اتفاقيات وعمليات حديثة:

لم يتم اشعارنا من طرف مجلس ادارتكم باي اتفاقية مبرمة خلال سنة 2024

ب- عمليات منحزة متعلقة باتفاقيات قديمة:

• اتفاقية بين البركة بنك والبركة سيكار

فوضت شركة البركة سيكار إلى البنك كجزء من ممارسة نشاطها ، الوظائف الإدارية والمحاسبية و مسك محفظة الأوراق المالية والمشاركة و قبل البنك هاته المهام يقوم البنك بإنجاز هذه الوظائف مع كل العناية الواجبة لممارسة البركة سيكار بشكل مستقل تم توكيل هذه المهمة عبر توقيع اتفاقية من كلا الطرفين لمدة سنة واحدة من تاريخ التكوين النهائي للبركة سيكار قابلة للتحديد سنويا بصفة ضمنية وفقا لنفس الشروط في حالة عدم وجود إشعار مدته 10 أيام في مقابل الخدمات التي يوفرها البنك، تتمفوترة الأتعاب بإضافة هامش بنسبة 15% و قد بلغت 69 ألف دينار بعنوان سنة 2024.



